



المركز الجامعي بلحاج بوشعيب- عين تموشنت-



معهد العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم علوم التسيير التخصص: محاسبة و جباية

مذكرة التخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر: موسومة بـ:

دور التمويل الغير تقليدي في تمويل الميزانية العامة

في الجزائر

- إشراف الدكتور:

من إعداد الطالبين:

د. بوشريط أسامة

سميلي نجيب

سلطان أسامة

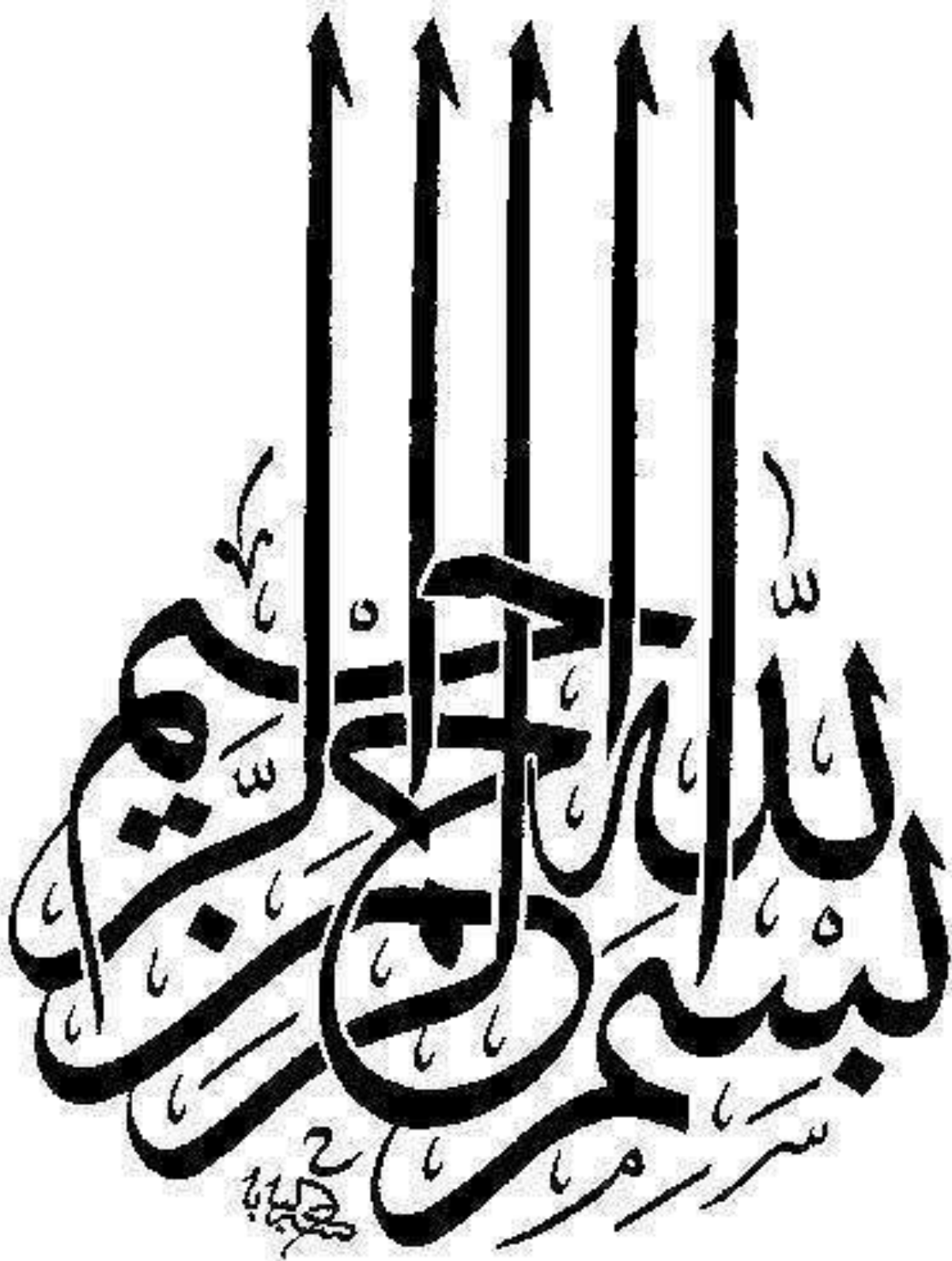
أعضاء لجنة المناقشة

<u>رئيسا</u>	المركز الجامعي عين تموشنت	أ. كوديد سفيان
<u>مشرفا ومقررا</u>	المركز الجامعي عين تموشنت	أ. بوشريط أسامة
<u>ممتحنا</u>	المركز الجامعي عين تموشنت	أ. درويش عمار



السنة الجامعية: 2019م/2020.





الشكر

الحمد لله رب العالمين حمدا طيبا مباركا فيه

والصلاة والسلام على خير المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

الشكر لله أولا وأخيرا فهو الذي أعاننا على إكمال هذه المذكرة

ويسعدنا أن نتقدم بجزيل الشكر إلى أستاذتنا "الدكتور بوشريط"

وذلك لتفضله بالإشراف على هذه المذكرة، فقد كان خير عون لنا لما قدمه لنا من

نصح وإرشاد وتوجيه، والذي كان له الأثر الواضح على ما تم إنجازه، فجزاه الله

عنا خير الجزاء

كما نتقدم بجزيل الشكر والعرفان لكافة أستاذتنا الأفاضل بقسم العلوم

الاقتصادية لما شملوه علينا من تكوين طيلة السنوات الماضية



إهداء

الحمد لله حمدا كثيرا و الصلاة و السلام على من لا شفيح سواه المصطفى الكريم السراج المنير و على آله و أصحابه عليه أزكى الصلاة و التسليم

من قال فيهما الله سبحانه و تعالي:

"واخفض لهما جناح الذل من الرحمة و قل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا"

إلى من نذرت عمرها في أداء رسالة صنعتها من أوراق الصبر و طرزتها في ظلام الدهر ، و من كان دعائها سر نجاحي و التي لا تسعها كل عبارات الشكر و الثناء و التقدير و الاحترام " أمي الحبيبة و الغالية " أمد الله في عمرها بالصلوات

إلى من علمني العطاء بدون انتظار ، إلى من حملت اسمه بكل افتخار ، إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقه إلى من عمل بكد في سبيلي و علمني معنى الكفاح و أوصلني إلى ما أنا عليه " أبي العزيز حفظه الله " أمد الله في عمره بالصلوات

من قال فيهما الله سبحانه و تعالي:

"واخفض لهما جناح الذل من الرحمة و قل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا"

إلى من تعلمت معهم معنى الأسرة إخوتي الأعزاء

كل من ساهم من قريب أو بعيد في تقديم المساعدة و لو بكلمة طيبة مشجعة في إنجاز هذا البحث.

سميلي نجيب



إهداء

الحمد لله حمدا كثيرا، و الصلاة و السلام على من لا شفيح سواه المصطفى الكريم السراج المنير و على
اله و أصحابه ابرار ،عليه أزكي الصلاة و التسليم.

أهدي ثمرة جهدي إلى من بها أكبر و عليهما أعتمد إلى شمعة موقدة تثير ظلمة حياتي ،إلى معني
الحب و الى معني الحنان ،إلى بسمه الحياة و سر الوجود إلى من كان دعاؤها سر نجاحي و التي لا
تسعه كل عبارات الشكر و الثناء و التقدير و الاحترام "أمي حفظها الله"

إلى من علمني العطاء بدون انتظار ،إلى من حملت اسمه بكل افتخار ،إلى من لا يمكن للكلمات أن
توفي حقه إلى من عمل يكدي في سبيلي و علمني معني الكفاح و أوصلني إلى ما أنا عليه "أبي حفظه
الله"

إلى من تعلمت معهم معني الأسري إخواني الأعزاء.

إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد في إعداد هذه المذكرة وفي الأخير تسأل الله أن يتقبل منا هذا
العمل خالصا لوجهه الكريم ، وأن يجعل هذا نفعا يستفيد منه جميع الطالبين المقبلين على التخرج .



سلطان أسامة

مقدّمة عامّة

مقدمة عامة

بعد اندلاع الأزمة المالية العالمية شهدت السنوات الأخيرة تحلي بعض الدول المتقدمة من أدوات السياسة النقدية التقليدية وبدأت بتنفيذ عدد لا يحصى من أدوات السياسات النقدية غير التقليدية وأعطتها تعبيرات اقتصادية مختلفة مثل: سعر الفائدة الصفرية (ZIRP) ، التسيير الكمي (QE)، التسيير الإنمائي (CE)... وهذه الأدوات استهدفت العواقب الناجمة عن الأزمة و التعافي الاقتصادي والتمكن إلى حد ما من كبح تداعياتها.

عرف الاقتصاد الجزائري مشاكل كبيرة في ظل التطورات و التحولات الاقتصادية مثل بداية الأزمة البترولية سنة 2014 التي أدت إلى انخفاض رهيب للسيولة النقدية في البنوك التجارية واستمرار انخفاض احتياطي الصرف مما قلل من هامش التصدي للصدمات الخارجية حيث سجل تراجع في الميزان التجاري و ميزانية الدولة وارتفاع معدل البطالة والتضخم الذي أدى إلى تدني القدرة الشرائية للدينار.

لجأت الحكومة الجزائرية في نهاية سنة 2017 إلى اقتراح مشروع تعديل قانون النقد والقرض 10/90 الدب سمح بشراء بنك الجزائر للسندات المالية التي تصدرها الخزينة العمومية من أجل تمويل عجز في الميزانية .

تمويل الدين العام المحلي ودعم موارد صندوق الاستثمار الوطني و كذا تجنب الاستدانة الخارجية و ضمان استمرار برامج النسبة المتبعة . وفي هذا الإطار منعت السلطات العمومية إلى المديونية الخارجية فرفضت لجوء إلى اداة التمويل غير التقليدي (LE FINANCEMENT NON CONVENTIONNEL) الذي لجأت إليه الكثير من الدول في السنوات القليلة الماضية وقد كانت آثاره ايجابية على السياسة العامة لبعض الدول مثل و.م.أ و اليابان و لكن يبقى وجه المقارنة ضعيفا وغير متجانس مع الاختلاف الهائل بين البنية التحتية الاقتصادية المالية والنقدية لإقتصادات هذه الدول والاقتصاد الجزائري .

1 إشكالية الدراسة :

إن اقتراض الحكومة مبالغ طائلة من خلال التمويل الغير التقليدي لإنفاق على الجيل الحاضر فانه سيعيش بأكثر مما تسمح له موارده المالية لكن كل الجبال في المستقبل ستعاني بما أنها ستعيش بموارد مالية قليلة نتيجة ارتفاع الضرائب لتسديد فوائد الديون الحكومية هذا الطرح يقودنا للتساؤل

- ما مدى تأثير آلية التمويل غير التقليدي على اقتصاد الجزائر و تمويله للميزانية العامة للجزائر في ظل التطورات و التحولات الحالية ؟

من خلال السؤال المحوري يمكن اشتقاق تساؤلات فرعية و هي

- ما الفرق بين التمويل غير التقليدي و التسيير الكمي ؟
- هل نجحت التجارب الدول في التبنى آلية التمويل غير التقليدي؟
- هل تمكن بنك الجزائر من تغطية تدني الموارد المالية من خلال استخدام أدوات السياسة النقدية الغير تقليدية ؟
- ما مدى تأثير التمويل غير تقليدي على تغطية الميزانية العامة للدولة ؟
- ما مدى تأثير التمويل الغير تقليدي على ظاهرة التضخم في الدول ذات التجربة وكذا دولة الجزائر ؟
- هل هناك تأثيرات سلبية على بعض التغيرات الاقتصادية و الاجتماعية في ظل اعتماد آلية التمويل غير التقليدي في الجزائر؟

2- فرضيات الدراسة :

قصد الإجابة على السؤال الرئيسي المطروح و الأسئلة الفرعية تم صياغة عدة فرضيات كالآتي :

- لا يوجد فرق بين التمويل غير التقليدي والتسيير الكمي فالاثنان ظهرا نتيجة عدم فعالية التمويل التقليدي و تغطية العجز في الخزينة العمومية .
- نجاح التجارب الدولية في تبني آلية التمويل غير الاقتصادي مرهون بالبيئة الاقتصادية و الاجتماعية.
- تمكن بنك الجزائر بصفة جزئية من تغطية تدني الموارد المالية باستخدام سياسة النقدية الغير تقليدية.
- يوجد تأثير سلبي في هذا تمويل غير التقليدي على ظاهرة التضخم و البطالة في الجزائر .
- يوجد تأثير سلبي على الدين الإنفاق الحكومي و الاستهلاكي في ظل اعتماد البية التمويل غير التقليدي

3- أسباب اختيار الموضوع :

- التعرف على آلية التمويل غير التقليدي كآلية من آليات السياسة النقدية غير التقليدية .
- معرفة أوضاع الدول المتقدمة التي طبقت التسيير الكمي
- الآثار الناجمة عن قيام بنك الجزائر بالإقراض مباشرة من الخزينة العمومية.
- الأهمية التي يكتسبها الموضوع من خلال دراسة الجانب النظامي و الوقوف على الواقع الاقتصادي الجزائري في ظل اللجوء إلى التمويل غير التقليدي.

4- أهمية الدراسة

نظرا لخصوصية وحدانية الموضوع وأهميته يتم في هذه الدراسة إبراز أهمية ودور أسلوب التمويل الغير التقليدي خلال الأزمة النفطية والمالية والوطنية وتوضيح مختلف التعديلات القواعد النقدية السابقة والتشريعات الخاصة بالنظم النقدية والبنكية الجزائرية وتحليل مؤشرات المالية والنقدية التي تؤثر على هذا الإجراء سيتم الرجوع الى مختلف التقارير الرسمية و مقالات من الجرائد و المجلات لخبراء اقتصاديين و تصريحات الحكومة.

5-الحدود الزمنية

شملت الدراسة إحصائيات من تقارير وطنية و دولية و ذلك خلال الفترة الممتدة من سنة 2009 إلى غاية سنة 2018.

6- هيكل الدراسة

للإجابة على اشكالتنا المطروحة قمنا بتقسيم بحثنا إلى فصلين حيث تناول الفصل الأول الإطار النظري والمفاهيمي لمتغيرات الدراسة حيث قسمناه بدوره إلى ثلاث مباحث :

✓ المبحث الأول: ماهية النقود وتطورها

✓ المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي لسياسة النقدية التقليدية و الموازنة العامة وقانون النقد و القرض

✓ المبحث الثالث: التمويل الغير التقليدي كأداة من أدوات السياسة النقدية غير التقليدية

أما الفصل الثاني فكان معنون بـ الدراسة التحليلية الاستشرافية للتمويل غير التقليدي في الجزائر وتناولنا من خلاله المباحث التالية:

✓ المبحث الأول: تمويل الجباية العادية للميزانية العامة للدولة ومراعاة ظروف الدول الأجنبية و الجزائر قبل التطبيق و تجربة الجزائر له

✓ المبحث الثاني: الآثار المالية و النقدية للتمويل الغير التقليدي

✓ المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية و الاجتماعية للتمويل الغير التقليدي

وأخيرا ختمنا بحثنا بخاتمة عامة تناولنا فيها مجموعة من النتائج والتوصيات والاقتراحات وآفاقا لبحثنا

الفصل الأول

الإطار النظري و المفاهيمي لمتغيرات الدراسة

تمهيد

إن السياسة الاقتصادية العامة تعتمد على عدة أدوات من السياسة النقدية التقليدية و التي تؤثر على النشاط الاقتصادي ككل بعدما أثارت الأزمة المالية العالمية فقد ركزت اغلب البنوك المركزية على استقرار الأسعار بوصفه هدفها الوحيد لمواجهة التضخم و استحداث آليات و ممارسات النقدية الغير التقليدية من اجل تخفيف العواقب الناجمة عن انهيار و تسير التعافي الاقتصادي مما أدى إلى أخذ التدابير مثل الإصدار النقدي و الاقتراض الخارجي في ظل هذه المستجدات على الاقتصاد الجزائري .

صدر قانون 10/90 المؤرخ في 19 افريل 1990 المتعلق بالنقد و القرض الذي أدى الى إعادة صلاحيات تسيير البنك المركزي لاستقلالية واسعة .

و مع مطلع سنة 2018 تم تطبيق جديدة (Quantitative easing) يعتمد عليها اقتصاد معظم الدول مثل اليابان و الو.و.ا و منظمة اليورو لضمان استمرارية تمويل التنمية الاقتصادية ، و اعتبره معظم الخبراء الاقتصاديين بالطابع الغير التقليدي و بهذا أجبرت الحكومة الجزائرية على تعديل النقد و القرض لتحقيق التمويل الأمثل

من اجل الإلمام بجوانب هذا الفصل سنتطرق إلى المباحث التالية:

- ✓ المبحث الأول: ماهية النقود وتطورها
- ✓ المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي لسياسة النقدية التقليدية و الموازنة العامة وقانون النقد و القرض
- ✓ المبحث الثالث: التمويل الغير التقليدي كأداة من أدوات السياسة النقدية غير التقليدية

المبحث الأول: ماهية النقود وتطورها

تعتبر النقود من أهم الحاجيات الأساسية لتلبية احتياجات الفرد الاجتماعية و الاقتصادية و هي من أهم الأدوات الاقتصادية للاقتصاد الوطني لقدرتها على تحديد الأسعار و قياس القيم من جهة و قدرتها على تشجيع تبادل السلع و الخدمات من جهة أخرى.

تعتبر السياسة النقدية من أهم ركائز الأدوات الاقتصادية لكونها تشكل إلى جانب السياسات الاقتصادية الأخرى آلية فعالية لحماية الاقتصاد الوطني و العمل على تفعيل النشاط الاقتصادي و لتحقيق أهداف أبرزها معدل النمو الاقتصادي.

من اجل الإمام بجوانب المبحث يتم التطرق إلى النقاط التالية :

- ✓ أنواع النقود
- ✓ تقييمات النقود ووظائفها
- ✓ كل ما يتعلق بالجزائر حول النقود
- ✓ أدوات السياسة النقدية في الجزائر

المطلب الأول: أنواع النقود¹

عرفت البشرية العديد من أنواع النقود و تعددت أشكالها عبر تاريخ التعامل بالنقود، و شملت هذه الأنواع مراحل معينة من التطور فيما يتعلق بالتعامل مع كل نوع و كانت نهاية كل مرحلة تظهر نوعا جديدا من النقود يلائم النشاط الاقتصادي و تطوره و تقدمه.

و في هذا الإطار يمكن تتبع أنواع النقود على النحو التالي :

الفرع الأول: النقود السلعية

يعتبر تاريخ النقود إلى أن البشرية استخدمت أنواعا لا حصر لها من السلع كوسيط للتبادل و مقياس القيمة، فقد عرف التاريخ سلعا مثل: الملح و الدخان و الإصراف و الماشية و الأغنام و الحمال و البن و الشاي و المعادن مثل: الذهب و الفضة و النحاس و غيرها و كلها استخدمت كنقود سلعية.

¹ عبد المطلب عبد المجيد، "اقتصاديات النقود و البنوك"، الدار الجامعية، 2009، ص-ص: 63-82

ولكن مع تطور الزمن تسارع استخدام المعادن النفيسة كالفضة و الذهب كنقود سلعية حيث فضلت تلك المعادن النفيسة نظرا لصفاتها التي تجعلها تمتاز عن غيرها من السلع كالنقود.

ولقد أثبتت المعادن النفيسة كفاءتها كنقود في القيام بوظيفتها كوسيط للتبادل لأنها تتميز بسهولة تمييز نوعيتها كسلع و من تم ارتياح المتعاملين إلى استخدامها كما أنها سهلة الحمل لارتفاع قيمتها بالنسبة لوزنها و هي أفضل من غيرها في حالة الاحتفاظ بها أو خزنها كثروة لفترة طويلة من الزمن و ذلك لعدم تعرضها للتلف.

فالنقود المعدنية تميز ضمن النقود السلعية نظرا لأنها قيمة حقيقية مستقلة عن تلك القيمة التي تحوزها حينما تستخدم كنقود أي كوسيط للتبادل و مقياس للقيمة و مقبولة قبولاً عاماً.

مع تطور التاريخ الاقتصادي للنقود ظهرت ما يسمى بالنقود النائبة والتي تعني استعمال شهادات ورقية تمثل قيمة هذه النقود السلعية وقد سميت هذه الشهادات الورقية التي تصدرها السلطات النقدية المختصة بالنقود النائبة و هي تمثل النقود السلعية المعدنية تماماً من حيث ارتباط قيمة هذه النقود بقيمة المعادن التي تمثلها.

الفرع الثاني : النقود الورقية

ظهرت النقود الورقية في القرن السابع عشر في أوروبا و في أواخر القرن الثامن عشر في إنجلترا ثم انتشرت بعد ذلك في القرن العشرين و القرن الواحد و العشرين.

و قد أظهرت النقود الورقية إتجاهين أساسيين هما:¹

الاتجاه الأول: ظهور النقود النائبة أثناء عصر سيادة النقود المعدنية فإن النقود النائبة هي في الأصل شهادات ورقية استخدمت لكي تنوب عن النقود المعدنية مع بقاء هذه الأخيرة أساساً للتعامل.

أما الاتجاه الثاني: فقد تبلور عندما اتجه الأفراد إلى حمل ما لديهم من ذهب أو غيره من المعادن النفيسة لكي يودعونه في خزائن حديدية لدى الصباغ لتأمينه من مخاطر السرقة و خلافه و في مقابل هذا الإيداع كان الصباغ يعطون للمودع شهادة ورقية عبارة عن تعهد منهم له يتم بمقتضاه رد ما أودع لديهم من ذهب بمجرد طلبه. و لكن ما يلبت الأفراد أن تخلو عن حمل الذهب و اكتفوا بنقل الشهادات و شاهد على ذلك ثقة الأفراد في قدرتهم إلى تحويل الشهادات التي لديهم إلى ذهب متى شاءوا و بذلك لم تعد الشهادات الورقية ممثلة للنقود فحسب فهي أصبحت هي نفسها تقوم بكل وظائف النقود و من تم تعتبر نقود. وبالتالي لقد كان هذا التداول الشهادات الورقية هو أول أشكال النقود الورقية.

¹ عبد المطلب عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص 67

و مع المزيد من التطورات , نجد أنه حدث فيما بعد أن الذي أصبح يقوم بتسليم الذهب و إصدار الشهادات هو البنوك و ليس الصاغة أو الصياغ* .

ولم يأت القرن التاسع عشر إلا وكانت النقود الورقية التي تصدرها البنوك مصاحبة للنقود المعدنية في التداول.

مع الملاحظة أن نظام النقود المعدنية لم يتوقف عن العمل عند ظهور النقود الورقية بل ظل يعمل إلى الحرب العالمية الأولى ثم بدأ يضعف تدريجياً إلى أن أصيب لأزمات حادة في العشرينات ثم في أوائل الثلاثينات مما أدى إلى انهياره تماماً.

وأوضحت بعض المناقشات و التحاليل حول النقود الورقية يجعلنا نرى أن هناك نوعين من النقود الورقية يجب عرضهما شيء من الإيجاز وهي النقود الورقية القابلة للتحويل و النقود الورقية الغير القابلة للتحويل.

أولا النقود الورقية القابلة للتحويل:

ويقصد بهذا النوع من النقود تلك الورقة أو الوثيقة التي يصدرها أحد البنوك ولقد أصبح البنك المركزي لأي دولة هو المحتكر لإنتاج هذا النوع من النقود معتمداً بمقتضاها بأن يرد إلى حاملها بمجرد طلبه في شكل عملة معدنية قانونية الصلح المحدد المكتوب على هذه الورقة. و الفرق بين هذا النوع من النقود و النقود النائية التي كانت تعتبر الشكل الأول للنقود الورقية يتمثل في أن البنك الذي أصدر كمية من النقود القابلة للتحويل ليس عليه بأن يحتفظ بكمية من الذهب معادلة تماماً لما أصدره من أوراق بنكنوت ومع تخلي العالم عن قاعدة الذهب بعد الحرب العالمية الثانية وكان أفهم الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت هذه النسبة في معظم الدول هي عملات دول أخرى ذات اقتصاديات قوية.

والجدير بالذكر أنه في حالة النقود الورقية القابلة للتحويل و في ظل قاعدة الذهب

ثانياً: النقود الورقية غير قابلة للتحويل:

يوجد نوعان وهما¹:

- النقود الحكومية : التي تسمى العملات الورقية التي تصدرها الحكومات وتفرضها بقوة القانون دون أن يكون لها احتياطي يقابلها سواء ذهب أو عملات دول أخرى قابلة للتحويل التي تسمى العملات الدولية التي تستخدم

* يعتبر رجل البنوك السويدي " بلامستيرش " الذي أسس بنك ستوكهولم في القرن السادس عشر هو أول من أصدر هذه الشهادات و من ثم فهو يعتبر المؤسس الحقيقي للنقود الورقية.

¹ عبد المطلب عبد المجيد، نفس المرجع السابق، ص71

في تسوية المدفوعات الدولية في عالمنا الحديث أو عصرنا الحالي. وغالبية هذه النقود قاصرة على الفئات الصغيرة كالعشرة قروش والخمسة قروش وهي مجرد نقود مساعدة لا يمكن استخدامها في تسوية الديون إلا في وجود مبلغ يحدده القانون

- أوراق البنكنوت **Banknotes** : فقد نشأت في بادئ الأمر كنقود ورقية وثيقة أو قابلة للصرف بالذهب إلى أن حكومات الدول مختلفة بسبب مقتضيات تحقيق التماثل فيما يتداوله الناس من أوراق البنكنوت وضرورة توفير قدر أوفر من المرونة و الرقابة الجدية على الإصدار، فقد أصدرت قوانين بمقتضاها أعفى بنك الإصدار من التزام تحويل أوراق البنكنوت التي يصدرها إلى ذهب. وبهذا فقد انقضت الأهمية العملية للفرقة بين أوراق البنكنوت وأوراق النقد الحكومية خصوصا بعد أن أصبحت البنوك المركزية مملوكة للحكومات في غالبية دول العالم. وعموما فإن النقود الورقية غير قابلة للتحويل ليس لها قيمة ذاتية وتستمد قوتها من إلزام جميع الأفراد بقبولها في التعامل بوصفها عملة رسمية **LegalTender** بالإضافة إلى إمكانية استخدامها في إتباع الحاجات عن طريق استبدالها بسلع أخرى.

ونخلص مما سبق إلى أن النقود الورقية غير قابلة للتحويل تختلف أساسا عن تلك القابلة للتحويل في الآتي:

1- النقود غير القابلة للتحويل تعتبر نقودا محلية لا يتعدى تداولها حدود الدولة التي تضع القانون الذي يجعل من هذه النقود عملة رسمية أي القابلة للتحويل فمن الممكن اعتبارها عملة دولية.

2- النقود غير القابلة للتحويل أكثر عرضة للتغيير من قيمة النقود القابلة للتحويل

الفرع الثالث: النقود المصرفية

ويطلق عليها أيضا نقود الودائع أو النقود الائتمانية وهي عبارة عن ديون في ذمة البنك قابلة للدفع عن الطلب ويمكن تحويلها من فرد لآخر بواسطة الشيكات.

وفد ظهرت النقود المصرفية أو الائتمانية و تطورت تطورا هائلا في عصر النقود الورقية وأصبح لها أهمية كبرى في كافة الاقتصادات الحديثة، ففي وقتنا الحاضر، ينقسم عرض النقود في معظم بلدان العالم إلى قسمين الأول يتكون من العملات الورقية و العملات المعدنية الصغيرة المساعدة لها و القسم الثاني يتكون من النقود المصرفية ولها خصائصها التي تميزها عن العملات.

الفرع الرابع: النقود الإلكترونية البلاستيكية

يطلق عليها بطاقات الدفع الإلكترونية أو وسائل الدفع الحديثة وقد ظهرت مع تطور شكل ونوعية النقود وهي أحدث صورة من صور النقود بل تعتبر الطريق إلى عالم بلا نقود في ظل العولمة التي جعلت العالم عالم بلا حدود وبلا قيود.

وتعود نشأة هذا النوع من النقود إلى العقد الثاني من القرن العشرين حينما تم تداولها بين شركات البترول الأمريكية غير أن عام 1950 شهد البداية الحقيقية و الفعالة لاستخدامات النقود الإلكترونية والبلاستيكية، وذلك حينما أدخل رجل الأعمال الأمريكي "داينرز كلوب" هذه البطاقات للمرة الأولى في المجال التجاري، ثم ازداد نموها بشكل ملحوظ في نهاية حقبة الستينات من القرن العشرين وصولاً إلى بداية الألفية الثالثة أي القرن الواحد والعشرين.

و في مجال توصيف النقود الإلكترونية والبلاستيكية فإنه يمكن القول بأن هذه الصورة من النقود تعد نوعاً من أنواع النقود النائية، غير أنها اكتسبت مع مرور السنين شعبية واسعة كوسيط عام في مجال إبراء الذمة وتسوية المدفوعات وهو الأمر الذي ارتقى بها إلى مرتبة النقود.

وبصفة عامة فإن النقود الإلكترونية البلاستيكية تطلق على بطاقات الدفع الإلكترونية التي لا تخرج من كونها بطاقات بلاستيكية يتم معالجتها إلكترونياً وذلك لاستخدامها في أغراض متعددة من خلال المعلومات المخزنة عليها و الدخول بها على الآلات المعدة لتحقيق هذه الأغراض و تتعدد بطاقات الدفع الإلكترونية حيث نذكر منها:¹

* بطاقات الائتمان Credt Cards

* بطاقات الدفع الفوري Debt Cards

* بطاقات الدفع المؤجل أو بطاقات اعتماد النفقات Charge Cards

* بطاقات التحويل الإلكتروني POS Cards-EFT

* بطاقات الصراف الآلي ATM Cards

* كروت ضمان الشيكات Cheque Cards

¹ عبد المطلب عبد المجيد، مرجع سبق ذكره ، ص77

و يمكن إعادة تصنيف الأنواع السابقة لبطاقات الدفع الإلكترونية لكي تتخذ أحد ثلاثة أشكال هامة يمكن أن نوجزها فيما يلي:¹

-الشكل الأول: البطاقات المغنطة تتضمن البطاقة البلاستيكية شريطا مغنطا يتم من خلاله ادخال و تخزين و تأمين البيانات المشفرة عليه و يتحقق الدفع بهذه البطاقة من خلال قراءة المعلومات المخزنة على هذا الشريط.

- الشكل الثاني: البطاقات الوثائقية و تحتوي هذه البطاقات على شريحة ذاكرة و من خلال هذه الشريحة يتم تسجيل قيمة النقود في الحساب المصرفي .

- الشكل الثالث : البطاقات البصرية وهي بطاقات توضع لها المعلومات الخاصة بضم الدفع المعلومات المتغيرة، و عناصر التأمين.

و يمكن في ضوء العرض السابق أن نتعرف بشيء من التفصيل على ثلاثة أنواع من النقود الإلكترونية والبلاستيكية المتداولة حاليا في العالم.

الفرع الخامس: النقود البلاستيكية

وهي تتمثل في البطاقات المغنطة كالكارت الشخصي أو الفيزا أو الماستر كارت، يتم استخدامها من خلال آلات الصرف الذاتي ATM يستطيع حاملها استخدامها في شراء معظم احتياجاته دون الحاجة لحمل مبالغ كبيرة، وتنقسم النقود البلاستيكية إلى ثلاثة أنواع وهي:

1- بطاقات الدفع Debit Cards :

هي كروت يتم التحكم فيها عن طريق البنك و تسمح للعميل بسحب نقود من الحساب في البنك و يمكن استخدامها أيضا لمعرفة معلومات عن الرصيد من خلال آلة الصرف الذاتي.

2-البطاقات الائتمانية Credit Cards :

هي بطاقات تصدرها البنوك في حدود مبالغ معينة ويتم استخدامها كأداة ائتمان لأنها تتيح لحاملها فرصة الحصول على السلع و الخدمات مع دفع آجل قيمتها، كما أنها تعطي لحاملها حسابا محدد به للتعامل به. ولا يتم إصدارها إلا بعد دراسة جيدة للعميل حتى لا تواجه مخاطر.

¹ عبد المطلب عبد المجيد، مرجع سبق ذكره ، ص77

تتميز هذه البطاقات بأنها توفر للعملاء الشراء الفوري ودفع الأجل كما تصدر بالعملتين المحلية و الأجنبية.

1-بطاقات الصرف الشهري Charge Cards:

وهذه البطاقات تختلف عن البطاقات الائتمانية في أن السداد يجب أن يتم بالكامل من قبل العميل للبنك خلال الشهر الذي تم فيه السحب.

الفرع السادس:النقود الإلكترونية

مع تطور الأساليب التكنولوجية المصرفية ظهرت النقود الإلكترونية و أخذ الجمهور يتداولها من خلال العديد من الأشكال مثل التجارة الإلكترونية من خلال شبكة الإنترنت والهاتف المصرفي وأوامر الدفع المصرفية وخدمات المقاصة الإلكترونية و الانترنت المصرفي.

والتجارة الإلكترونية **E com** تعتمد أساسا على الربط بين تكنولوجيا الاتصالات المتطورة وشبكات المعلومات الدولية الإنترنت وبين نظم الدفع الإلكترونية الدولية الحديثة بغرض تسهيل المعاملات الاقتصادية التجارية على مستوى الأفراد و الشركات.

الفرع السابع:النقود الذكية

وقد ظهرت مع التطور المستمر الجاري وفي مجال تكنولوجيا المعلومات المصرفية. وتتمثل فيما يسمى بالبطاقة الذكية وتضم تلك البطاقة خلية إلكترونية يتم عليها تخزين جميع البيانات الخاصة بحاملها مثل الاسم،العنوان،المصرف،المصدر،أسلوب الصرف،المبلغ المتصرف وتاريخه وتاريخ حياة العميل المصرفية،ويشبه البعض هذه البطاقة بالكمبيوتر المتنقل.

ويتم استخدام البطاقات الذكية في العالم في مجالات متعددة من أهمها تحويلها إلى حافظة نقود الكترونية .

الفرع الثامن:النقود الدولية

يمكن القول أن النقود الدولية تأخذ ثلاثة أشكال رئيسية Forms of International Money أو صور وهي¹:

- الذهب

¹عبد المطلب عبد المجيد،مرجع ذكر سابقا،ص82

- عملات بعض الدول القوية اقتصادها والقابلة للتحويل إلى بعضها الآخر أو قابلة للتحويل إلى الذهب.

- حقوق السحب العادية والخاصة التي يطرحها صندوق النقد الدولي وهي الأصول أو الحقوق التي يطرحها الصندوق وتمتع بالقبول العام من الدول الأعضاء فيه للوفاء بالالتزامات الدولية أي يتم استخدامها في تسوية المدفوعات الدولية .

ويطلق على هذه الصور أو الأشكال الثلاث للنقود الدولية اصطلاح السيولة الدولية International Liquidity وقد اعتادت السلطات النقدية في دول العالم المختلفة على استخدام هذه النقود الدولية في تسوية المدفوعات الدولية، الناتجة عن المعاملات الاقتصادية الدولية.

المطلب الثاني: تقييمات النقود و وظائفها

تعتبر النقود قوة شرائية عامة، وتؤدي هذه المهمة من خلال قيامها بأربعة وظائف، فهي أداة مبادلة، ومقياس للقيمة، ومستودع للقيمة، ووسيلة المدفوعات الآجلة، إن اعتبار النقود قوة شرائية عامة يساعد أفراد المجتمع على تحقيق أكبر إشباع ممكن . ففي الاقتصاد المخطط لا يتمتع الأفراد بحرية الاختيار، إذ عليهم تقبل الأشياء التي توفرها لهم السلطة المركزية المسؤولة عن إدارة و تنفيذ عمليات التخطيط الاقتصادي. ويترتب عن وجود مثل هذا الاقتصاد إن كثيرا من الأفراد يحصلون على كمية قليلة من أشياء يرغبونها، وربما على كميات كبيرة من أشياء أخرى لا يرغبون في استهلاكها. ويصح مثل هذا القول على جميع أنظمة التقنين rationing حتى و إن فرض في الاقتصاد الحر. فقد التجأت انكلترا إلى تقنين الكثير من السلع خلال فترة الحربين العالميتين الأولى و الثانية، وفرض على الكثيرين الحصول على بعض السلع المقننة، و لربما لو تركوا أحرار في اختيار مشترياتهم لما اشتروا إلا القليل من السلع المقننة واستعاضوا عنها بكميات أكبر من السلع الأخرى. وعلى ذلك، أن اختلاق أذواق المستهلكين يحول دون حصول الناس على أكبر إشباع ممكن في ظل الاقتصاد المخطط.¹

وفي ظل الظروف الاقتصادية الحديثة حيث يتم إنتاج العديد من السلع على أساس الإنتاج الواسع النطاق لا يمكن الوصول إلى نظام جيد التوزيع من دون تداول النقود بين أفراد المجتمع. ورغم تطور الاقتصادي الكبير في مجال الإنتاج يبقى إنتاج بعض السلع أقل بكثير من الطلب عليها. إذ لا يمكن توفيرها لجميع أفراد المجتمع أو حتى على صعيد العائلة الواحدة، فقد يكون من السهل أن يحصل جميع أفراد المجتمع على احتياجاتهم من الزبدة و الجبن و السكر لأن كل من هذه الأشياء الثلاثة قابل للتجزئة بكميات صغيرة، إلا أن الأمر ليس كذلك بالنسبة إلى توزيع سلع الاستهلاك الدائم الغالية الثمن من مثل السيارات، أجهزة التلفزة و الغسالات. إذ رغم إنتاج هذه السلع الثلاثة بكميات كبيرة وعلى نطاق واسع . إلا أن المتوفر منها يبقى أقل من الكميات المطلوبة من قبل أفراد

¹ ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي " المؤسسات النقدية-البنوك التجارية-البنوك المركزية"، مؤسسة شباب الجامعة، 2008، ص-ص: 37-46

المجتمع. وبعبارة أخرى أن محدودية الموارد الاقتصادية المتاحة وارتفاع أسعار تكاليف إنتاج هذه الأنواع الثلاثة من سلع الاستهلاك الدائم يحول دون إمكانية توفيرها إلى كل من يرغب في اقتنائها من أفراد المجتمع وقد يكون هذا هو السبب وراء سكوت أئمة الاقتصاد المخطط وحتى ماركس نفسه الذي يعتبر أكثرهم حماساً للاقتصاد المخطط عن فكرة التحلي من استعمال النقود.

الفرع الأول: النقود كأداة مبادلة

تعتبر هذه الوظيفة أقدم وظيفة تؤديها النقود و أهمها. و لربما يعود ظهور النقود منذ البداية بحاجة الناس إلى أداة مبادلة لتذليل صعوبات المقايضة وتسهيل عمليات التبادل بين أفراد المجتمع. ثم أعقبتها الوظائف الأخرى للنقود، كما يتكهن البعض من الاقتصاديين. لقد أدى استخدام النقود إلى تجزئة المقايضة إلى عمليتين منفصلتين تماماً، حيث تستبدل السلع بنقود في المرحلة الأولى ثم تستبدل النقود بالسلع في المرحلة الثانية. خلافاً لما كان عليه في نظام المقايضة حيث تبادل السلع بالسلع في لحظة زمنية واحدة وباستخدام النقود كأداة مبادلة لم يعد صاحب النقود بحاجة إلى مبادلة سلعته بسلعة أخرى. وبذلك وفر استخدام النقود على البائع و المشتري الجهد و الوقت الضائع عند مبادلة سلعته بسلعة أخرى في ظل نظام المقايضة.

و أدى استخدام النقود كأداة مبادلة إلى تخفيض نسب التبادل إلى $n - 1$. ففي نظام المقايضة إذا كان المطلوب تبادل 3 سلع A;B;C فيكون عدد نسب التبادل مسار إلى ¹:

$$C_3^2 = \frac{3(3-1)}{2} = 3$$

وهذه تعبر عن: نسبة التبادل A مع B

نسبة التبادل A مع C

نسبة التبادل B مع C

و عند استخدام النقود كأداة مبادلة أي عند اختيار أحد هذه السلع لتلعب دور النقود. و لتكن السلعة A فإن عدد نسب التبادل سينخفض إلى $2 = 3 - 1 = 1 - n$.

وقد ساعد استعمال النقود كأداة مبادلة على ظهور تخصص في بعض أنواع الإنتاج، ثم تقسيم العمل داخل النوع الواحد من الإنتاج.

¹ ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي " المؤسسات النقدية-البنوك التجارية-البنوك المركزية"، المرجع السابق، ص 39

إذا أصبح من الأفضل تخصص الفرد بإنتاج نوع واحد من سلعة معينة وبيعها بالنقد و شراء ما يحتاجه من سلع وخدمات أخرى لتغطية حاجاته المتعددة. وقد ترتب على مبدأ التخصص و تقسيم العمل داخل مؤسسة واحدة أن تحققت زيادة كبيرة في حجم الإنتاج، خاصة بعد إتباع سياسة الإنتاج الواسع النطاق اعتباراً من القرن التاسع عشر، وانخفاض تكاليف إنتاج الكثير من السلع و الخدمات و قد تم توفيرها إلى جماهير غفيرة من الناس فارتفعت مستويات معيشتهم.

ورغم كل هذا التطور الاقتصادي الذي نجم من استعمال النقود لا يرى البعض من الاشتراكيين ضرورة استعمال النقود في الاقتصاد الحكومي المخطط أما المؤيدون فيقولون أن استعمال النقود قد حقق جميع مزايا التطور الاقتصادي الكبير دون الحاجة إلى تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية. وبالتأكيد لم يكن ليتحقق كل هذا التطور الاقتصادي في ظل نظام المقايضة.

الفرع الثاني: النقود كمقياس للقيمة

تستخدم النقود لقياس قيم جميع السلع و الخدمات المتداولة داخل الاقتصاد الوطني. وعند تحديد الوحدة النقدية من الدولار، وفرنك الفرنسي، و ياوندي الإسترليني... إلخ يصبح السعر مؤشراً للقيمة مشيراً إلى عدد الوحدات النقدية المطلوبة للحصول على أي من السلع و الخدمات فيقال أن ثمن كيلو برتقال فرنك و ثمن متر قماش فرنك... إلخ. وباستخدام النقود أصبحت جميع السلع و الخدمات تبادل بشيء واحد وقد ساعد استعمال وحدة حساب عامة على سرعة تداول المعلومات الاقتصادية بين أفراد المجتمع. إذ أن التعبير عن مختلف السلع و الخدمات بوحدة حساب موحدة ساعد البائعين و المشترين على تحديد اختياراتهم في البيع والشراء وتحديد كمياتها و أنواعها فأتسع مجال التخصص و تقسيم العمل خارج النطاق العائلي الضيق.¹

ومن الجدير بالذكر أنه من غير الضروري أن يستخدم نفس الشيء كأداة مبادلة و في نفس الوقت كوحدة حساب. إذ يكفي أن يتم تحديد أسعار السلع لتسهيل إجراء عملية المبادلة. ولكن من الأفضل أن يستخدم شيء واحد لتحقيق وظيفتي النقود كأداة مبادلة و مقياس للقيمة وإن وجود وحدة قياس لا يقتصر على مجرد تسهيل عملية المبادلة، بل أنها مطلوبة لتحديد المشاريع الاقتصادية. فهناك الكثير من المشاريع الاقتصادية المراد تنفيذها، إلا أنه من غير الممكن الأخذ بها جميعاً، نظراً لمحدودية الموارد الاقتصادية المتوفرة في الاقتصاد الوطني. و على ذلك فإن اختيار أي من هذه المشاريع لا بد وأن يقوم على دراسة مسبقة للمشروع، أي لا بد من دراسة التكاليف النسبية للمشروعات المختلفة المطروحة أمام الحكومة، ومن ثم تحديد أولويات اختيارها و تنفيذها. كما أن هناك طرق متعددة لتنفيذ أي من هذه المشاريع المتعددة، وان اختيار أي من هذه الطرق يعتمد على تكاليفها. فقد

¹ ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي " المؤسسات النقدية-البنوك التجارية-البنوك المركزية"، المرجع السابق، ص 40

يتطلب اختيار أحد طرق الإنتاج استخدام كمية أكبر من المال و كمية أقل من رأس المال مما يتطلبه أسلوب إنتاجي آخر . وإن إجراء المقارنة بين طرق الإنتاج المتعددة يتطلب وجود وحدة قياس عامة لتحديد اختيار وتنفيذ المشاريع الاقتصادية المختلفة.

وكما أسلفنا، أنه ليس من الضروري أن تستخدم وحدة الحساب هذه كأداة للمبادلة، إذ يجب أن تتصف أداة مبادلة بكونها تحظى بالقبول العام، قابليتها للتجزئة، سهولة حملها... الخ ، في حين يعتبر من غير الضروري أن تحمل وحدة حساب كل هذه المواصفات وبعبارة أخرى، أن وحدة الحساب ما هي إلا عبارة عن مجرد وسيلة لمسك الدفاتير وإجراء الحسابات. وعلى ذلك يمكن لأي شيء أن يقوم بوظيفة وحدة الحساب، طالما لا يتطلب من ذلك الشيء أن يتميز بقدرته على التجزئة، وسهولة حمله بل وحتى كونه شيئاً ملموساً، وإنما يكفي أن يكون موجوداً في مخيلة الأفراد. وكما ذكرنا، لا ينكر أهمية استخدام نفس الشيء كوسيلة حساب و كأداة مبادلة، إلا أن أهمية وجود وحدة حساب تفوق كثيراً وجود أداة مبادلة، إذ ربما يمكن للاقتصاد أن يستغني عن استخدام وحدة مبادلة. إلا أنه لا يمكن للاقتصاد الحديث أن يعمل بدون وحدة حساب. ويبقى السؤال المطروح أي الوظيفتين أقدم، النقود كأداة مبادلة، أو النقود كوحدة حساب؟ لا تعلم جواباً شافياً لهذا السؤال، والطرح هنا لا يختلف كثيراً عن مشكلة أيهما أقدم، البيضة أم الدجاجة. أو الدجاجة من البيضة أم البيضة من الدجاجة. و أميل إلى القول أن أهمية وحدة الحساب تسبق أهمية أداة مبادلة، إذ لا بد من تحديد معدل الاستبدال أولاً قبل التمكن من إجراء عملية مبادلة.

ومن الناحية النظرية تنتقد وظيفة النقود كمقياس للقيمة على أساس أن نظرية القيمة تشير إلى أن المنفعة ذات صفة ذاتية و ليست موضوعية Subjective not abjective إذ لا يستوجب بالسلعة أن تكون نافعة بالمفهوم الاعتيادي لكلمة نافعة فقد تشبع السلعة حاجة تافهة في نظر البعض أو قد تكون غير أخلاقية¹. ويمكن أن يعطى الشيء الواحد قيمة مختلفة قيماً لاختلاف أذواق الناس، بل ويمكن أن تختلف قيمة الشيء، عند الشخص تبعاً للظروف التي يمر بها. إذ كلما ما يمكن أن يقوله الفرد عن القيمة هو أن بعض الأشياء، ذات منفعة أكبر أو أقل من الأشياء الأخرى، إلا أن هذه القيمة تعبر عن كمية قابلة للقياس، واستناداً إلى هذا التحليل لا يمكن القول أن النقود تؤدي وظيفتها كمقياس ثابت للقيمة. خاصة و أن النقود نفسها عرضة للتغير في قيمتها، و ليس كما هو الحال بالنسبة لوسائل القياس الأخرى، كالياردة، و المتر، و اللتر. فمن العلوم أن كيلو بطاطا اليوم هو نفس ما كان عليه عام 1913، إلا أن الأمر ليس كذلك بالنسبة للباوند الإسترليني .

و صفوة القول: تعتبر الأسعار النقدية وسيلة فعالة في السوق تساعد البائعين و المشترين على تحديد اختياراتهم من السلع والخدمات ، وأن العلاقة بين قيمة النقود والأسعار قيمة عكسية. و المقصود في قيمة النقود

¹ ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية، التحليل الاقتصادي الجزئي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989، ص98

هو القوة الشرائية للنقود، أي عدد وحدات السلع و الخدمات التي يمكن الحصول عليها بالوحدة النقدية، وهي عبارة عن مقلوب السعر، أي:

حيث ق: قيمة النقود، P: مستوى السعر.

لو افترضنا أن قيمة قلم رصاص يساوي دينارا واحدا، ففي هذه الحالة أن القوة الشرائية للدينار الواحد تساوي قلم رصاص واحد. أما إذا ارتفع سعر قلم رصاص إلى دينارين. عندئذ تنخفض قيمة النقود إلى النصف، و النصف عبارة عن مقلوب الرقم 2 أي $\frac{1}{2}$.

الفرع الثالث: النقود كمستودع للقيمة

الوظيفة الثالثة للنقود تتمثل في خزن القوة الشرائية، أي تأجيل إنفاق النقود واستبدالها بالسلع و الخدمات في وقت لاحق. باستطاعة الفرد الامتناع عن إنفاق جزء من دخله النقدي السنوي خلال حياة عمله و اعتماده على مدخراته عند يحال على التقاعد. ففي إقتصاد المقايضة الذي تتداول فيه النقود يستطيع الفرد أن يدخر جزءا من دخله الحقيقي بامتناعه عن استهلاك بعض السلع التي يستلمها سنويا و يحتفظ بها لغرض استعمالها في المستقبل، إلا أن الكثير من السلع، الأطعمة مثلا- لا يمكن الاحتفاظ بها لفترة طويلة، لأنها قابلة للتلف ففي هذه الحالة يتطلب من الفرد مقايضة السلعة القابلة للتلف بسلعة أخرى تتمتع بصفة ديمومة. أي استبدالها بقضيب من الفضة مثلا وبهذه الطريقة يمكنه الاحتفاظ بالفضة، و من تم تحويلها إلى سلع وخدمات استهلاكية عند الضرورة في المستقبل. وهذا هو الأسلوب الوحيد المتاح أمام الفرد لادخار جزء من دخله الحقيقي من السلع القابلة للتلف. وفي هذا المثال تقوم الفضة بوظيفة النقود كمستودع للقيمة في ظل المقايضة.

وحتى تقوم النقود بوظيفة مستودع للقيمة لابد من توفر شرطين¹:

- أن لا تتعرض قيمتها إلى الانخفاض بمرور الزمن (1)
- استبدالها بالسلع و الخدمات المطلوبة قبول (2)

من الملاحظ أنه منذ قيام الحرب العالمية عام 1914 واجهت جميع دول العالم انخفاضا في قيمة عملاتها. وكان هذا الانخفاض كبيرا في بعض الدول. ففي ايطاليا ارتفعت أسعار السلع من ليرة واحدة لعام 1917 إلى 425 ليرة لعام 1977 وكان الانخفاض أمل في قيمة عملة كل من الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا، إذ انخفضت

¹ ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي " المؤسسات النقدية-البنوك التجارية-البنوك المركزية"، المرجع السابق، ص41.

إلى الربع في نفس الفترة. وبعبارة أخرى، أن النقود الورقية لا تؤدي وظيفتها كمستودع للقيمة بسبب ارتفاع الأسعار و انخفاض القوة الشرائية للنقود منذ نشوب الحرب العالمية الأولى. و يمكن القول أن فشل النقود في أداء وظيفتها كمستودع للقيمة يعود إلي حقيقة أن النقود لا تكون ثروة في حد ذاتها، بل هي مجرد وسيلة للحصول على السلع و الخدمات التي يفترض أن يكون توافرها بكميات كافية و بشكل مستمر.

يتضح مما سبق أن النقود مستودع للقيمة عند الأفراد فقط، وليس الأمر كذلك بالنسبة للمجتمع، طالما لا تعتبر النقود ثروة بحد ذاتها، و إنما هي مجرد وسيلة للحصول على السلع و الخدمات. و على سبيل المثال، فقد تضاعفت كمية النقود في إنكلترا خلال فترة الحربين العالميتين الأولى و الثانية، إلا أن زيادة كمية النقود إلى الضعف لا يعني إلى زيادة الثروة القومية في إنكلترا.

وكما سبق القول، تكمن أهمية النقود في خلق قوة شرائية، لأنها تساعد حاملها من اختيار السلع التي يميل إلى شرائها بكميات و أنواع مختلفة. ففي بعض الأحيان قد نشعر بضرورة تأجيل مشترياتنا من سلعة أو سلع معينة عندما نتوقع انخفاض أسعارها في المستقبل و في هذه الحالة يمكننا الاحتفاظ بالسيولة النقدية بعض الوقت و استبدالها بشراء السلع بعد حين. إلا أن الأمر ليس كذلك في حالة الأرصدة الحقيقية من اتات و أسهم. إذ من الصعب التحول من رصيد حقيقي معين إلى آخر دون التعرض إلى خسارة. فعادة تفقد السلع المستعملة الكثير من قيمتها وتباع بأسعار منخفضة جدا. وحتى حملة الأسهم و السندات قد لا يجدون من يرغب في شرائها مما يضطرهم إلى بيعها بخسارة عندما يكونون بحاجة ماسة إلى السيولة النقدية¹.

و على كل حال، تشير وظيفة النقود كمستودع للقيمة مسألة الاحتفاظ بالثروة على شكل أرصدة متعددة من الأسهم و السندات و أراضي و منازل و أثاث..... الخ. كذلك يمكن أن يحتفظ الأفراد بالثروة على شكل نقود، ولكل من هذه الأشكال المتعددة ثروة مساره و حسناته، فالاحتفاظ بالثروة على شكل موجودات غير نقدية تمكن أصحابها من الحصول على عوائد من مثل الفائدة على السندات و على الأرباح من الأسهم وعلى الربوع من الأراضي و المنازل، و قد يجعل أصحاب الأسهم و السندات على عوائد رأسمالية ناتجة عن ارتفاع أسعارها في الأسواق المالية، إلا أن أصحابها لا يمكنهم استخدامها مباشرة كوسيلة في التبادل. أما الاحتفاظ بالثروة على شكل سائل يحرم صاحبها من الحصول على أي عائد و إنما يتمتع باستخدامها مباشرة في التداول².

¹ J.L. Hanson, Ibid, p-p : 20-21

² William H. Branson and James M , Litvack, Macroeconomics , 1981 , p :60

المطلب الثالث: كل ما يتعلق بالجزائر حول النقود

الفرع الأول: الجهاز المصرفي

أولا البنك المركزي :

يمثل البنك المركزي السلطة النقدية لأي بلد، حيث يمارس عددا من المهام و الاختصاصات المتعلقة بإدارة السياسة النقدية و تحديد أولوياتها و أهدافها .

وفي الغالب فإن هذه الاختصاصات و المهام تكون محددة في قانون البنك المركزي .

و علي وجه الخصوص فإن أهم وظائف و مهام البنك المركزي هي :

- إصدار النقود القانونية وفقا لمتطلبات التطور الاقتصادي و أهداف الحفاظ علي استقرار الأسعار و قيمة العملة الوطنية .

- إدارة السياسة النقدية بشكل سليم و مرغوب من حيث اتخاذ كافة لإجراءات و الأدوات اللازمة للإشراف على سير البنوك التجارية و نشاطها و بما يحقق أهداف التشغيل الكامل للمواد و زيادة النمو الاقتصادي و تحقيق استقرار الأسعار و توجيه النشاط الاستثماري بما يحقق تلكم الأهداف .

- إجراء المقاصات و التسويات بين البنوك و المؤسسات المالية .

- تقديم الخدمات المصرفية و الائتمانية للحكومة باعتباره بنك الدولة او بنك الحكومة .

- إدارة احتياطي الدولة من العملات الاجنبية و القيام بتسوية المدفوعات الدولية للحكومة .

باختصار، فإن أبرز وظائف الصرف أو البنك المركزي يمكن تحديدها في النقاط التالية:¹

1- البنك المركزي هو بنك الدولة من حيث أنه يقوم بالأتي :

- تقديم الخدمات المصرفية و الائتمانية للحكومة .

- إدارة احتياطي الدولة من العملات الاجنبية و تسوية المدفوعات الدولية .

- المستشار النقدي و المالي للحكومة .

2- البنك المركزي هو بنك البنوك من حيث :

- إجراء المقاصات و التسويات من البنوك .

¹ محمد احمد افندي ، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الكتاب الجامعي ، صنعاء 2012 م -1433 هـ ص 249-253

-تقديم القروض للبنوك باعتباره الملاذ الأخير للبنوك التجارية عند الشدائد .

3-البنك المركزي هو بنك الإصدار لأنه:

-يقوم بإصدار النقود القانونية وفقا لمتطلبات النمو والاستقرار الاقتصادي.

ثانيا البنوك التجارية :

تمارس البنوك التجارية دور الوسيط المالي بين المدخرين والمستثمرين .وبعبارة أدق،فإنها تقوم بدور المتاجرة في الديون.أي أنها تقوم بعملية إقراض النقود والمساهمة في خلق الائتمان. إذ تستقبل الودائع مع المدخرين ،وهم بمثابة المقرضين للبنوك مقابل حصول الودعين على فوائد.

وبالمثل فإن البنوك تقوم بإقراض هذه الأموال أو القروض الى طالبيها من المستثمرين مقابل حصولها على فوائد تكون أعلى من الفوائد التي تقدمها البنوك للمودعين ، والفرق بين الفائدة المدفوعة للمودعين و الفائدة المقبوضة من المقرضين (المستثمرين) يمثل أرباح البنوك التجارية و بصورة عامة فإن أهم وظائف البنوك التجارية هي:

- قبول الودائع من الجمهور (القروض) بمختلف اشكالها : ودائع تحت الطلب ،وودائع لأجل مختلف.
- تقديم الائتمان (القروض) للمستثمرين وفقا لاعتبارات الربحية و السيولة.
- القيام بكافة المعاملات و الخدمات المصرفية المعروفة مثل ،خصم الأوراق التجارية و المرسلات مع البنوك و المراسلين و شراء العملات الأجنبية وبيعها وفتح الإعتمادات المستندية وتقديم الاستشارات المالية و الاقتصادية للمتعاملين مع البنوك .

ثالثا البنوك المتخصصة :

تنشأ البنوك المتخصصة لتحقيق أهداف اقتصادية و اجتماعية محددة ، حيث ينحصر نشاط هذه البنوك في تحقيق اهداف تنموية، مثل البنوك المتخصصة في تمويل الأنشطة الزراعية ،و البنوك التي تخصص في تمويل أنشطة صناعية مختلفة أو بنوك تنمية الصادرات و تختص بتقديم تمويلات لتحفيز النشاط التصديري في البلد. كذلك،فإن البنوك قد تنشأ لتحقيق أهداف اجتماعية ، مثل: بنوك الإسكان التي تخصص بتمويل المشروعات الإسكانية، و مثل بنوك تنمية المشروعات الصغيرة و الأصغر و نحوها .

تختلف البنوك المتخصصة عن البنوك التجارية التقليدية في الأوجه التالية :

- ليس من وظائف البنوك المتخصصة قبول ودائع الطلب كما هو الحال عند البنوك التجارية ، و لذا فإن نشاط البنوك المتخصصة محمدا فيما يتعلق بقبول الودائع و جذب المدخرات .
- تسهيل الحكومات بنسب مرتفعة في رأس مال هذه البنوك إضافة إلى ما تحصل عليه هذه البنوك من أرباح و قروض أو خارجيه لتعزيز مواردها .

لذلك، فإن نجاح هذه البنوك في تحقيق أهدافها الاقتصادية يعتمد على مدى مساهمة الحكومات في رأس مالها ومدى ما تحصل عليه من دعم حكومي أو أرباح أو قروض.

ومن أمثلة البنوك المتخصصة في اليمين ، بنك التنمية الزراعية و البنك الصناعي (سابقا) و بنك الإسكان .

رابعا البنوك الإسلامية

نشأت الحاجة إي بنوك إسلامية لسببين رئيسين هما:

1. ضرورة التعامل بأساليب تمويل خالية من الربا المحرم في الشريعة الإسلامية، وهذا لا توفره البنوك التجارية التقليدية.
2. أن مفهوم الائتمان هو مفهوم واسع، فهو لا يعني مجرد القيام بوظيفة إقراض النقود كما هو الحال في البنوك التجارية التقليدية .

إن مفهوم الائتمان عند البنوك الإسلامية يتسع ليشمل (بالإضافة إلى إقراض النقود) الإقراض أو المداينات بشكل واسع.

أي أن الائتمان يشمل القروض النقدية، أو البيع بالأجل والمرابحة أو الديون السلعية كأسلوب التمويل بصيغة السلم، وبناء على هذا المفهوم الواسع للائتمان، فإن البنوك الإسلامية لديها قدرة على توليد الائتمان بمعناه الشامل.

وهي لا تختلف عن البنوك التقليدية إلا في الصيغ والأساليب (الخالية من الربا المحرم شرعا) لتوليد الائتمان، حيث إن هذه الصيغ والأساليب تقوم على أساس المشاركة في الربح والخسارة وفقا لقاعدة (الغنم بالغرم) فلا توجد أرباح بدون تحمل المخاطر، من رب المال و المستثمر.

لقد تطورت البنوك الإسلامية في العديد من الدول الإسلامية كما و نوعا ، عددها إلى (أكثر من 260). و في اليمن، تم افتتاح أول بنك إسلامي في عام 1996 و توالي بعد ذلك إنشاء البنوك الإسلامية في اليمن حتى وصل عددها إلى أربعة بنوك.

و تم إنشاء فروع لهذه البنوك الإسلامية في بعض محافظات اليمن. ومن أمثلة البنوك الإسلامية في اليمن، بنك سبأ الإسلامي، و بنك التضامن الإسلامي، و بنك الاستثمار و التمويل الإسلامي.

الفرع الثاني: النقود

أولا نظام المقايضة

تاريخ النقود قديم قدم البشرية ولاشك إن الإنسان في بدايته كان يلجأ للمقايضة أو المبادلة عندما يعجز عن توفير احتياجاته حيث وجدت أدله كثيرة عن تواجد مجموعه كبيره من السلع البدائية في غير مواطنها الأصلية بسبب المقايضة التي تحركت شمالا وجنوبا وشرقا وغربا قطعة حتى البحار والمحيطات والتي لم تكن لتبلغ تلك المدى لولا المقايضة.¹

تعتبر المقايضة أقدم شكل من أشكال النقود وتعرف على أنها تحلي عن سلع ما و التي تعتبر فائض بمجرد أننا فكرنا بالتخلي عنها لصالح اقتناء سلعه أخرى نحن في حاجة لها و لا نستطيع إنتاجها وان النشاط الإنتاجي لهذه السلع لا يبلي الحجم الكافي لتلك الحاجة و من هنا تظهر لنا الشروط العامة للمقايضة من خلال ضرورة وجود أطراف او أشخاص والتي لا تقوم عملية المقايضة من دونهم والشرط الثاني فيمكن في وجود عرض المقايضة والذي يعني بالمنتج المتوفر للمبادلة من أطراف هذه العملية ولأضافه إلى وجود شرط الارادة والرغبة في عملية المقايضة وأخيرا السعر الذي سيتفق حوله للمقايضة كأن نقوم بمبادلة 5 كيلوغرام من السمك مقابل 2 كيلوغرام من القمح

مع تطور البشرية فطنه الإنسان إلى تقييم الأسعار اعتمادا على وحدات معينه ففي العصور الهومريه كانت الماشية هي المعيار الأساسي للمقايضة واليه كان الأصل اسم النقود المعاصر "pecuniary" والذي اشتق من اللفظ اللاتيني "pecus" والتي تعني النقود.²

بطبيعة الأمر اندثار أنواع النقود البدائية بما فيها النقود السلعية يرجع للعيوب التي تتخللها والتي تمثلت في قابليه هذه السلع لتلف التخزين وتقادام قيمتها عبر الزمن وهذا بالرغم مما حضي به من قبول وثقه عامه وسهولة

¹كمال سي محمد ، الاقتصاد النقدي "أساسيات النقود" ، دار صفاء للطباعة و النشر و التوزيع ، 2017 ص-ص: 13-24

²فيكتور مورجان و ترجمة نور الدين خليل، تاريخ النقود "الهيئة المصرية العامة للكتاب"، 1993، ص: 13

تنقلها وتجربته¹. كل هذا كان في صالح ظهور نقود جديدة تخدم تلك المجتمعات التي عرفت تحسن في مستوى معيشتها والتي أنشأت لها حضارة عبر الزمن في كل بقاع العالم كما عرفت تقدما في عمليات الإنتاج والاستخراج والتي كانت هذه الأخيرة لصالح المعادن التي لعبت دورا مهما ولفترة زمنية طويلة كنقود.

ثانيا: النقود المعدنية

ظهرت النقود المعدنية في القرنين السادس والثامن قبل التاريخ في كل من روما واسيا الصغرى وعرفت أيضا فيما بعد في حضارات مختلفة حيث ظهره في كل من منطقته الرافدين ومصر حيث كانت تأخذ قيمة كل معدن بوزنه الذي يأخذه كما ظهرت أيضا في الصين وكانت النقود المعدني ه في بادئ الأمر في شكل دائري ولصعوبة التحكم فيها ثم تصفيحها ولكن ازدياد عمليات التحايل داخل المعدن بعد تحويله أدى إلى ظهور النقود المصكوكة التي يضرب عليها بصوره أو بخاتم والتي ظهرت لأول مرة في اليونان 700 قبل الميلاد من طرف الملك والتي كانت تعبر عن سيادة النظام الإقطاعي أندك². حيث كانت تلك الأختام تختلف من دويلة أو إمبراطوريه لأخرى حيث تحكي تلك الإصدارات سيادة وثقافة تلك الشعوب بالإضافة إلى أساطير الملوك و الآلهة التي كان يعبدونها وفي النهاية فرق المؤرخون في الاستخدام الأول للفضة من الذهب حيث بدا صك المعدن الأول في "أجينا" عام 750 قبل الميلاد اما الصك أول معدن بالذهب فيعزى "لكروسوس" ملك "ليديا" في القرن السادس³ والذي عرف باسم قارون في القران الكريم.

انتشار النقود المعدنية قبل الميلاد بشكل كبير وهذا لعدة عوامل منها تطور المجتمعات في شكل إمبراطوريات التي انتشرت عبر العالم من الامبراطوريه الرومانية والرافضين والحضارة المصرية بالإضافة إلى الدولة المقدونية وكان حجم التعامل بين التجار هذه المجتمعات دور في انتقال النقود المعدني ه نفس الأمر بالنسبة للحروب التي ساعدت على انتشارها.

قد أشار القران الكريم إلى تاريخ النقود في سوره يوسف «وشروه بثمان بئس دراهم معدودة وكان فيه من الزاهدين» "سورة يوسف الآية 20" أي اشتروه بقطع من النقود المعدنية ولقد عايش يوسف الحضارة المصرية تحت الملك اخناتون في نهاية القرن 13 وبداية القرن 14 قبل الميلاد وفي التاريخ الإسلامي ورث العرب من دوله قيصر العملات المعدنية من الذهب والفضة والتي بقيت التعامل بها في زمن الرسول محمد صلى الله عليه وسلم الى

¹ **Walras, Leon** 1926, E liements d'économie politique pure ; ou, Théorie de la richesse sociale. Ed, définitive, revue et augmentée par l'auteur, Ed, paris : Pichon et Durand- Auzias ; Lausanne, rouge.

² **Sylvie Lecaprentier et Moyel Pascal Gaudron** , Economie monétaire et financière , Economica, 6Edition , Paris, p13

³ فيكتور مورجان و ترجمة نور الدين خليل، مرجع سبق ذكره ، ص15

غاية خلافة سيدنا عمر وعثمان الخلفاء الراشدون بعد آبا بكر رضي الله عنهم والذين صكوا هذه العملات المورثة بشعار لا اله إلا الله وحده ومحمد رسول الله والله أكبر .

نتيجة إلى الجزائر المعاصرة الذي عرف الدينار 10 نقود معدنية من فئة 100 و 10 سنتيم ثم فئات الواحد الدينار واثنين وخمسة دنانير¹ بالإضافة إلى كل من فئات 200 100² 50³ دينار .

ثالثا: النقود الورقية

تم استحداث الورقة النقدية أول مره من طرف التاجر ورجل البنك الذي أسس بنك استكلهوم " Johan plamstruch " سنة 1961 وكان هذا الإصدار لتلك الورقة بمثابة أمر مختلف عن سابقه⁴ من المعاملات إذا احتوت هذه العملية سعر معياري لقيمه الوديعه كما ضمت مبلغ فائدة مقابل الإصدار كما كانت قابله للوفاء بمجرد الطلب عليها أو الطلب على النقود التي تغطيها تلك الورقة المصدره بالإضافة أنها كانت ورقه تعبر عن رصيد من المعدن لكن دون حمل ذلك المعدن فبمجرد ملك تلك الورقة فانك تملك ذلك المبلغ من المعادن والمقدر في الورقة⁵ وبالرغم من اسبقية هذا البنك في إصدار أول ورقه نقدية إلى انه كان أول بنك فاشل في تأدية ما عليه من مستحقات معدنية ولم توقف هذا الإفلاس باقي البنوك بانتهاج سياسة الإصدار الورقي بل انشر الأمر في عام 1969 بمصرف اسكتلندا ثم فرنسا والسويد وأوروبا ومستعمراتها بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

كسابقها من النقود السلعية والمعدنية عرفت النقود الورقية مجموعه من المراحل قبل أن تصل كما هو عليها الحال اليوم ففي بادئ الأمر كان التجار يضعون أموالهم لدى الصاغة مقابل وصل الإيداع يتم فيه تدوين المبلغ المدوع ويتم استرداد بمجرد تسليمه مقابل دفع النقود التي تغطي ذلك الوصل ومن ثم كان وعد بإعادة دفع الأموال المدوعة ثم تغير الحال إلى مرحله متقدمه حيث أصبح مالك الوصل هو المالك الحقيقي للنقود التي يمثلها ذلك الوصل بغض النظر عن المكتتب الأول و الذي أودع المال مقابل الوصل فيما يعرف لحامله في نفس الوقت

¹ نظام رقم 11-91 مؤرخ في 14 غشت سنة 1991 يتعلق بسلك قطع نقدية من فئة دينار واحدة دينارين و خمسة دنانير ذهبية و إصدارها ووصفها التقني جريدة رسمية عدد 26 المؤرخ في 1992/4/8

² نظام رقم 94-01 مؤرخ في 6 ابريل 1994 يتعلق بسلك قطع نقدية من فئة 50دينار 20 دينار و 10 ذهبية و إصدارها و وصفها التقني جريدة رسمية عدد 26 المؤرخ في 1994/9/7

³ نظام رقم 96-02 مؤرخ في 13 مارس سنة 1996 يتعلق بسلك قطع نقدية من فئة 200 دينار و إصدارها و وصفها التقني جريدة رسمية عدد 26 المؤرخ في 1995/5/22

⁴ صاحب استخدام الأوراق النقدية استخدام المعدنين في تلك الفترة و هذا ما ستره في الأنظمة النقدية في فصول لاحقة

⁵ J-L Bailly , G. caire , A Figliuzzi et V lelièvre « économie monétaire et financière» Bréal , 2 Edition , 2006, p17

انتقلت إصدار السندات من الصاغة إلى البنوك التجارية والتي كانت تقوم على نفس المبدأ في إيداع المبلغ المدون في وصل الإيصال مقابل عمولة تجارية تأخذ لها.

في الجزائر وعلى غرار جميع حول العالم أصبح إصدار النقود الورقية حكرا على البنوك المركزية وليس على البنوك التجارية كما كان في أوله وفق المادة 38¹ من قانون النقد والقرض الجزائري فان بنك الجزائر يصدر العملة النقدية بما فيها الورقية و المعدنية على أساس شروط التغطية والتي تختلف من دولة لأخرى فبالنسبة للجزائر فان الإصدار لا يكون إلا بغطاء يشمل السبائك الذهبية والعملات الأجنبية المتأتية من مصادر مختلفة نتيجة نشاط الدولة ضمن حركه ميزان مدفوعاتها بالاضافة إلى سندات الخزينة القصيرة وطويلة الأجل وسندات اعاده خصم السندات العمومية أو السندات المضمونة والمحاولة للمؤسسات المالية ضمن القروض الممنوحة أو فيما يعرف ديون المترتبة على الاقتصاد².

رابعا: النقود الكتابية

إذا كانت البنوك المركزية في وقتنا الحالي المخول الوحيد لإصدار نقود ورقية ومعدنية فان البنوك التجارية اليوم هي المخولة لخلق نقود الودائع أو كما تسمى أيضا النقود الكتابية وهي عبارة عن حسابات تقيد في الدفاتر المحاسبية للبنك بمعنى أن شخص يضع أمواله في البنك ويتركها لفترة معينة فهي تقيد في دفاتر البنك على أنها نقود تأخذ شكل وديعة بإمكان صاحبها الرجوع إليها ويعتبر البنك وسيط مالي منذ نشأته والى غاية اليوم ، يمارس هذا النشاط خلق الودائع والذي يعتبر أهم وظيفة في دائرته المصرفية إذ يتلقى من الأفراد والمؤسسات وودائع مضمونه كما هو الحال في الجزائر مثلا نظام 2004/03/04 يضعها تحت تصرفه بشرط إعادتها لمستحقيها في حاله الطلب عليها والتزامها أمام دانيها دون إخلال او تردد (56-67 من قانون النقد والقرض)

من كل النقود التي تطرقنا إليها فان النقود الكتابية تأخذ الحجم الكبير من مجموع النقود في وقتنا الحالي حيث يستخدم الشيك³ كورقه ماليه للنقل تلك الوديعة أو لدفع مبلغ مالي معين إلى شخص معين أو لحامله.

¹ المادة 38 من قانون النقد و القرض رقم 03-15 المؤرخ في 10/25 . 2003 لقانون يتضمن الموافقة على الأمر رقم 03-11 المؤرخ في جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 غشت 2003 و المتعلق بالنقد و القرض ج.ر رقم 16 المؤرخة في .. ج ر : الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

² تسمح هذه العملية للمؤسسات المالية بالاقتراض من البنوك من سقف محدد و حتى تستطيع البنوك التجارية تلبية احتياجات السيولة فإنها تلجأ إلى مؤسسة الإصدار لإعادة الخصم على أساس معدل سعر فائدة (بلعزز على ،محاضرات في النظريات و السياسات النقدية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2004 ص169)

³ المشرع الجزائري يشترط شروطا شكلية وضعها بموجب أحكام المادة 472 قانون تجاري

خامسا: النقود الالكترونية أو الرقمية

ورده تعريف في مؤتمر (Basel) لسنة 1998 إن النقود الالكترونية عبارة عن القيمة المخزونة أو آليات الدفع المدفوعة مسبقا لتنفيذ الدفعات عن طريق أجهزة بيع خاصة وإنشاء النقل بين أداتين او شبكات الحاسوب المفتوحة المتصلة بالانترنت¹ وكان التوجه الحديث نحو هذا النوع من النقود لسهولة حمل بطاقة الالكترونية التي تحتوي على مبلغ معين يمكن استخدامه بمجرد استخدام رمز السري الخاص بكل زبون كما توفر مبدأ الأمان مقارنة بحمل النقود التي قد تسبب لحاملها سرقة واحتذاء ناهيك عن الجودة التي توفر من خلال تحويل الأموال من اجل اقتناء السلع والخدمات ومأرب أخرى.

الفرع الثاني: وظائف النقود

أولا: وسيله تبادل

يكمن هذا الدور ببساطه ان النقود تلعب دور الوساطة في اقتناء السلعة بمعنى أن السلعة لا تشتري سلعه في الوقت المعاصر وإلا اعتبرنا إن الأمر ما زال في ظل نظام المقايضة ولكن المعترف به هو إن لاقتناء سلع ما لا بد إن تدفع مبلغ نقدي لتبادله مقابل السلعة أو الحاجة التي يريدتها الفرد فمثلا يتطلب منك اقتناء مكتب مبلغ من النقود التي تدفعها للبائع مقابل حصولك على المكتب.

تلعب هذه الوظيفة دورا كبيرا في تقليص الوقت المخصص للبحث عن حاجيات الأفراد بالمعيار المطلوب إذ توفر هذه الوظيفة إمكانية الاختيار وبأسرع وقت على السلعة في ظل توافر النقود كما تلعب هذه الوساطة دور في تحقيق الرفاهية للأفراد وريحيه أكبر للمؤسسات والشركات يد إن هذه الاخيره وعن طريق وساطة النقود يمكنها إن تقتني ما يوافق تخصصها الإنتاج من يد عامله وسلع أوليه مخفضه بذلك تكاليف الإنتاج.

ثانيا: وحده حساب أو مقياس للقيمة

تعني هذه الوظيفة بما تعبره النقود كقيمه لمختلف السلع والخدمات داخل المجتمعات.

فمثلا الحصول على مكتب سيتطلب دفع مبلغ 3000 دينار جزائري ومن ثم يعتبر هذا المبلغ تعبيرا عن قيمه للسلعة وهي المكتب ووحده للحساب فاقتناء مكتب بنفس المبلغ مذكور أعلاه بالاضافه إلى جهاز حاسوب بمبلغ 30000 دينار جزائري يمكننا في النهاية من حساب السلعتين معا والذي يقدر مجموعهما 33,000 دينار جزائري كما يعتبر الدينار الجزائري في هذه العملية وحده حساب التي تختلف من دولة إلى أخرى ومن سلعه

¹ Basel committee Risk mangement for electronic Banking and electronic money activities , march 1998, in :<http://www.bis.org/publ/bcbs35.htm>.para,1,2,2

لأخرى كما تلعب هذه الوظيفة دورا في التعبير عن القدرة الشرائية للمستهلك اتجاه أي سلعه أو خدمه وأخيرا فان هذه الوظيفة تعبر عن كل قيمه للنقود سواء كان ورقية أو معدنية أو نقود كتابيه أو الكترونية اد تسجيل المبالغ في دفاتر المحاسبة للبنوك والمؤسسات المالية وهي من ثم تعبر عن قيمه للصفقات أو العمليات المنجزة.

ثالثا: مستودع القيمة

تتمثل هذه الوظيفة في الاحتفاظ بالنقود لفترة زمنية من اجل استخدامها لاحقا كان يدخر موظف جزء من أجره لمدة معينه على إن هذه الخاصية لم تكن متوفرة في زمن المقايضة إذ انه لم يكن بالإمكان ادخار الأطعمة أو السلع القابلة للتلف لكن النقود تمارس هذا الدور وهذا الأمر ليس منوط بالنقود السائلة فقط فحتى الأسهم والسندات تختبر نقودا أو ثروة بالنسبة لميلتون فيردمان¹. إذ يمكن الأفراد أو المؤسسات أو المستثمرين الإبقاء على هذه النقود أو عدم بيعها لضرورة يراها كل طرف فيها وهذا مقابل أسعار فائدة وإقساط ديون وأرباح سهمية.

المطلب الرابع: أدوات السياسة النقدية في الجزائر

تعتبر السياسة النقدية من أهم أدوات السياسة الاقتصادية الكلية للدولة تعمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتحكم في توازناته والتي تهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي التشغيل استقرار الأسعار والتوازن في ميزان المدفوعات تسند مهمة إدارة السياسة النقدية إلى البنك المركزي من خلال مجموعه من الأدوات النقدية التقليدية.²

ومنه سنتطرق في هذا المطلب إلى أدوات السياسة النقدية في الجزائر.

الفرع الأول : معدل إعادة الخصم

يقصد بمعدل إعادة الخصم الفائدة التي يخصم بها البنك المركزي الأوراق المالية هو التي تقوم بخصمها البنوك التجارية لديه للحصول على احتياطات نقدية جديدة تستخدمها لأغراض الائتمان ومنح القروض للمتعاملين معها من الأفراد والمؤسسات.³

وإذا كان سعر الخصم هو عبارة عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل تقديم القروض وخصم الأوراق التجارية للبنوك التجاري فانه يهدف في النهاية إلى توجيه والسيطرة على القروض وفق أغراض السياسة النقدية فمثلا يهدف البنك في حاله تضخم للسيطرة على التضخم فيقوم بالحد من القروض عبر رفع سعر الفائدة

¹ ستأتي على تفصيل النقود عند فيردمان في الفصول اللاحقة

² كمال سي محمد ، الاقتصاد النقدي "أساسيات النقود" ، دار صفاء للطباعة و النشر و التوزيع ، 2017 ص-ص: 98-114

³ عبد المنعم السيد علي، اقصادات النقود و المصارف ، الأكاديمية للنشر، المرق، الأردن ، 1999، ص397

على العكس منه في حالة الانكماش فان البنك يهدف لتوسيع الائتمان عن طريق مزيد من خفض سعر الخصم وكان بنك إنجلترا أول من استخدم سعر الخصم سنة 1847 وفي فرنسا سنة 1857 وفي الولايات المتحدة سنة 1913¹.

كلما كانت أسعار الفائدة المركزية منخفضة كلما كان التنافس كبير في السوق لتقدم قروض أكثر جوده و اقل كلفه وكل مساهم في التوسع في الائتمان ورفع عجلات النمو في مختلف القطاعات الاقتصادية وزيادة التصدير في الدول الأكثر انفتاحا لنقص التكلفة مما يجعل من مخرجات الإنتاج أقل ثمنا .

في ما يتعلق بسياسة إعادة الخصم في الجزائر فقد جاء نظام 01-2000 ليضع الإطار العام الخاص بها² حيث تتضمن هذه السياسة إعادة خصم السندات الصادرة من البنوك والمؤسسات المالية الممثلة للعمليات التجارية وسندات التمويل متوسطه الأجل والتي تكون مقومه بالدينار الجزائري كما تتضمن نفس العملية إمكانية خصم سندات الخزينة القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل ويشهد معدل الخصم في الجزائر استقرار ب 4 % منذ سنة 2004 وهو ما يحكي صلابة النظام البنكي وعدم مرونته في التعامل مع الأوضاع الاقتصادية التي تمر بها البلاد كما يعكس مدى جمود هذه الأداة كسياسة نقدية تحول دون بلوغ الأهداف العامة لتلك السياسة في حين يلعب تدخل الدول المتقدمة مرات عديدة في السنة من اجل مناقشه هذه المعادلات وفق ما يخدم سياستها فاللجنة النقدية التابعة للبنك الفيدرالي الأمريكي وهو البنك المركزي تتدخل 8 مرات في السنة وتدعم تدخلها بلقاء صحفي تبرز فيه للجمهور عن قراراتها التي تحرص إن تكون لأعانه الاقتصاد واستقرار الأسواق والأسعار.

الفرع الثاني: سياسة سعر الصرف

يعتبر سعر الصرف من أهم الأهداف النهائية للسياسة النقدية القنوات وأدوات السياسة النقدية من خلال الدفاع عن سعر مقابل العملات الأجنبية في نفس الوقت تستخدم السياسة النقدية أسعار الصرف كاداه مباشره وغير مباشره لتأثير على سعر الفائدة والعرض النقدي اللذان يؤثران في النهاية على استقرار الأسعار و التضخم .

عرفت سياسة سعر الصرف الدينار الجزائري تطورات هامه منذ استقلال والى اليوم وانطلاقا من تطبيق نظام الرفض بالفرنك بعد الاستقلال إلى نظام الرفض بالسلة من العملات بداية من 1973 أصول إلى نظام التفسير الحركي للدينار في نهاية 1987 ثم تطبيق نظام جلسات التثبيت بداية من أكتوبر 1994 ليتم بعدها إنشاء سوق للصراف ما بين البنوك وإتباع نظام صرف العائد له كل هذه الإجراءات في ظل نظام الرقابة الصرف مع السعي

¹ م.أ.ج كوك الصيرفة المركزية ، ترجمة عبد الواحد المحزومي ، دار الطليعة للطباعة و النشر بيروت ، 1987 ، ص33

² نظام 01-2000 المؤرخ في 13 فبراير 2000 يتعلق بعمليات إعادة خصم و القروض الممنوحة للبنوك و المؤسسات المالية في الجريدة الرسمية العدد 12 المؤرخ في 2000/03/12

نحو قابلية التحويل دينار في مجال معاملات الجارية. وسنحاول توضيح ما سبق بشيء من التفصيل من خلال المراحل التالية:¹

✓ المرحلة الأولى تطور نظام الصرف للفترة 1962-1986

كان سعر الصرف في الجزائر بعد الاستقلال مباشرة مرتبطا بمنطقه الفرنك الفرنسي حيث كان قابلا للتحويل داخل هذه المنطقة وكان النظام الاقتصادي متدهورا نظرا لقلّة الكفاءات المسيرة والمنتجة² وتميز نظام الصرف بالثبات لمدة طويلة تجاوزت العشريتين (1962-1986) وكان يقضي بتسخير كل الأدوات الاقتصادية لهدف تحقيق المخططات التنموية من طرف السلطات المركزية آنذاك وقد أدى تسير سعر صرف الدينار بهذه الكيفية إلى تحديد تكلفه إداريه وليست اقتصاديه للعملة الصعبة بمعنى إن سعر العملة الصعبة بالدينار لا تربطه أي علاقة كما كان من المفروض أن يكون بأداء وكفاءة الاقتصاد الوطني.

✓ المرحلة الثانية سياسة سعر الصرف بين 1989-2000

أدى التدهور المفاجئ لسعر البترول سنة 1986 إلى دخول الاقتصاد الجزائري في أزمة حادة تميزت بعجز نتج عنه تباطؤ خطير في النشاط الاقتصادي اثر تدني الواردات لمختلف المدخلات التي يحتاجها الجهاز الإنتاجي الذي ظل تابعا في هذا المجال للسوق العالمية وقد أدى هذا الوضع إلى محاولة إدخال اصطلاحات جذريه في مختلف المجالات إي التوجه إلى اقتصاد توجهه آليات السوق الحرة وبعد ذلك أصبح الدينار الجزائري قابلا للتحويل في المعاملات الجارية مع الخارج .

✓ المرحلة الثالثة سياسة الصرف الدينار خلال الفترة 2000-2015

تمكنت الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2000 و 2015 من إعادة تقويم مؤشرات اقتصاديه الكلي وإنهاء هذه الفترة في وضعيه خارجية مريحة وبالتالي أزيح ثقل المديونية عن كاهل الجزائر والتفتت إلى تنظيم سياساتها الاقتصادية وكجزء من السياسة الاقتصادية تعتبر سياسة سعر الصرف أهم العناصر التي أولت لها الجزائر أهميه كبيره.

وشهدت الجزائر عده تطورات انعكست على وضعيتها الاقتصادية الخارجية والداخلية وفي هذا السياق وقبل تحليل تطور سياسة سعر الصرف الدينار يجب معرفه تطور أهم البرامج الاقتصادية التي أجزتها.

¹ دردوري لحسن ، لقيطي لخضر ، " سياسة سعر الصرف في الجزائر " ، جامعة بسكرة ، جامعة المسيلة ، الجزائ ، ص-ص : 126-131

² Ahmed Henni , " Economie De L'Algérie Indépendante " , ENAG , Algérie , 1991 , P26

الفرع الثالث: سياسة تعديل نسبة الاحتياطي الإجباري

نسبة الاحتياطي الإجباري هي نسبة معينه من التزاماتها الحاضرة تضعها البنوك التجارية لدى البنك المركزي على شكل ودائع ومن ثم يعتبر هذا الاحتياط سيوله من رأسمال البنوك يجبر بوضعه لدى البنك المركزي ليستخدمها من اجل بلوغ أهداف السياسة النقدية وظهرت هذه السياسة لأول مره في الولايات المتحدة في قانون الاحتياط الاتحادي في سنة 1936 و 1937 بفضل سكرتير خزينة في حكومة روزفلت هندي " Henry Morgen Thai" والذي ألقى اللوم على البنك الفيدرالي الأمريكي في توسع الكساد بفضل سياسته المتمثلة في رفع سعر الفائدة¹. ومن ثم استخدمت هذه السياسة من اجل خفض معدلات الفائدة وارتفاع احتياطات النقدية في النظام البنكي و تم استخدام احتياطي من السيولة بدل من سياسة التعقيم الذهب الذي عرف تدفقا كبيرا هو الآخر في أسواق مما خلق مستويات تضخم ومعدلات نمو ضعيفة نتيجة ركود الكبير الذي عرفته القطاعات القيادية بما فيها الصناعة حيث هبط معدل الإنتاج الصناعي 30%².

جدول رقم (1-1) يبين الاحتياطية الإجبارية للبنوك المركزية في العالم

الدولة	الاحتياطي الإجباري %	الدولة	الاحتياطي الإجباري %
تاوان	7.00	أستراليا	None
تركيا	8.50	أستراليا	None
الأردن	8.00	نيوزيلندا	None
زامبيا	8.00	السويد	None
بور ندي	8.50	منطقة الاورو	1.00
غانا	9.00	التشيك	2.00
مكسيك	10.50	جنوب إفريقيا	2.50
سيرالانكا	8.00	سويسرا	2.50
كرواتيا	14.00	لاتفيا	/
كوستاريكا	15.00	بولندا	3.50

¹ **Allan H. Meltzer**. A Historié of the Fédéral Reserve, Volume 1 :1913-1951 ,th université o Chicago presse, 2010,p512

² **Douglas A. Irwin**, Gold stérilisation and the récession of 1937-1938 Financial Historié Review/volume 19 / Issue 03 /Décembre 2012,pp249 267

10.00	رومانيا	15.00	مالاوي
4.00	روسيا	5.00	النبال
4.50	شيلي	None	هونكونغ
4.00	الهند	20.00	البرازيل
6.00	بنغلاديش	18.50	الصين
6.00	ليتوانيا	20.00	طاجاكستان
20.00	نيجيريا	25.00	سيرنا مار
5.00	باكستان	30.00	لبنان

المصدر: كتاب للاقتصاد النقدي سي محمد كمال ص 105-106

يستخدم الاحتياطي الإجباري كسياسة في حالة الركود من خلال خفض معدل هذا الاحتياطي من اجل التوسع في تقديم القروض ومن ثم دفع عجله النمو والاستثمار والعكس في حاله التضخيم حيث يعمل البنك المركزي على رفع هذا المعدل من تقليص السيولة ومن التوسع في القروض كما يعتبر هذا الاحتياطي وسيله تستخدمها البنوك المركزية من اجل الاستقرار أسعار الفائدة من خلال تملكها لسيوله كافيه والناجمة عن هذا الاحتياطي لتستخدمها في سوق ما بين البنوك والتأثير في العرض والطلب.

تحدد شروط تكوين الاحتياط الإجباري في الجزائر وفقا نظام 04-02 المؤرخ في مارس 2004¹ هو الذي بنص على أن الاحتياطي الإجباري أو الإلزامي كما يسميه هذا النظام على أن لا تتجاوز نسبته 15% من مجموع الاستحقاقات المجمعة بالدينار والمتعلقة بالعمليات البنكية كما يمكن أن يصل هذا الاحتياطي الإجباري إلى صفر وفق الأهداف السياسية النقدية التي ينتهي البنك المركزي كما نصت المادة تسعه منه على أمكانه إعطاء فوائد مقابل هذا الاحتياط كما يمكن أن تصل أيضا نسبة الفوائد إلى الصفر في حين عدم استيفاء بالاحتياطي الإجباري ينجز عنه عقوبة تتمثل في دفع فوائد الاحتياطي بنسبه تتراوح ما بين 2 و 5 نقاط وقد وصل معدل الاحتياطي الإلزامي إلى 12% في سنتين الأخيرتين.

الفرع الرابع: سياسة السوق المفتوحة

يقصد بسياسة السوق المفتوحة تدخل البنك المركزي في السوق ما بين البنوك من اجل بيع وشراء الأوراق المالية وسندات الناجمة عن العمليات التجارية بصفه عامه وسندات الخزنة من اجل بلوغ أهداف السياسة النقدية وكان أول من استخدم هذه السياسة هو بنك إنجلترا كوسيلة إضافية بهدف جعل معدل إعادة الخصم فعالا سنه 1931 حيث تقوم هذه السياسة على خلاف أداء إعادة الخصم حيث هذا الأخير وفي حاله تضخم يقوم بالحد

¹ نظام 04-02 المؤرخ في مارس 2004 و الذي يحدد شروط تكوين الاحتياطي الإلزامي المؤرخ في الجريدة الرسمية العدد 27 المؤرخ في 04/04/28

من القروض عبر رفع على الفائدة على العكس منه في حالة الانكماش فان البنك يهدف لتوسيع الائتمان عن طريق مزيد من خفض سعر الخصم لكن في سياسة السوق المفتوحة فانه في حالة تضخم يقوم البنك بشراء الأوراق المالية لامتصاص السيولة ومن ثم ضبط العرض النقدي ويصاحب تدخل البنك في هذه الحالة محاوله خفض معدل الفائدة في حين في حالة انكماش يقوم البنك ببيع الأوراق ومن ثم عرض سيوله في النظام البنكي ومن ثم زيادة التمويل على أن البنك المركزي يهدف في سعر الفائدة ومن ثم يهدف سوق ما بين البنوك ضمن إطار السوق المفتوحة إلى توفير السيولة لإعادة التمويل المتدخلين في السوق أو بهدف امتصاص السيولة بشكل يومي أو أسبوعي أو شهري أو غالب تلك العمليات التي تتدرج في هذا السوق تأخذ مده قصيرة الأجل حيث لا تتجاوز السنة.

عمليات السوق المفتوحة في الجزائر تتضمن نظام رقم 91-08 والمعدل المتم له 02-04 تنظيم السوق النقدية في الجزائر¹ حيث يحتضر هذا القانون البنك المركزي كوسيط والبنوك والمؤسسات المالية الخاضعة لمجلى النقد والقرض هي التي تتدخل في السوق النقدية.

كما بنص قانون² 2009-02 الذي ينظم عمليات السياسة النقدية على أن السوق المفتوحة هي بادره من بنك الجزائر يحدد من خلالها سعر فائدة ثابت أو متغير يتعين تطبيقه على أن تكون هذه العمليات تتضمن اجل أسبوع إلى غاية سنة ويكون التدخل على شكل مناقصات أو اتفاقيات ثنائيه في حين أن الدول المتقدمة و لأهمية هذه السوق فإنها تتدخل بشكل يومي وأسعار فائدتها متغيره وفق إليه العرض والطلب كما تنقسم عمليات السوق المفتوحة في الجزائر إلى ثلاث فئات:

- عمليات التنازل المؤقت هي تلك العمليات التي من خلالها يضع البنك المركزي الأوراق المقبولة³ في هذه السوق على سبيل الأمانة أو التنازل أو اتفاقيه ثنائيه بين المتدخلين.
- شراء وبيع أوراق عموميه داخل السوق.
- استرجاع السيولة على بياض

إذا كانت البنوك المركزية في الدول المتقدمة تدخل السوق النقدية بائعا الأوراق المالية من اجل توفير السيولة و إعادة التمويل البنوك التجارية والمؤسسات المالية فان البنك الجزائر يتدخل مشتريا لوجود سيوله فائضة كم يعتبرها والتي تنجم عن ضعف عمليه الإقراض الناجمة عن ضعف الاستثمار في حين تلك السيولة لم تكن متوفرة قبل سنه 2002 وخلال أكثر من عقد عرفت سوق المفتوحة و إعادة الخصم ضعف في تنفيذ هذه السياسة لعدم

¹ رقم 91-08 المؤرخ سنة 1991 و المعدل المتم له 02-04 المؤرخ 03-20 تنظيم السوق النقدية في الجزائر

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية . العدد 53 الصادر في 23 رمضان 1430 الموافق ل 13 سبتمبر 2009 ص 18

³ تتشكل هذه الأوراق المقبولة من ادوات الخزينة قصيرة الأجل و سندات للخزينة و الأوراق العمومية المضمونة من طرف الدولة

حاجه البنوك للسيولة والتي فاقت 30 مليار دولار بالنسبة لكل سنه من السنوات الأخيرة والتي مردها إلى تحسين ميزان التجاري الناجم هو الآخر عن ارتفاع فيها أسعار النفط وهي مبالغ كبيره وكذلك خلق الثروة الكبيرة إذا ما استغلت ولكن بقت مجمده دون تحقيق عائد في ظل وجود بيروقراطيه كبيره في الاستثمار وتمويل المشاريع.

الفرع الخامس: سياسة التسهيلات الدائمة و تأطير القرض

تعرف سياسة التسهيلات الدائمة على أنها سيولة يسحب بأثرها البنوك التجارية سيولة من بنك الجزائر في غضون 24 ساعة مقابل تقديم أوراق مقبولة مقابله فائدة هامشية يحددها البنك المركزي كما تنص عليه المواد 26 إلى 29 من قانون¹ 02-2009 الذي ينظم عمليات السياسة النقدية إما تخصيص الائتمان فتطبيقها محدود وقد استخدم هذا الأسلوب في أواخر القرن 18 كاداه للسيطرة على الائتمان من قبل بنك إنجلترا خلال توجيه الاستثمار نحو قروض معينه لفترة زمنية وكانت هذه الأداة ملتصقة بالاقتصاد الاشتراكي التي عرفته الجزائر من الاستقلال إلى قبل 1990 والتي كانت فيها البنوك وسيله في يد الدولة تستخدمها لتوزيع الأموال نحو قطاعات معينه وما يتوافق مع سياستها الاقتصادية لكن لا بنص القانون الحالي والمنظم للسياسة النقدية على هذه الأداة ضمن سياسته.

الفرع السادس : سياسة التيسير الكمي (QE) Quantitative Easing

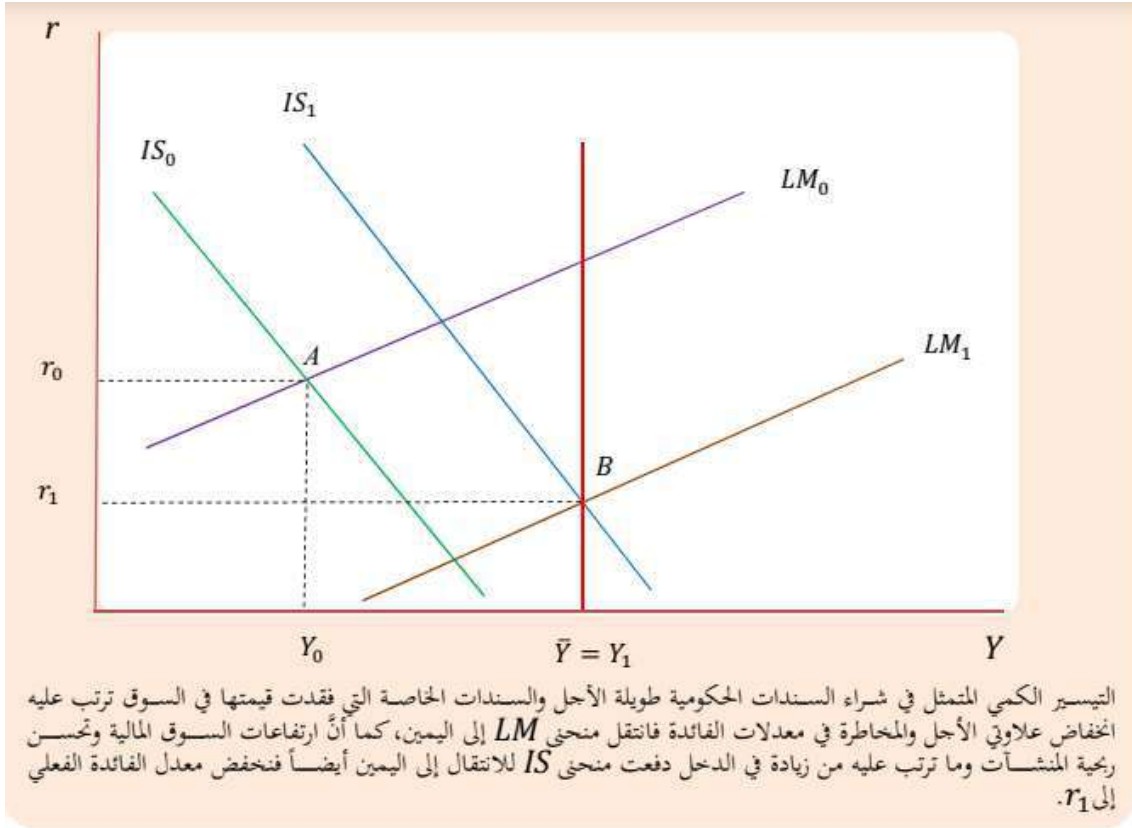
التيسير الكمي

أمام عدم قدرة السياسة النقدية التقليدية المتمثلة في توسيع عرض النقود من خلال شراء السندات الحكومية قصيرة الأجل على تخفيض معدلات الفائدة واستعادة الثقة في الأسواق المالية؛ قرر بنك الاحتياطي الفدرالي في خريف 2008 استحداث أداة نقدية جديدة غير تقليدية لم يسبق له أو لأي بنك مركزي آخر في العالم استخدامها من قبل أطلق عليها مسمى التيسير الكمي (Q.E) quantitative easing. وبموجب التيسير الكمي فإن بنك الاحتياطي الفدرالي لا يكتفي بشراء السندات الحكومية قصيرة الأجل كما هي عادة البنوك المركزية، والذي يهدف شراؤها عادة إلى تخفيض معدل الفائدة قصيرة الأجل، وإنما يشتري أيضا سندات حكومية طويلة الأجل وسندات خاصة فقدت قيمتها في السوق ويرغب في خلق طلب عليها يسمح باستقرار أسعارها، كما تعهد البنك بإبقاء معدل الفائدة قصير الأجل عند مستوى متدن لفترة طويلة الأجل. ومن خلال شراء سندات الرهن العقاري متدنية الملاءة ونحوها من سندات فقدت معظم إن لم يكن كل قيمتها السوقية، يمكن

¹ نفس المرجع السابق.

للبنك تجنب المؤسسات المالية المستثمرة في تلك السندات شبح التعثر والإفلاس فتنخفض علاوة المخاطرة التي تفرضها البنوك في معدلات الفائدة.¹

الشكل رقم (1-1): تأثير التيسير الكمي في نموذج IS-LM



ومن ثم فقد سعى البنك الاحتياطي الفدرالي من خلال التيسير الكمي إلى تحقيق هدفين²

الأول: تمكين البنك من تخفيض معدل الفائدة الذي لا يستطيع التحكم به بشكل مباشر وهو معدل الفائدة طويل الأجل ، فمن خلال شراء السندات الحكومية طويلة الأجل ترتفع أسعارها وبالتالي ينخفض عائدها، ما يخفض علاوة الأجل في معدلات الفائدة التي تقرض بها البنوك الأفراد ومؤسسات الأعمال.

الثاني: منع انهيار المؤسسات المالية التي تمتلك أوراق مالية تم إصدارها من مؤسسات خاصة وتراجعت أسعارها بسبب انخفاض الطلب عليها مثل السندات المضمونة برهون عقارية متدنية الملاءة. فمع شراء البنك تلك الأوراق الخاصة ترتفع أسعارها ويعود الاستقرار للمؤسسات المالية المستثمرة بها غير مهددة بالتعثر، فتستعاد الثقة في الأسواق المالية بصورة تسمح للبنوك بتخفيض علاوة المخاطرة.

¹ عبد الرحمان محمد سلطان ، "النظرية الاقتصادية الكلية"، مكتبة الملك فهد الوطنية ، الطبعة الأولى محدثة 2018 ص 374- 379

²..عبد الرحمان محمد سلطان ، "النظرية الاقتصادية الكلية"، مرجع سابق، ص 375-379

ويقوم بنك الاحتياطي الفدرالي وباعتباره بنك مركزي بتمويل شراء تلك السندات من خلال زيادة احتياطات البنوك التجارية لدى البنك، أي: أنه يخلق النقود ليس من خلال طباعة المزيد منها وإنما الكترونياً فقط، وذلك من خلال زيادة احتياطات البنوك التجارية لديه بما يعادل قيمة ما اشتراه منها من أوراق مالية. وقد ترتب على هذه السياسة النقدية الجديدة نمو هائل في احتياطات البنوك التجارية لدى البنك الاحتياطي الفدرالي، ففي حين كانت هذه الاحتياطات في شهر يناير 2008 لا تتعدى 44.4 مليار دولار، نجدها في أغسطس 2010 قد وصلت إلى 1.091 مليار دولار، ومعظم هذه الزيادة ناتجة عن مشتريات البنك من السندات الخاصة المضمونة برهون عقارية.

ولإيضاح تأثير هذه السياسة في نموذج IS-LM لنفرض أن الاقتصاد الأمريكي بعد الأزمة المالية أصبح عند النقطة A في الشكل (00-00) بسبب عجز السياسة النقدية التوسعية التقليدية عن تحريك منحنى LM_0 بعيداً عن مكانه نظراً لكونها تستهدف فقط تخفيض معدل فائدة الأموال الفدرالية ولا تأثير لها على علاوة المخاطرة والأجل. إلا أنه ومع تطبيق سياسة التيسير الكمي من خلال شراء سندات الحكومية طويلة الأجل والسندات الخاصة التي لا يوجد طلب عليها في السوق، فقد تكمن بنك الاحتياطي الفدرالي من تحريك الاقتصاد على طول منحنى IS_0 إلى جهة اليمين من خلال انتقال منحنى LM إلى LM_1 بسبب فاعلية التيسير الكمي في تخفيض علاوة الأجل وعلاوة المخاطرة في معدلات الفائدة.

بل أن التأثير الإيجابي للتيسير الكمي لم يقصر على منحنى LM فقط وإنما أثر أيضاً على منحنى IS فمع تراجع المخاطر في السوق المالية وتدني معدل الفائدة على السندات الحكومية طويلة الأجل فقد أصبح المستثمرون أكثر استعداداً لتقبل المخاطر سعياً لتحقيق عوائد أعلى، و الذي انعكس خلال السنوات التالية لإقرار سياسة التيسير الكمي في تحقيق السوق المالية الأمريكية لارتفاعات قوية، وفي زيادة كبيرة في أسعار العقارات خاصة التجارية منها، بل حتى في أسعار سندات الرهن العقاري متدنية الملاءة. وقد ترتب على كل هذه الارتفاعات زيادة في صافي ثروة القطاع العائلي انعكس في ارتفاع في الإنفاق الاستهلاكي. أيضاً فإن هذه الزيادة في طلب الكلي ساعدت إلى تحسين مستويات الأرباح والأجور وبالتالي مستويات الدخل، وهو ما دفع باتجاه مزيد من الزيادة في الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري. وإذا أضفنا إلى كل ذلك تأثير السياسات المالية الإنعاشية التي تم إقرارها في عامي 2008 و 2009، فإن التيسير الكمي قد نجح في دفع منحنى IS للانتقال بقوة نحو اليمين من IS_0 إلى IS_1 في الشكل (00-00) بحيث أصبح التوازن يتحقق عند النقطة B عند مستوى التوظيف الكامل Y_1 .

الجدول (1-2): قائمة المركز المالي لبنك الاحتياطي الفدرالي في 2007/12/31. (مليار دولار)

الموجودات		المطلوبات	
السندات الحكومية	746	النقد المصدر	792
الموجودات الأخرى	169	الاحتياطيات	37
		مطلوبات أخرى	49
		إجمالي المطلوبات	878
		رأس المال	36
إجمالي الموجودات	915	إجمالي المطلوبات + رأس المال	915

المصدر: The US Federal reserve bank

ومن ثم يمكننا القول أن التيسير الكمي كان فعالا في إخراج الاقتصاد الأمريكي كم حالة الركود التي عانى منها بسبب أزمة المال العالمية، ولو كان ذلك بشكل بطيء نسبيا. فخلال عام 2013 مثلا 13 % وارتفع مؤشر P,S لسوق الأسهم الأمريكية بنسبة 30 % و إنما صافي ثروة القطاع العائلي بقيمة 10 تريليونات دولار، وتواصل الأداء الإيجابي النسبي للاقتصاد الأمريكي منذ ذلك الوقت بحيث وصل معدل البطالة في فبراير 2016 إلى 4.9 % بعد أن كان قد وصل في أكتوبر 2009 إلى 10 % ، وهو ما يقل عن البطالة قبل حدوث أزمة المال العالمية.

هذا التغيير النوعي في أدوات السياسة النقدية الذي اضطر بنك الاحتياطي الفدرالي الى اللجوء إليه لكي ينجح في تخفيض معدلات الفائدة يمكن رؤيته بوضوح من خلال مقارنة لمركز المالي لبنك الاحتياطي الفدرالي قبل الأزمة وبعدها، والذي يظهر مدى تغير في الموجودات ومطلوبات البنك بعد تطبيق سياسة التيسير الكمي. وكما يظهر في الجدول فإن إجمالي الموجودات البنك في شهر ديسمبر 2007 لم تكن تتعدى 915 مليار دولار، منها 746 مليار دولار سندات حكومية في معظمها سندات قصيرة الأجل تستهدف التحكم بمعدل الفائدة قصير الأجل أو معدل الفائدة على الأموال الفدرالية، أما جانب المطلوبات فلم تتجاوز ودائع البنوك التجارية لدى بنك الاحتياطي الفدرالي حجم الاحتياطيات المطلوبة منها نظاما وبقيمة لم تتجاوز 37 مليار دولار.

الجدول(1-3): قائمة المركز المالي لبنك الاحتياطي الفدرالي في 2016/2/24 (مليار دولار).

الموجودات		المطلوبات	
السندات الحكومية	2461	النقد المصدر	1385
السندات المضمونة برهون عقارية	1761	الاحتياطيات	2766
سندات أخرى	31	مطلوبات أخرى	299
موجودات أخرى	237	إجمالي المطلوبات	4450
		رأس المال	40
إجمالي الموجودات	4490	إجمالي المطلوبات	4490

المصدر: THE US FEDERAL RESERVE BANK

وفي المقابل يظهر المركز المالي للبنك في شهر فبراير 2016 والذي يعرضه الجدول أن الموجودات بنك الاحتياطي الفدرالي بعد حوالي سبع سنوات من تطبيق سياسة التيسير الكمي قد تجاوزت حاجز الأربعة تريليونات دولار وصولاً إلى 4490 مليار دولار، أي: أنها ارتفعت إلى ما يقرب أربعة أضعاف حجمها قبل تطبيق سياسة التيسير الكمي. كما يظهر الآن ضمن موجودات البنك نوعية جيدة من الأصول لم تكن تظهر من قبل ألا وهي السندات المضمونة برهون عقارية. فكما يظهر في الجدول فمن بين الموجودات البنك ما يزيد على 1.7 ترليون عبارة عن سندات مضمونة برهون عقارية، معظمها رهون عقارية متدنية الملاءة اضطر البنك لشرائها لخلق طلب عليها بعد فقدانها معظم قيمتها بصورة أصبحت تهدد المؤسسات المالية المستثمرة بها التعثر والإفلاس. كما يظهر أيضاً أن هناك ارتفاعاً كبيراً في موجودات البنك من السندات الحكومية، حيث تزيد قيمتها الآن على 2.4 ترليون دولار بعد أن لم يكن يتجاوز 746 مليار دولار في عام 2007. وذلك بسبب اضطراب البنك لشراء كميات كبيرة من السندات الحكومية طويلة الأجل بهدف رفع أسعارها وبالتالي تخفيض العائد عليها بصورة تحدث تخفيضاً ملموساً في معدلات الفائدة طويلة الأجل، وفي جانب المطلوبات يظهر أن هناك ارتفاعاً هائلاً في احتياطيات البنوك لدى الاحتياطي الفدرالي بوصولها إلى ما يزيد عن 2.7 ترليون دولار، بعد أن كانت لا تتجاوز 37 مليار دولار فقط قبل الأزمة. زمن هذه الاحتياطيات كان مليار دولار فقط عبارة عن احتياطيات مطلوبة نظاماً، أما الباقي فاحتياطيات زائدة مودعة لدى البنك المركزي بمعدل فائدة يقرب من الصفر، وهو ما يظهر أن البنوك لا تزال محجمة عن توسيع إقراضها بشكل كبير وعن استثمار موجوداتها الأخرى ذات عوائد أعلى كونها لم تستعد بعد كامل ثقتها في سوق الإقراض.

تعتبر سياسة التيسير الكمي التي يعود أصلها لكتابات الاقتصادي¹ Richard Werner². من بين تلك التدابير التي أشار لها المقال و التي يعود أول مره ثم استخدامها البنك المركزي خلال الفترة 2001 إلى 2006 بعد عدم نجاح السياسات التقليدية في محاربة انكماش الأسعار³ حيث تعرف هذه السياسة على أنها شراء البنك المركزي لأصول ماليه البنوك التجارية والمؤسسات المالية من اجل تعزيز احتياطات هذه البنوك وتوفير سيوله لها بالإضافة إلى أنها تعمل على رفع قيمه تلك الأصول وزيادة عرض النقد من خلال تلك السيولة مما يجعل أسعار الفوائد في النهاية منخفضة والتي تعزز التوجه نحو الاستثمار في حالة الركود الاقتصادي وخلق مزيد من التضخم في حالات الانكماش كما كان في حالات اليابان.

استفادت الولايات المتحدة الأمريكية إبان الازمة الرهن العقاري كل الأدوات التقليدية دون جدوى مما جعلها تستنجد بسياسة التيسير الكمي مستخدمتها ثلاث مرات⁴.

الفرع السابع تيسير الائتمان Credit Easing

طبق " برن نكي " رئيس الفيدرالي الأمريكي مع نهاية سنة 2008 والتي كانت تعني بشراء البنك المركزي لقروض الأسر والمؤسسات من البنوك التجارية والتي أخذت من قبل شكل التوريق وتضمنت سياسة تيسير الائتمان ثلاثة عمليات الأولى منها تمثلت في شراء أوراق تجاريه لمدته ثلاثة أشهر ثم ثاني عملية تمحورت في شراء قروض في شكل سندات مضمونه الدفع أم ثالث عمليه فكانت على شكل اقتضاء وشراء ديون أو قروض عقاريه المصدرة من الوحدات الفيدرالية ونفس الأمر بالنسبة للتيسير الكمي فان بمجرد التطبيق لتيسير الائتمان من البنك الفيدرالي حتى انتقال تطبيقه إلى البنوك المركزية في اليابان وانجلترا والاتحاد الأوروبي.

من مفارقات السياستين السابقتين أنهما أدوات غير تقليديه جاء كنتيجة لظروف الازمة المالية واستخدمتا في نفس الوقت من طرف البنوك المركزية في الدول المتقدمة لكن استخدام التيسير الكمي جاء لتعزيز عمليه الإقراض ما بين البنوك والمؤسسات المالية بدون تحديد فتره معينه إبان الأزمة ومن ثم توفير السيولة في حين أن

¹ **Werner, Richard A.** Economies focus. 19 June 1993 Werner. 1995 Keiki Kaifuku ryoteki kinyu kanwa kara Nilson Keizai Shinbun , Keizai Kynabun 2 September , p. 26 in Japonaise ; English translation at : www.eprints.spton.ac.net

² **Werner,1997** .Towards a new Monetary Paradign A Quantry Theurans of disaggregated Credit , with Evidence from japan , kredit and kapital . 30,270,309

³ ضخ بنك المركزي حوالي 300 مليار دولار انطلافا من مارس 2001 كتنسييل كمي ومع ذلك اعتبر هذه السياسة غير فعالة هي الأخرى في الحد من الانكماش الأسعار في اليابان

⁴ موقع البنك المركزي الفدرالي الأمريكي

تم تصفح الموقع يوم 15-09-2014-2008 <https://www.federalreserve.gov/newsevents/press/monetary/>

2020 على الساعة 12.00

تيسير الائتمان كان يستلزم اختيار إبرام عقود بين البنك المركزي وباقي البنوك من اجل إعادة عمليات الأفراد وشراء الديون كما أنها تحتوي سياسة تيسير الائتمان على وجود مخاطر في القروض المقتنية في حين كان يصاحب هذا الخطر منافع تشجيع عمليات التمويل المباشر للأفراد والمؤسسات في ظل العدم وجود الثقة ما بين البنوك من اجل الإفراض تحت طائلة الأزمة وعدم وضوح الرؤيا وحجم المخاطر التي كانت تهدد البنوك في ظل ازدياد إفلاس عديد من المصارف تخلف عن سداد الرهن العقارية.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للسياسة النقدية التقليدية والغير التقليدية وموازنة العامة وقانون النقد والقرض

إن السياسة الاقتصادية العامة تقوم على السياسة النقدية التقليدية كركيزة أساسية للوصول إلى هدف معين من أهداف الاستقرار للاقتصاد كالححد من التضخم و تحقيق العمالة.... الخ و في ظل انفجار الأزمة المالية اضطرت البنوك المركزية لتغيير سياستها النقدية إلى غير التقليدية بتنفيذ عدة إجراءات كاللجوء إلى مصادر التمويل المختلفة لتغطية العجز الموازي.

من اجل الإلمام بجوانب المبحث سوف يتم التطرق إلى النقاط التالية:

✓ ماهية السياسة النقدية التقليدية

✓ ماهية السياسة النقدية غير التقليدية.

✓ سبل تمويل عجز الموازنة العامة.

المطلب الأول: ماهية السياسة النقدية التقليدية

يتم التطرق في هذا المطلب إلى تعريف السياسة النقدية التقليدية، أهدافها وأهم الأدوات التي تحويها

الفرع الأول: تعريف السياسة النقدية التقليدية

باعتبار السياسة فرع من العلوم الاقتصادية الذي يعد من العلوم الاجتماعية والذي من أهم قواعدها أن العلوم الاجتماعية علوم نظرية تختلف مفاهيمها من فترة لأخرى حسب الظروف فإنه لا يمكن إعطاء تعريف موحد للسياسة النقدية وهو ما برز في تعريف الاقتصاديين المختلفة التي سنقدمها، فمنهم من عرفها على أساس أدواتها ومنهم من ربط مفهومها بأهدافها واتجه آخرون للتركيز عن عناصرها ودورها في الرقابة¹ وأهم التعاريف التي يمكن أن نذكرها هي:

¹ علي كنعان، النقود والصرف والسياسة النقدية، ط1، دار المنهل اللبناني، 2012، ص 450.

يعرف حسين بن هاني على أنها "التدابير والإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية لإدارة كمية النقود وتنظيم عملية إصدارها بما يكفل سرعة وسهولة تداول وحدة النقود وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد الوطني لتحقيق أهداف معينة"¹

يركز هذا التعريف على تداول النقود والسيولة العامة كجزء أساس من عمل السياسة النقدية لكنه لا يحدد لأهداف التي تنتمي إليها.

أما أحمد زهير شامية فيعرفها بأنها "مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية في المجتمع بغرض الرقابة على الائتمان والتأثير عليه، بما يتفق وتحقيق الأهداف الاقتصادية التي تصبو إليها الحكومة"²

يركز هذا التعريف على جانب محدد من السياسة النقدية وهو الرقابة على الائتمان ويتضمن الجوانب الأخرى كالرقابة على الإصدار النقدي دور النقد في الاقتصادية وتحديد أهداف السياسة النقدية

في حين يعرفها المفكر المصري عبد المطلب عبد الحميد بأنها "مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير (التحكم) في عرض النقود بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف معينة خلال فترة زمنية معينة"³

يعرف هذا التعريف إلى مفردات السياسة النقدية وآلية تطبيق، لكنه يصل لأهداف التي هي جوهر السياسة النقدية.

ويعرفها علي كنعان بأنها: مجموعة الإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطات النقدية مستخدمة لأدوات النقدية (عرض النقود، سعر الفائدة، أدوات الائتمان وسعر الصرف) وذلك بهدف تحقيق لاستقرار والتوازن النقدي، واستقرار المستوى العام للأسعار ومن تم زيادة معدلات النمو الاقتصادي"⁴

استنادا لهذا المفهوم الموسع للسياسة النقدية يمكن تحديد خصائصها التالية:

- مجموعة من الإجراءات والتدابير وتتضمن إجراءات جميع القوانين القرارات التنظيمات وطرق وأساليب العمل النقدي وإدارة المصارف وتنظيم طرق الدفع الداخلية والخارجية تحويل العملات وغيرها وهي إجراءات نقدية تستخدمها السلطات النقدية الوصول التي أهداف المطلوبة.

¹ حسين بن صافي، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الكندي للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص 142، نقلا عن كنعان، المرجع السابق، ص 450.

² أحمد زهي شامية، اقتصاد النقود والبنوك، المنشورات جامعة حلب، 2000، ص 323، نقلا عن كنعان، مرجع سابق، ص 451.

³ عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية الإسكندرية، 2007، ص 272، نقلا عن كنعان، المرجع سبق ذكره، ص 452.

⁴ علي كنعان، مرجع سبق ذكره، ص 452

- السلطات النقدية هي صاحبة الحق والصلاحيحة في القيام بالإجراءات النقدية
- تستخدم السلطات مجموعة الأدوات النقدية: منها ما هو أساس سعر الفائدة، عرض النقود، سعر الصرف يتفرع عنها بعض الأدوات الثانوية مثل نسبة الاحتياطي القانون، رأس المال وغيرها من الأدوات التي يمكن تحقيق التوازن وأن تخدم أهداف السياسة النقدية.
- تسعى السياسة النقدية لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والنقدية كالحفاظ على الاستقرار والتوازن النقدي، تحقيق التوازن والاستقرار في المستوى العام لأسعار وغيرها.

تطور السياسة النقدية:

رغم أن مصطلح السياسة النقدية ظهر حديثاً نسبياً في القرن 19 إلا أن تطورها ارتبط بتطور الفكر والأحداث الاقتصادية، فقد كان التضخم الذي انتشر في إسبانيا وفرنسا في القرن 16 سبب في ظهور أبحاث عن السياسة النقدية.

كما أن المشاكل المالية التي ظهرت في بريطانيا والتضارب بين النقود الورقية والمعدنية في الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية القرن 17 أدت لبحث دور السياسة النقدية في تلك البلاد أما في القرن 19 فإن التضخم والمشاكل النقدية لأخرى كانت من العوامل التي نظمت الدراسات المتعلقة بمسائل السياسة النقدية لتصبح في القرن 20 جزءاً لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية للدولة¹.

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف شامل للسياسة النقدية على أنها "مجموعة القواعد والأساليب والإجراءات والقرارات التي لجأ إليها السلطات النقدية أو تستخدمها في الرقابة والتأثير على النقود بما في ذلك: النقود الائتمانية من حيث حجم ونوعية الائتمان الممنوح، والنقود القانونية من حيث كمية ومعدل دوران النقود في الأسواق".

الفرع الثاني: أهداف السياسة النقدية

¹ عبد المنعم السيد علي، دراسات النقود والنظرية النقدية، مطبعة العاني، ط 2، د.ت، ص 370.

تسعى السياسة النقدية لتحقيق الأهداف التالية:¹

1 - تحقيق التوازن والاستقرار في قيمة النقد الوطني:

وذلك من خلال تحديد الإصدار النقدي بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، فإذا ازداد معدل النمو يزداد الإصدار وذلك لتعريف السلع والمنتجات وفي حال انخفاض معدل نمو الناتج ينخفض الإصدار لكن يناسب مع معدل النمو.

إضافة إلى ذلك فإن زيادة حجم الإصدار لتمويل عجز الموازنة (سياسة التمويل بالعجز) تعني زيادة كميات النقود، وتم زيادة عرض النقد وحدوث التضخم لذلك أقلعت جميع الأنظمة النقدية عن تمويل العجز لإصدار النقدي بهدف تحقيق التوازن والاستقرار في عرض النقد.

إن هذا الهدف سوف يؤدي إلى ما تحقق لاستقرار لأسعار الدخل تحسين المستوى المعاشي للسكان وتشجيع الاستثمار وزيادة حجم التشغيل وتحقيق ما تصبوا إليه السياسة الاقتصادية وهو استقرار التوازن الاقتصادي.

2 - استقرار المستوى العام للأسعار:

إن استقرار قيمة النقد عن طريق تحقيق التوازن بين الإصدار النقدي ومعدل نمو الناتج سوف يؤدي لاستقرار المستوى العام للأسعار، بينما يؤدي عدم التوازن بين النقد والناتج إلى زيادة عرض النقد ومن ثم ارتفاع المستوى العام للأسعار الذي يؤدي بدوره إلى التضخم.

إن حدوث التضخم سوف يؤثر على كافة المتغيرات الاقتصادية وعلى الأوضاع الاجتماعية ويقسم المجتمع إلى طبقتين الفقراء والأغنياء وتزول الطبقة الوسطى، أي يؤدي التضخم لإعادة توزيع الدخل لصالح الأغنياء ويزداد بالمقابل فقر الفقراء لأنهم يحصلون على دخل محدود فقط، بينما أصحاب الأملاك والثروات تزداد قيمة ثروتهم عندما ترتفع أسعارها.

لقد أكدت جميع النظريات الاقتصادية على ضرورة استقرار المستوى العام للأسعار، وفي حالة التقلبات يجب إنصاف الفقراء لكي لا يحصل الظلم الاجتماعي، واستثناء لذلك تعد السياسة النقدية أكثر السياسات ظلماً اجتماعياً إذا لم تنصف الفقراء بالإعانات أو تحويل الأجور أو تجير السياسة المالية على القيام بمثل هذه الإجراءات الإنصاف الفقراء

3 - تشجيع الاستثمار وتشغيل العاطلين عن العمل وزيادة مستوى الدخل:

¹ علي كنعان، جوهر ومفهوم سياسة النقدية، جامعة دمشق، ص 371-382.

تسعى السياسة النقدية من خلال أدواتها وهي عرض النقد بسعر الفائدة بزيادة الحجم القروض بهدف تشجيع المستثمرين على زيادة حجم استثماراتهم، وقد الحدث جميع النظريات وصدقها التجارب بأن المستثمر أصبح بحكم المنظم أي لا يملك قيمة المشروع كاملة بل ما بين 30-50 % من قيمة المشروع ومن حالات أخرى 20 % من قيمة المشروع وعلى النظام المصرفي توفير الأموال اللازمة لإقامة المشروع وبأسعار فائدة متدنية تزيد ربحية المستثمر.

إن تخفيض سعر فائدة حجم القروض وتسهيلات سوف يزيد حجم الاستثمار الأمر الذي يؤدي لزيادة حجم الإنتاج وتشغيل عاطلين العمل، والنتيجة النهائية زيادة حجم الدخل في الاقتصاد الوطني التي تؤدي بدورها لتحسين الظروف المعيشية للسكان وتطوير المجتمع لأن زيادة الدخل سوف تزيد درجة الرفاهية والثقافية وتحسن الاستهلاك وتطور العادات الاجتماعية.

4 - تشجيع التصدير وتحسين ورفع ميزان المدفوعات للدولة:

إن تخفيض سعر الفائدة وزيادة حجم الائتمان سوف يشجع الاستثمار وتشغيل العمال وسوف يزيد حجم الإنتاج من السلع والخدمات والتي سوف يعد جزء منها للتصدير بما قد تمنح المصارف للشركات التي تهتم بالتصدير قروضا خاصة لتمويل الصادرات تؤدي بدورها لمساعدة المصدرين ورفع درجة كفاءة الصادرات وقدرتها على المنافسة الدولية الأمر الذي يزيد من حجم الصادرات الوطنية ويزيد من حجم القطاع الأجنبي اللازم لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وهذا ما فعلته الصين ودول جنوب شرق آسيا حيث حقق فقرات نوعية في التصدير وزادت من عوائدها بالقطاع الأجنبي الأمر الذي انعكس إيجابا على الاقتصاد الوطني.

5 - تحسين وتطوير بنية الخدمات المصرفية والمالية:

تسعى السياسة النقدية من خلال المصاريف التجارية والمصارف المتخصصة والشاملة لنشر وتحسين مستوى الوعي المصرفي، وهذا الأمر سوف يتطلب من السلطات النقدية زيادة عدد الفروع المصرفية في مناطق والإقليم وحتى البلدان الصغيرة وذلك لفتح حسابات مصرفية وتصدير العمل التجاري والصناعي وتشجيع القروض والإيداعات.

إن رفع المستوى الوعي المصرفي سوف يحقق هدفين بأن واحد:¹

أ. تجميع نسبة كبيرة من الكتلة النقدية في الجهاز المصرفي

¹ علي كنعان، جوهر ومفهوم سياسة النقدية، المرجع السابق، ص 373.

ب. رفع قدرة السلطات النقدية على تنفيذ سياستها المطلوبة نظرا لأن الكتلة النقدية بمجمعه في المصارف وليس في المنازل

كما تسعى السلطات النقدية لتحسين ظروف الخدمات المالية والهندسة والتأمين وإعادة التأمين وخدمات الأسواق المالية، لأن جميع هذه الخدمات تخدم مصالح وأهداف السياسة النقدية وتساعد على تحقيق لأهداف المخططة.

6 - تطوير وتحسين خدمات الأسواق المالية:

تعد الأسواق المال المكان الأساسي لتطبيق القرارات المالية والنقدية فكلما كانت سوق المال متطورة كلما استطاع المصرف المركزي السيطرة على الكتلة النقدية وعلى ائتمان وعلى الخدمات المصرفية، وتصبح جميع عمليات السوق مراقبة تحت أنظار السلطات النقدية.

7 - زيادة إنتاج الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي القومي:

إن قيام المصرف المركزي بتخفيض سعر الفائدة للمزارعين ولإنتاج الحبوب والأجبان والألبان واللحوم وتربية الحيوان بشكل عام، سوف تساعد الفلاحين على زيادة الإنتاج بينما عدم تقديم مساعدات أو معاملة الزراعة مثل الصناعة والتجارة بخصوص سعر الفائدة سوف يدفع المزارعين لترك العمل الزراعي لأنه غير قادر على التعامل مثل العمل الصناعي ويختلق بطبيعة عن المصنع والمتجر، إن المصارف البنكية تستخدم سعر الفائدة تفضيلي أو بعض السقوف على الائتمان أو سياسة الأسلحة التسليحية لمنتقاة لدعم الإنتاج الزراعي الذي يوفر بطبيعته لأمن الغذائي الوطني.

8 - زيادة معدل النمو الاقتصادي:

يعد معدل النمو الاقتصادي الحصييلة النهائية لجميع السياسات الاقتصادية ولجميع الإجراءات والتدابير التي تقوم بها الحكومة خلال السنة، أي يظهر عمل الحكومة في نهاية العام في معدل النمو الاقتصادي (5 %، 7%، 10%) وقد يكون 1% أي قد يكون سالبا.¹

التقليديون المحدثون (بيجو ، باتنكن)

أيد الكينيزيون استخدام سياسة مالية فقط ن و تمثل الحالة الخاصة المعروفة بمصيدة السيولة liquidity trap وضعا تكون فيه السياسة المالية في ذروة فعاليتها ، بينما تكون السياسة النقدية غير فاعلة في هذه الحالة .و ذلك في ظل الفرض الكينزي المتمثل في حمود الأجور النقدية و الأسعار . لكن التقليديين المحدثين يريدون أن ينتصروا

¹ علي كنعان، جوهر ومفهوم سياسة النقدية، المرجع السابق، ص 374.

للمقولة التقليدية حول التوظيف الكامل و تلقائية التوازن الكلي إطار تحليل الكينزي و ذلك بوضع فرض المرونة الكاملة للأجور و الأسعار ما كان فرض جمود الأجور النقدية التنازلية ، و قد كان الاقتصاد " مودلياني" Modigliani (1944) - رغم أنها كينزي المنهج - أول من ساهم في إيضاح وجهة نظر التقليديين المحدثين ، و أوضح أن التوازن بين الطلب الكلي و العرض الكلي سيتحقق عند مستوى التوظيف الكامل بمجرد إحلال الفرد المذكور غير انه من الممكن أن تحدث بطالة إذا كان الاقتصاد في مصيدة التسيير و ذلك بسبب أن انخفاض الأسعار سيزيد عرض النقود بقيمتها الحقيقية ، و لكنه لن يخفض سعر الفائدة عن المستوى الذي وصل إليه و من ثم لن يزيد الاستثمار و لن يزيد و لن يزيد المستوى التوازني للدخل . و باستخدام منحنيات

(IS-LM) - (AD-AS) فان منحنى LM سيكون أفقيا عند مستوى سعر الفائدة المتفق مع مصيدة السيولة ، و لن يتحرك هذا الجزء بانخفاض الأسعار ، و لن توجد وسيلة لتغيير المستوى التوازني بنقل الطلب الكلي إلا بنقل منحنى IS و هذا لن يتم وفقا للكينزيين إلا بساسة مالية و يحصل هذا الوضع على الرغم من مرونة الأجور و الأسعار.

غير أن يجو Pigou (1943) عدل من نتائج مودلياني عندما أضاف إلى دالة الاستهلاك الثروة كمحدد للإنفاق الاستهلاكي الحقيقي و اتفق معه في هذا باتنكن Patinkin (1956) ، و يعرف " اثر الثروة" ب " اثر بيجو" أو " اثر القيمة الحقيقية للأصول " و يوضح هذا الأثر اثر انخفاض الأسعار عن مستوى إنفاقه الحقيقي من خلال القيمة الحقيقية للأصول. حيث أن انخفاض الأسعار سوف يزيد من عرض النقود الحقيقي وينقل منحنى LM الى اليمين كما سينقل منحنى IS إلى اليمين بسبب زيادة القيمة الحقيقية للنقود (والسندات)، و هو ما يزيد من ثروة الأفراد و اتفاقهم الاستهلاكي حتى في مصيدة السيولة، و بهذا يتضح أن مرونة الأجور و الأسعار سوف تحقق التوازن عند مستوى التوظيف الكامل حتى في حالة مصيدة السيولة¹. و إذا كان كذلك فان الساسة النقدية ستكون فاعلة حتى في حالة مصيدة السيولة من خلال اثر بيجو السابق ، و من ثم يمكن الاستناد عليها في تحقيق التوظيف الكامل في الحالة الخاصة و ه ما يوضح الاتساق المنطقي للنظرية الكلاسيكية في مواجهة الانتقادات الكينزية .، حيث أوضح "اثر بيجو" إمكانية التوصل إلى التوظيف الكامل في كافة الحالات متى توفرت مرونة الأجور النقدية و الأسعار و على الرغم من ذلك العودة إلى التوظيف الكامل باستخدام السياسة النقدية و مرونة الأجور و الأسعار عن طريق "اثر بيجو" ، إلا أن هذا الطريق سيكون بطيئا بحيث سيتطلب استخدام السياسة المالية أيضا لتحقيق التوظيف الكامل بسرعة و هو ما يعتبر مقبولا من الكينزيين

¹ أنظر: - براين هيلر ، "الاقتصاد التحليلي الكلي : نماذج و مناقرات و تطورات" ، مترجم ، منشورات جامعة قار يونس ، بنغازي ، ط 1999 ، م1 ، ص 77-88

- مايكل إيدجمان ، "الاقتصاد الكلي" ، (مترجم) ، دار المريخ، الرياض 1408 ، ص 643-644

و التقليديين و من تم أصبح معروفاً بمبدأ النيوكلاسيكي التوفيقي ، و ينطوي على استخدام السياسات النقدية و المالية من قبل الحكومة للوصول إلى مستوى التوظيف الكامل¹.

و يعكس اثر بيجو إمكانية التغلب على عدم التناسق بين الادخار و الاستثمار حتى عند سعر فائدة صفر ، لان اثر بيجو لا يعتمد على سعر الفائدة² ، و هذا قلل من أهمية مساهمات كينز على أساس أنها ما هي حالة خاصة من النموذج التقليدي يفترض جمود الأجور النقدية و الأسعار³.

و الجدير بالذكر ان كينوز لم يهمل اثر الثروة و إنما تحدث عنه الاتجاه التائيري على سعر الفائدة و بين أن انخفاض الأسعار لوجود البطالة سيؤدي إلى نقص الأرصدة النقدية المطلوبة للمعاملات و سيتوجه الفائض إلى أرصدة المضاربة مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار السندات و انخفاض سعر الفائدة إلى الأسفل عند كل مستوى دخل حقيقي حتى نصل إلى اقل مستوى لسعر الفائدة المحددة بواسطة مصيدة السيولة و بعد ذلك لا يؤدي الانخفاض في الأسعار إلى أي تخفيض في سعر الفائدة و من ثم زيادة الاستثمار و الدخل الحقيقي . بمعنى آخر : من الممكن أن نصل إلى مستوى سعر فائدة مصيدة السيولة قبل الوصول إلى التوظيف الكامل و لذا رفض كينز مرونة الأجور و الأسعار كوسيلة لتحقيق التوظيف الكامل خاصة إذا أضفنا لذلك التوقعات و أثرها على توقع استمرار الانكماش و منهم تأجيل الاستثمارات و الاستهلاكات ، و لذا يتفق معظم الاقتصاديين على أن سياسة نقدية توسعية أفضل من الاعتماد على اثر الانكماش على تخفيض سعر الفائدة و رفع مستوى الدخل و التوظيف⁴.

و من الآراء الداعمة للكلاسيك أن هناك قنوات أخرى وثيقة الصلة بالنظرة الكلاسيكية الخاصة بان الانكماش يؤدي إلى وجود حل تلقائي و ممكن للبطالة ، و هذه القنوات تتمثل في اثر التغير في مستوى العام للسعار على وضع السياسة المالية و التجارة الخارجية ، فقد يؤدي تخفيض كبير في المستوى العام للأسعار - في ظل نظم الضريبة معينة تصاعدية إلى انتقال الكثير من دافعي الضرائب من شريحة ضريبة مرتفعة إلى شرائح ضريبة منخفضة، و من ثم تخفيض العبء الضريبي الحقيقي عليهم ، و بالمثل يؤدي انخفاض الأسعار إلى زيادة القيمة الحقيقية لمدفوعات التحويلات أو زيادة القيمة الحقيقية للدخل المتاح للمستفيدين من التحويلات، و من ثم إلى زيادة الاستهلاك الحقيقي عند أي مستوى من مستويات الناتج القومي الحقيقي الإجمالي، و من هذه القنوات أيضا اثر التغيير في المستوى العام للأسعار على مستوى الإنفاق الحكومي أيضا إذا انخفضت الأسعار بعد تحديد مستوى

¹ انظر : - براين هيلر ، "الاقتصاد التحليلي الكلي" ، مرجع سابق ، ص 88

- صقر أحمد صقر ، النظرية الاقتصادية الكلية " ، وكالة المطبوعات الكويت ، 1979 ، ص 391

² ج . أكلي ، " الاقتصاد الكلي : النظرية و السياسات " ، ج 1 ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، 1980 ، ص 595

³ براين هيلر ، "الاقتصاد التحليلي الكلي" ، مرجع سابق ، ص 88

⁴ سامي خليل ، " نظرية الاقتصاد الكلي " ، دار النهضة العربية ، القاهرة ط 2 ، 1985 ، ص 559-564

الإففاق النقدي فان نفس المبلغ يمكن أن يشتري سلعا و خدمات أكثر من قبل و يعتبر هذا دافعا آخر لزيادة الناتج و التوظيف.

وأما الأثر التلقائي على التجارة الخارجية ومن ثم على صادرات الدولة الصافية - احد مكونات الناتج القومي الإجمالي و احد مصادر التوظيف- فهو إما انخفاض الأسعار في بلد ما - في الوقت أدى لم تنخفض فيه الأسعار في الدول الأخرى. وبافتراض ثبات معدلات التحويل الخارجي يؤدي إلى تخفيض الواردات و زيادة الصادرات لأنه سيزيد الطلب على منتجات محلية الأرخص في داخل الدولة و الدول الأخرى التي لم تنخفض فيها الأسعار.

وما يمكن استخلاصه من ضمن هذين الأثرين الأخرين ضمن تناول النظرية الكلاسيكية و هو لفت الانتباه إلى تمسك التقليديين بالقول: إن اقتصادا يتمتع بأجور النقدية و الأسعار إنما يكون اقتصادا يتميز بتحقيق التوازن التلقائي عند مستوى التوظيف الكامل¹.

واستمرار لأراء التوقعات الرشيدة و التقليديين المحدثين فان نموذج الخاص بالتقليديين المحدثين هو النموذج التقليدي مع إضافة الصدمات العشوائية ، و يعتبر التقليديون المحدثون أكثر تمسكا من النقديين بتلقائية التوظيف الكامل، حيث يرون أن القطاع الخاص يعمل بأقصى كفاءة يمكن تحقيقها ولا توجد هناك حاجة أو دور للتدخل الحكومي في الاقتصاد ، وحتى إذا كانت الحكومة تسلك سلوكا حكيما جدا وتعمل للصالح العام وليس لتحقيق الربح فهذا لا تستطيع أن تدخل تحسينات على نتائج سلوك القطاع الخاص، ففي أحسن الأحوال لا تستطيع الحكومة عمل أي شيء جيد. وفي أسوأ الأحوال تستطيع خلق أخطاء متوقعة أكبر و ذلك باستعمال سياسات مسبقة أو عشوائية².

و يشرح التقليديون المحدثون التذبذبات في الإنتاج و التوظيف حول مستوياتها الطبيعية على أساس أنها بسبب الأخطاء المتوقعة بحيث يقبل العمال مستوى توظيف أكبر من المستوى الطبيعي عندما يعتقدون أن الأجر الحقيقي اعلي من مستواه الطبيعي و يقبلون بمستوى توظيف منخفض عندما يعتقدون أن الأجر الحقيقي اقل من مستواه الطبيعي ، و لا يقولون بإمكانية البطالة غير الاختيارية (الإجبارية) و يهتم نموذجهم فقط بقرارات التوظيف الطوعي³.

¹ أنظر : - ج . أكلي ، " الاقتصاد الكلي : النظرية و السياسات " ، مرجع سابق، ص561-562

- سامي خليل ، " نظرية الاقتصاد الكلي" ، مرجع سابق ، ص 570-571

² براين هيلر ، " الاقتصاد التحليلي الكلي " ، مرجع سابق ، ص 167

³ براين هيلر ، " الاقتصاد التحليلي الكلي " ، مرجع سابق، ص176-188-190

الفرع الثالث: أدوات السياسة النقدية التقليدية

يعتمد تنفيذ السياسة النقدية التقليدية على مجموعة من الأدوات وذلك حسب الغرض والهدف الرئيسي الذي ترغب في الوصول إليه، وتمثل أدوات بهذه السياسة في الأدوات الكمية أي الغير مباشرة والأدوات النوعية أي المباشرة.

1 - الأدوات الكمية للسياسة النقدية التقليدية: تتمثل فيما يلي:¹

أ. سعر إعلان الخصم: هو سعر الفائدة الذي يحصل عليه البنك المركزي لقاء ما يعيد خصمه من أوراق مالية تقدمها البنوك التجارية للحصول على الأموال أو سعر الفائدة على القروض التي يقدمها البنك المركزي للبنوك التجارية.

ب. عمليات السوق المفتوحة: والمقصود بالسوق هنا البيع والشراء في السوق المالي للسندات وهذه العمليات التي يقوم بها البنك المركزي تتوقف على هدفه من حيث كمية النقود في السوق فإن كان هدفه زيادة كمية النقود في السوق وتداولها فإنه يعتمد إلى عمليات البيع حيث يبيع سندات ليسحب من السوق كميات من النقود وذلك من خلال إتباع أساليب مشجعة في حالي الشراء والبيع المذكورتان وهذه الحالة يلزمها سوق مالي نشط كي تكون ذات فعالية.

ت. نسبة الاحتياطي الإلزامي: يقوم البنك المركزي بفرض نسبة معينة على البنوك التجارية تلزم بالاحتفاظ بتلك النسبة لدى البنك المركزي دون الحصول على أية فوائد لقاء هذه العملية والقصد من فرض نسبة الاحتياطي الإلزامي هو توسيع أو الحد من قدرة البنوك التجارية على خلق النقود.

2 - الأدوات الكيفية للسياسة النقدية التقليدية:

تستخدم هذه الأدوات بهدف السيطرة على حجم الائتمان في مجالات أو قطاعات معينة في الاقتصاد وتتمثل فيما يلي:

1. الرقابة على الائتمان: وتهدف إلى الحد من قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان وذلك بهدف سقف أعلى الائتمان لا يتجاوز البنك في منح الائتمان وذلك بهدف الحد من خلق نقود الودائع مباشرة دون الحد من الائتمان كنتيجة لسياسة أخرى

2. الرقابة على الأرصدة الأجنبية: وذلك من خلال إجبار البنك المركزي البنوك التجارية التقليل من الاحتفاظ بأرصدة كبيرة على البنوك الأجنبية، وذلك بغرض الحفاظ على سعر الصرف للعملة إذا أن العملات الأجنبية التي تودعها البنوك التجارية في البنك المركز لتسهم في استقرار العملة المحلية ولكن

¹ خالد الوصفي الوزني، الاقتصاد الكلي، ط 1، دار وائل للنشر، دون ذكر بلد النشر، 2000، ص 305-306-307.

- الاحتفاظ بها في الخارج يؤدي إلى قلة المدوع منها لدى البنك المركزي يراقب الأرصدة من الخارج وبالتالي يتدخل في توجيه البنوك التجارية نحو تحويل العملات الأجنبية.
3. فرض أسعار تفاضلية لإعادة الخصم:¹ تفرض السلطات النقدية معدل إعادة خصم مفصل للتأثير على القروض الموجهة لبعض الأنشطة التي تريد الدولة تشجيعها، وهذا حسب الظروف الاقتصادية السائدة انكماشية كانت أو تضخمية.
4. سياسة التميز في الفائدة: حيث تقوم السلطات النقدية بتخفيض أسعار الفائدة على التمويلات المقدمة في المجالات التي تريد الدولة تشجيعها بهدف تخفيض تكاليف إنتاج معين كما هو الحال في القطاع الفلاحي في الجزائر الذي يشهد تخفيضات متتالية لأسعار الفائدة وأسعار الفائدة على القروض المقدمة للحرفيين وأصحاب الصناعات الصغيرة وتخفيض أسعار الفائدة على القروض المقدمة للحرفيين وأصحاب الصناعات الصغيرة وتخفيض أسعار الفائدة على القروض المقدمة لتمويل عمليات التصدير.
5. الإقناع الأدبي: وهي حالة التي يقوم فيها البنك المركزي بإقناع البنوك التجارية بإتباع سياسة معينة دون لجوءه إلى إصدار أوامر وتعليمات رسمية وتوقف هذه السياسة على مدى قدرة البنك المركزي في الإقناع ومدى تقبل البنوك التجارية بالتعامل معه وثقة في إجراءاته.
6. الأوامر والتعليمات: يلجأ البنك المركزي إلى استخدام أسلوب وأوامر والتعليمات مباشرة إلى البنوك التجارية والمؤسسات المصرفية وذلك طبقا لما يتلاءم مع طبيعة الوضع الاقتصادي الحالي وتنفيذا للحاجات الملحة الضرورية لتحقيق سلامة النظام النقدي ككل.
7. الإعلام: يمكن للبنك المركزي أن يستعمل وسائل الإعلام المختلفة لشرح الحقائق الاقتصادية أما الجمهور هما لجهود إصلاح الأوضاع النقدية فتضافر الجهود تحقيق ذلك خاصة مع شمول هذه الوسيلة لمختلف القطاعات الأفراد المشروعات والحكومات مما يقدم البنك المركزي بيانات دورية تشرح سياسات الائتمانية الموضوعية من قبله.²

¹ مفتاح صالح، النقود والسياسة النقدية (مفهوم الأهداف وأدوات)، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 257-258-259.

² بماء الدين طويل، دور السياسة المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1990، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2016، ص 18-60.

المطلب الثاني: ما هي السياسة النقدية غير التقليدية

يتم التطرق في هذا المطلب إلى تعريف السياسة النقدية غير التقليدية، شروط تنفيذها وأهم الأدوات التي تتسم بـ.

الفرع الأول: تعريف سياسة النقدية غير التقليدية

نجد أن مفهوم السياسة غير التقليدية ينظر إليها من جهتين من جهة المستهدفات ومن جهة الأدوات:

- من جهة المستهدفات: السياسة النقدية غير التقليدية تتمثل في مجموعة من الوسائل والإجراءات غير المعتادة تستخدمها السلطات النقدية للتأثير على النشاط الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة وذلك لتحقيق مجموعة من أهداف كالنمو التشغيل... الخ.

- من جهة الأدوات المستخدمة: فالسياسة النقدية تستخدم في زمن الأزمات حيث يتم من خلالها تنفيذ دعما ائتمانيا معززا وتسهيلات ائتمانية وتسيرا كمية وتدخلات في العملة وفي أسواق الأوراق المالية، وتوفير السيولة بالعملة المحلية والأجنبية وهذا بهدف دعم سر عمل القطاع المالي وحماية الاقتصاد الحقيقي من تداعيات الأزمة المالية.¹

كما تعرف بقيام البنك المركزي بدور الوساطة في عملية الائتمان، وأهم مما يميز هذه العملية توفير وسيلة تحفيز لاقتصاد من خلال تسهيل عملية الحصول على الأموال عن طريق إصدار سندات الحكومة بلا قيود ولا مجازفة.²

من خلال ما سبق يمكن استخلاص تعريف شامل لسياسة النقدية غير التقليدية على أنها السياسة التي تحاول التأثير على أسعار الفائدة طويلة الأجل من خلال إصدار البنك المركزي (التوجيه لأجل) ومشتريات حول سندات الخزينة، تسمى برامج شراء الأصول بالتسهيل الحكومي بتخفيض الائتمان)

¹ Joyce michel, david miles, ardrew scott and dimiki vayaos quantitative easing and vronventionl monebry bolioy-01 introduction, the economie journal, novvember 2012, p 276

² Gertiler, mark peter, karadi model of enconventional monelary policy. Ny university april 2010.

الفرع الثاني: شروط تنفيذ سياسة نقدية غير تقليدية

نظرا للظروف الاقتصادية غير الاعتيادية (حالة الأزمات) التي تتخذ فيها السياسة النقدية غير التقليدية وكذلك استخدام الأدوات غير المعتادة في السياسة النقدية فإنه يجب أن تتوفر مجموعة من شروط لتنفيذ السياسة النقدية غير التقليدية، هذه الشروط تتمثل أساسا في:

- لا بد أن تكون متناسبة قدر لإمكان مع درجة التفكك والاضطراب التي يعاني منها السوق التي تسعى إلى اتخاذها وفي أغلب الحالات لا بد من تفعيل التدابير من أجل تجنب التعطيل الكلي للأسواق، والواقع أن البنك المركزي يجب أن يتردد في توسيع أو تقليص نطاق أدواته غير المعيارية وبخاصة مدة التوفير غير الاعتيادي للسيولة اعتمادا على حجم الخلل في عمل النظام المالي
- لا بد أن تكون التدابير مصحوبة برسائل قوية إلى بنوك التجارية لمعالجة قضاياها الخاصة بإعادة التمويل وإصلاح الموازنات في الأمد المتوسط ولأن البنوك تعد إلى حد كبير الأداة الرئيسية لدى البنك المركزي لإعادة التمويل "غير المعياري" فإن هذه الرسالة تشكل أهمية خاصة في حالة الأزمات.
- في حالة أوروبا لا بد من حث مؤسسات الإتحاد الأوروبي فضلا عن الدول الأعضاء على تعزيز الإدارة الاقتصادية من خلال المراقبة اللصيقة للسياسات الاقتصادية والخاصة بالموازنة التي تنتهجها الدول كل على حدا والواقع أن مجلس محافظين البنك المركزي الأوروبي كان واضحا إلى حد كبير فيما يتصل بهذه القضية منذ بداية الأزمة.
- بقدر ما تعمل مجموع التدابير غير التقليدية التي تتخذها البنوك المركزية في الدول المتقدمة على تغيير بنيوي في البيئة النقدية والمالية للاقتصاد العالمي، والتعديل الضروري للخلل في التوازن العالمي، والمساهمة الحاسمة من جانب الجهات المقرضة المتعددة الأطراف¹.

الفرع الثالث: أدوات السياسة النقدية غير التقليدية

من بداية الأزمة المالية في سنة 2008 ومعظم البنوك المركزية في اقتصاديات الدول المتقدمة اتخذت مجموعة من التدابير والإجراءات الحديثة والتي تنطوي في ظل أدوات السياسة النقدية غير التقليدية لمواجهة المخاطر المتزايدة لأزمة المالية المتعاقبة، والتي يمكن أن نصنفها ضمن مجموعات رغم بعض التداخل المتواجد بينهما:

1 - أداة سعر الفائدة المنخفضة جدا والممتدة لفترة طويلة:

سادت أسعار الفائدة الرئيسية الحقيقية المنخفضة لفترات طويلة أغلب الاقتصاديات المتقدمة خلال ظروف اللازمة سواء الولايات المتحدة الأمريكية، لاتحاد الأوروبي واليابان... إلخ، ويتخذ البنك المركزي قرار خفض معدل

¹ علي صاري، السياسة النقدية غير التقليدية الأدوات والأهداف، المجلة الجزائرية للعملة والسياسات الاقتصادية، العدد4، 2013، ص 61-62.

الفائدة عندما يلاحظ بطء في معدلات النمو الاقتصادي من أجل كميات كثيرة من السيولة لدفع حركة الاقتصاد بشكل عام لتحل إلى مرحلة الانتعاش الاقتصادي.

وترتكز هذه الأداة من خلال الالتزام الصريح أو الضمني للبنك المركزي للحفاظ على معدل الفائدة الرئيسي القريب من الصفر لفترة معينة، وبهدف هذا الإجراء إلى ترسيخ التوقعات المستقبلية لسعر الفائدة عند مستوى جد منخفض مما يؤدي بالضرورة إلى انخفاض معدل الفائدة ارتفاع التوقعات التضخم التي تولدها السياسة النقدية التوسعية المنتهجة للبنك المركزي إضافة إلى إمكانية إعلانه عن مستوى تضخم مستهدف أعلى من السابق الذي ساد في فترة لازمة والكساد.¹

2 - التسهيل النوعي (الائتمان):

هو ذلك المزيح من القروض والأوراق المالية التي يحتفظ بها البنك المركزي وعلى كيفية تكوين هذه الأصول التي تؤثر على شروط الائتمان للشركات والعائلات فهو يشمل زيادة العروض النقدية بعدم شراء السندات الحكومية، ولكن بشراء أصول القطاع الخاص مثل سندات الشركات والأوراق المالية المدعومة برهن عقاري (أصول غير تقليدية) للسماح للبنك المركزي للوصول إلى السقف لمعدل الفائدة.

فالتسهيل الوعي له تأثير وطابع نوعي على ميزانية البنك المركزي ويرتكز على تغيير تركيب أصول ميزانية دون الضرورة لرفعها هذه السياسة قد تؤدي في النهاية إلى زيادة في الميزانية إذا لم يتم تعقيم عمليات الشراء من خلال بيع أصول أخرى والهدف من ذلك ليس زيادة كمية الإحاطات الإضافية للخصوم بل تغيير الأسعار المتعلقة بالأوراق المالية المستهدفة.²

3 - التسيير الكمي:

يمثل التسيير الكمي سياسة نقدية غير تقليدية تستخدمها البنوك المركزية لتنشيط الاقتصاد الوطني عندما تصبح أدوات السياسة النقدية التقليدية غير فعالة حيث يشتري البنك المركزي لأصول المالية لزيادة كمية الأموال المتاحة في الاقتصاد من خلال احتياطات المؤسسات البائعة لديه وكذلك ميزانية ويتميز هذا الأسلوب عن السياسة النقدية التقليدية بشراء أو بيع الأصول المالية أكثر من أجل الحفاظ على معدلات الفائدة في السوق عند قيمة الهدف المحدد (معدلات الفائدة الصفرية).³

¹ نوفل سماعيل، فضيلة بوضرة، فاعلية الأدوات السياسية النقدية وغير التقليدية للبنك المركزي الأوروبي في مواجهة أزمة الديون السياسية الأوروبية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 44، العراق، 2015، ص 312-313.

² نوفل سماعيل، فضيلة بوضرة، الرجوع نفسه، ص 320

³ علي صاري، السياسة النقدية غير التقليدية الأدوات والأهداف، المجلة الجزائرية للعملة والسياسات الاقتصادية، العدد 4، 2013، ص 64.

4 - حرب العملات:

يعود تاريخ الحديث عن حرب العملات إلى ثلاثينات القرن الماضي أثر لازمة المالية العالمية عام 1929 فهذه الحرب تظهر في العادة بعد الأزمة الكبرى ولأن تعود لتظهر بعد الأزمة المالية في عام 2008 والتي كانت أبرز مفاعيلها فقدان الدولار دوره الأساسي كعملة الاحتياط العالمية و كعملة التبادلات التجارية العالمية، وبروز دور الذهب كعملة احتياط في العالم وكمخزون للفترات الصعبة.¹

كما يمكن تعريف حرب العملات على أنها كل إجراء تقوم به دولة معينة من شأنه تخفيض من قيمة عملتها مقارنة مع العملات الدولية الأخرى مما يسمح لها بتعظيم صادراتها وتحقيق فوائض من ميزانها التجاري، ويرجع ذلك إلى تخفيض في قيمة العملة سيؤدي إلى تخفيض أسعار السلع المصدرة وجعلها أكثر تنافسية من نظراتها من صادرات الدول الأخرى.²

الفرع الرابع : ضوابط إصدار النقود من الناحية الشرعية و التكيف الشرعي للإصدار

يناقش هذا الجزء الضوابط الشرعية لإصدار النقود كاستبعاد الوسائل الربوية في الاقتصاد الوضعي و يبين الطبيعة الفريدة للنظام النقدي الإسلامي التي تميزه عن غيره وأن هذه الضوابط لا بد أن تكون منسجمة مع الطبيعة الاستثمارية الخالية من الربا، التي تستبعد وسائل الإقراض بالربا و تراعي مبادئ العدل و الإنصاف ، والغاية الموجودة من النقد، وسيلة لتسهيل التبادل و تحقيق التنمية.

ثم يناقش الأصل الشرعي الذي يمكن ان يبنى عليه الإصدار : كالإجماع ، و القياس، و العرف ، والمصلحة ، حيث يعرض لكل أصل من هذه الأصول بالمناقشة و التكيف، حرصا على بيان أهمية الأصل الشرعي في التأكيد على أصالة النظام النقدي في الإسلام ، وليس مجرد التوافق مع محددات النظام النقدي الربوي، و أن وقع الاتفاق على مبدأ الإصدار بين النظام النقدي الإسلامي و مقابله الربوي إلا أن ثمة اختلافًا في التأصيل ، والضوابط التي تؤكد على هوية النظام النقدي الإسلامي المستقلة.³

¹ محمد مولود غزيل، علي صاري، حرب العملات الأزمة القادمة، مجلة دراسات، (سبتمبر 2016)، ص 07.

² محمد لاميس سري، محمد حسن علاوي، الحمائية الجديدة، حرب العملات وأهمية تفعيل دور منظمة التجارة العالمية، مجلة الباحث، العدد 14، 2014، ص 207.

³ وليد مصطفى شاويش ، " السياسة النقدية بين الفقه الإسلامي و الاقتصاد الوضعي " ، الطبعة الاولى 2011/1432 م مكتب التوزيع في العالم

أولاً : ضوابط إصدار النقود من الناحية الشرعية

يتميز الإصدار في النظام النقدي الإسلامي بمحددات، وتنبثق هذه المحددات والضوابط من المبادئ العامة في نظام المعاملات في الفقه الإسلامي ، و هنا عرض لأهم هذه المحددات و الضوابط.

1- استبعاد الأدوات الربوية

بعد بيان واقع الإصدار النقدي في الاقتصاد الوضعي بشقيه الرأسمالي و الاشتراكي ، نجد أن عملية إصدار النقود في الاقتصاد الاشتراكي هي عملية ميكانيكية ، لا تنطوي على عمل كثير ، فهي عملية تلقائية لتوفير وسيط التبادل ، و لكن في الاقتصاد الرأسمالي نجد أنها عملية واسعة ، و لها نظام لا يخلو من التعقيد ، والعلاقات المتشعبة بين أركان العملية الاقتصادية : كالمصرف المركزي و الخزينة و المصارف التجارية و ميزان المدفوعات و لكن أساس هذه العملية كلها هو موازنة بين الكتلة النقدية و العناصر المقابلة لها من اجل المحافظة على استقرار الأسعار و تجنب التضخم.

إن كفتي الميزان الممثلين بالكتلة النقدية و العناصر المقابلة لها تحتجان إلى نقاش من حيث مدى إمكان إن توجد عناصر الكفتين في اقتصاد إسلامي. يقوم على نبد الربا ، أما ما يمكن أن يقبل من حيث المبدأ فلا بد من طرح سؤال مفاده : ما السياق الشرعي الذي يمكن من خلاله إن تعمل العناصر المقابلة التي لا تتعارض مع الشريعة ؟

إن من السهولة بمكان أن يتم استبعاد العناصر الربوية ، سواء كانت تشكل الكتلة النقدية ام العناصر المقابلة لها ، لان النظام بكامله لا بد إن يكون خاليا من الربا ، و من هنا لا بد من العودة إلى التفاصيل التي تم من خلالها تشكيل الكتلة النقدية و العناصر المقابلة ، و من هنا يتم استبعاد العناصر الآتية من عملية الإصدار.¹

ميزانية المصرف المركزي

الموجودات	الالتزامات
ذهب و عملات أجنبية	الأوراق النقدية
قروض للخزينة العامة	الاحتياطات الإجبارية
إعادة تمويل الاقتصاد	

¹ وليد مصطفى شايوش ، " السياسة النقدية بين الفقه الإسلامي و الاقتصاد الوضعي " المرجع السابق، ص116.

لا بد من استبعاد العناصر الربوية المتمثلة في قروض الخزينة العامة و إعادة تمويل الاقتصاد ، لأنها تقوم على أساس ربوي ، أما بالنسبة للاحتياطات الإجبارية فلا يمكن إن تمنح المصارف المركزية فوائد ربوية على الاحتياطات الإجبارية لديها ، و لكن لا بد أن تكون هذه الاحتياطات الإجبارية في إطار من العدالة ، لاسيما و إن النظام المصرفي الإسلامي يختلف في طبيعة حاجته للاحتياطات الإجبارية عن النظام الربوي

سنتناقش عند الحديث عن الاحتياطات الإجبارية في الباب الثاني، وفي معرض المناقشة الضوابط الشرعية للإصدار، أود أن أورد ملاحظتين الآتيتين :

من خلال التأمل في طبيعة النظام النقدي الإسلامي ، و النظام النقدي الربوي نلاحظ ما يأتي:¹

أ. الطبيعة الافتراضية للنظام النقدي الربوي :

لا بد أن نلاحظ أمرا في غاية الأهمية عندما نتحدث عن الإصدار في النظام الربوي ، قائم على جانب الأصول والخصوم عند مناقشة الكتلة النقدية و العناصر المقابلة لها، ذلك لان هذا الاقتصاد قائم على طبيعة الاقتراض والاقتراض بالفائدة ، وهو أمر غير موجود في المجتمع المسلم، سواء على المستوى الاقتصاد بصفة عامة أم على مستوى النظام النقدي بشكل خاص .

ومن تم لا بد من أحد بعين الاعتبار طبيعة النظام النقدي الإسلامي الذي يعمل مع الإقراض و الاقتراض في إطار الإحسان الخالي من الربا، و في الغالب يكون من المقترض في حاجة ماسة لحاجات أصلية كالزواج و الغداء و الكساء للحصول على قرض حسن مما يعني أن توليد النقود الناجمة من الاقتراضات المتتالية في الاقتصاد الربوي غير موجود في النظام النقدي .

ومن تم فان التوازن بين كفتي الكتلة النقدية و العناصر المقابلة لها ، على النحو الذي سبق ذكره ، هو أمر فرضته طبيعة النظام الاقتراضي الربوي ، و التقيد بطبيعة الإقراض و الاقتراض التي قام عليها ليحفظ لنفسه ضابطا من إفراط في الإصدار على النحو الذي يؤدي إلى التضخم و ما يجره من الأثر على النظام الاقتصادي و الاجتماعي والسياسي برمته وهو أمر لا بد من أخذه بعين الاعتبار عند الحديث عن إصدار في النظام النقدي الإسلامي

ب. الطبيعة الاستثمارية في النظام النقدي الإسلامي :

إن طبيعة النظام النقدي الإسلامي تقوم على أساس أن الموجه لرأس المال في الاستثمار هو الربح ، وذلك ضمن صيغ الاستثمار الشرعية : مضاربة ، و شركة ، ومراجعة ، و غير ذلك و إن الفائدة المحرمة التي توجه الاستثمار عبر

¹ وليد مصطفى شاويش ، " السياسة النقدية بين الفقه الإسلامي و الاقتصاد الوضعي " المرجع السابق، ص 117.

صيغة القرض لا وجود لها بتاتا . و بناءا عليه فان رأس المال لا يدخل في دورة القرض و الاقتراض، بل يدخل في عملية استثمار حقيقية منتجة معرضة للربح و الخسارة .

المطلب الثالث: سبل العجز في الموازنة العامة

يتم التطرق في هذا المطلب إلى مفهوم عجز الموازنة العامة أنواعها، والأسباب التي أدت بالوقوع في العجز بالإضافة إلى آليات تمويل عجز الموازنة.

الفرع الأول: مفهوم عجز الموازنة

بعد ظهور الفكر الكينزي، أصبح اللجوء إلى سياسة العجز الموازي الميزة لميزانية الدولة، والتي من خلالها تتدخل في الاقتصاد ويكون العجز في الموازنة العامة عندها تفوق النفقات العامة لإيرادات العامة¹، وهنا وقبل التطرق لسياسة لإصدار النقدي تعطي لمحة عن العجز الموازي وذلك النحو الآتي:

أولا تعريف الموازنة العامة للدولة:

يعرف عجز الموازنة على أنه زيادة نفقات الدولة عن مواردها الذاتية وأنها غير قادرة أو رغبة في تخفيض لإنفاق أو فرض ضرائب إضافية²

يعرف عجز الموازنة على أنه تلك الوضعية التي يحدث عندها زيادة نفقات الدولة العامة عن إيراداتها والعجز المالي بمعناه المطلق هو زيادة الإنفاق على الإيرادات الذاتية للجهة، والعجز بتعرف عليه في العادة عند إعداد الموازنة وقبل التنفيذ لذلك فإن الحكومة تعمل على علاجه في البداية إما بتخفيض لإنفاق أو محاولة زيادة الإيرادات فإن لم تستطيع ذلك أو لم تكن هناك رغبة في تخفيض النفقات أو زيادة للموارد الذاتية، فإن العجز يعالج بالتمويل من الغير.³

عجز الموازنة العامة للدولة هو إحدى الظواهر الأساسية للمالية العامة ويقصد بالعجز في الموازنة "زيادة الإنفاق الحكومي عن الإيرادات الحكومية إلى عدم توازن الموازنة العامة."⁴

¹ أحمد هاني ، ا. ياسين مراح ، مجلة منار للبحوث و الدراسات القانونية و السياسية " حدود السياسية للإصدار النقدي كالية التمويل الغير التقليدي الموازنة العامة في الجزائر -دراسة تحليلية لمضمّن قانون 10/17 " ، ص 122

² محمد علي شابر، نحو نظام نقدي عادل الو.م.أ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1987.

³ محمد عبد الحليم عمر، الأدوات المالية الإسلامية لتمويل العجز الحكومي، ندوة الصناعات المالية الإسلامية لبنك الإسلامي للتنمية، الإسكندرية، أكتوبر 2000، ص 22.

⁴ عبد اللطيف ماجد، مأمون قامسة، الدين العام الداخلي، وعجز الموازنة العامة للدولة، مجلة أفق اقتصادية مجلد 22، العدد 7، مارات العربية، 2001، ص 52، كاظم السعيد، ميزانية الدولة، مطبعة الزهراء، بغداد، 1969، ص 70.

وقد عرفه ماريو بليجيير بأنه: "الفرق إجمالي النفقات والإيرادات الحكومية باستثناء المديونية"¹.

و من خلال ما سبق يمكن استخلاص تعريف شامل لعجز الموازنة العامة على أنه "تلك الوضعية التي تكون فيها الإيرادات العامة غير قادرة على تغطية النفقات العامة للدولة خلال سنة المالية معينة بمعنى رصد الموازنة العامة يكون سالبا أي الإنفاق العام يفوق الإيرادات العامة".

الفرع الثاني: الأنواع و الأسباب

للموازنة العامة أنواع وأسباب عديدة أدت إلى عجزها تمثلت في نقاط التالية:

أولا: أنواع الموازنة العامة

لعجز الموازنة العامة أشكال متعددة ومختلفة يمكن اختصار أهمها فيما يلي:

- العجز التقليدي: ويسمى أيضا عجز الشامل أو الإجمالي ويعرف بأنه الفرق بين إجمالي النفقات الحكومية النقدية بما فيها الفوائد المدفوعات على الدين العام مع استبعاد مدفوعات إهلاك الديون الحكومية وبين إجمالي المتحصلات الحكومية النقدية الغربية وغير الضريبية مضافا إليها المنح مع استبعاد حصيللة القروض ويستهدف قياس العجز على هذا النحو تزويد المسؤولين بمؤشر عن حجم الموارد الإضافية التي ينبغي على الحكومة أن تقتربها من القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي أو من الاقتراض من البلد المركزي.
- الدين العام: ويقارب هذا المفهوم بشكل واضح المعنى القاموسي للإنفاق السالب، أي إنفاق الإيرادات التي تم جمعها من خلال الاقتراض، بهذا المقياس للعجز يعرف بأنه الفرق بين مجموع الإنفاق الجاري وصافي امتلاك لأصول الرأسمالية المادية وصافي امتلاك الأصول المالية، من جهة والإيرادات الضريبية وغير الضريبية من جهة أخرى أي أن العجز في هذه الحالة يقيس صافي الاقتراض الحكومي معدلا بالتغيرات في الحيازة من النقود، وبما أن هذه عادة ما تكون صغيرة فإن الموازنة تكون متوازنة وفقا لهذا المفهوم إذا كان صافي الاقتراض يساوي صفر.
- العجز الإجباري: يعبر عن صافي مطالب القطاع الحكومي من الموارد والذي يجب تمويله بالاقتراض، ويقاس بالفرق الإجمالي بين مجموعة أنواع الإنفاق والإيرادات لجميع الهيئات الحكومية مطروحا منه لإنفاق الحكومي المخصص لسداد الديون المتراكمة من سنوات سابقة.
- العجز التشغيلي: ويسمى أيضا بالعجز المصحح للتضخم لأنه يقيس العجز في ظروف التضخم، ويتمثل العجز هنا في متطلبات اقتراض الدولة ناقصا الجزء الذي دفع كفوائد لتعويض الدائنين للدولة عن الخسارة التي لحقت بهم نتيجة للتضخم بهذا الجزء يعرف بالمصحح النقدي للتضخم.

¹ ماريو بليجيير أوربين تسيبستي، كيف يقاس العجز المالي، مجلة التمويل والتنمية، سبتمبر 1992، ص 40.

- العجز الهيكلي: أن هذا العجز يحدث إذا لم تغطي الإجراءات العامة النفقات العامة بصفة مستمرة فيصبح بذلك دائما ولا يترجم بمجرد عدم التوافق بين الإيراد والنفقة، ولكن بعد توازن الجهاز المالي كله، ويرجع هذا الوضع في العادة إلى زيادة النفقات العامة بمعدل يزيد من قدرة المالية لاقتصاد الوطني ككل بجميع مصادره، أي مقدره الدخل الوطني على تحمل الأعباء المالية بمختلف صورها، وهو ما ينشئ بوجه عام عن كل خلل في هيكل الاقتصاد الوطني نفسه إذ قد لا يكون الإنفاق العام منتجا إنتاجا كافيا.¹

الفرع الثاني: أسباب عجز موازنة العامة

تضطر الدولة في اللجوء إلى تمويل العجز وإن كان يتعين عليها حين ذلك أن تختار الوسائل الآمنة والابتعاد عن وسائل تمويل العجز ذات أثر الصدمة على الاقتصاد كالإصدار النقدي، ويفترض بعض الفقهاء أن هناك أربع حالات لوقوع العجز في موازنة الدولة وهي:

- خطأ العنصر البشري في تقدير لإيرادات ويكون في حالة الاستقرار الاقتصادي
- خطأ في التقدير والتحقيق للنفقات عند إعداد الموازنة ومثلها حالة زيادة النفقات وزيادة مقابلة في الإيرادات أو في حالة المحافظة على حجم النفقات وتحقيق العبء الضريبي.
- حالة تحقيق العجز نتيجة ركود اقتصادي عصيب في أثناء تنفيذ الموازنة وهنا الأسباب الفردية للركود تكون مفاجئة ولا ملامح تدل عليها عند إعداد الموازنة.
- وهي الأكثر شيوعا في الاقتصاد المعاصر وتحدث عندما تنخفض الضرائب بعد سنوات من وفرة الحصيلة الضريبية والازدهار الاقتصادي، وقد تحت أيضا عند عدم القدرة الإيرادات العامة على مجاورة النفقات في تزايدها وبالتالي يمكن القول بأن العجز يحصل نتيجة عدم كفاية الإيرادات السياسية للدولة كم قد يحدث نتيجة خطأ في التقدير أو نتيجة تبدل في معطيات الحالة الاقتصادية.²

الفرع الثالث: آليات تفعيل عجز الموازنة العامة

يتم تمويل عجز الموازنة العامة بعدة طرق من بينها:

1. تمويل عجز الموازنة العامة بواسطة الاقتراض:

تلجأ الحكومة إلى الاقتراض بكل أنواعه من أجل تمويل عجز الموازنة العامة وقد يكون هذا الاقتراض داخليا أو خارجيا، بحيث يتم تحديد نوعية قرض ومبلغه ومدة الاكتمال وكل الشروط المتعلقة بالقرض وتتوقف طبيعة القرض

¹ كردودي صبرينة، تمويل عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي الجزائر، دار الخلدونية، 2007.

² ابتهاج جامد عبد الحي جبار، تقييم عوامل عجز الموازنة العامة في بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، جامعة الرباط الوطني،

على عوامل أهمها المبالغ التي تحت بها موازنة الدولة ومدى استعدادات الجهة المفرضة لتقدم هذه المبالغ من جهة وعلى الوضعية الاقتصادية السائدة للدولة من جهة أخرى وبالتالي فالظروف العامة التي تعيشها الدولة هي من بين العوامل التي تحدد معالم الاقتراض الذي سوف تلجأ إليه فقد يكون فرض داخليا وقد يكون قرض خارجيا.

أ - تمويل عجز الموازنة بواسطة الاقتراض الداخلي:

تعد هذه القروض الداخلية من أهم مصادر تمويل عجز الموازنة العامة للدولة فتشمل لتعبئة المدخرات وتمويل الإنفاق العام على وجه التحديد، بحيث تلجأ إليها الدولة عند عجز السياسة الضريبية عن تغطي النمو المتزايد في النفقات العامة وتعرف القروض العامة بالدين العام الداخلي، بأنها مجموعة الأموال المقروضة من قبل الحكومة وتكون الجهات المقرضة ممثلة في جمهور والمؤسسات المالية غير المصرفية والجهاز المصرفي ويعتبر اللجوء إلى القروض الداخلية بواسطة أدوات الدين العام الممثلة في سندات الخزينة من الأساليب الرئيسية لتمويل عجز الموازنة العامة لأنه في هذه الحالة يمول العجز بمدخرات حقيقية لا تؤثر في النمو العرض النقدي ومنه لا يكون لها تأثير في زيادة المستوى العام للأسعار، بحيث تعرف هذه القروض الحقيقية لأنه في هذه الحالة يتم التخلي عن جزء من القوة الشرائية التي يمتلكها الأفراد والوحدات الاقتصادية لصالح الدولة.¹

وتعتبر السندات الخزينة العمومية من أهم المكونات الرئيسية للدين العام الداخلي بالعملة الوطنية فيمكن أن تكون سندات بمدة ثلاثة أشهر أو سندات من فئة ستة أشهر أو سندات من فئة السنة بحيث تختلف نسب الفوائد الاسمية المدفوعة باختلاف الفئات أو في الغالب ما تقوم الدولة بوضع إجراءات اكتتاب في هذه السندات من أجل تشجيع الجمهور والمؤسسات غير المصرفية والجهاز المصرفي لاكتتاب فيها، فنجاح هذه القروض يعتمد على توفر الفائض السيولة ومدى الثقة بالحكومة إضافة إلى مدى قدرة الدولة على المحافظة على القيم الحقيقية للقروض للمحافظة على أموال الشخص المكتتب ومن بين أهم وأبرز المحدد التي تحكم القروض الداخلية ما يلي:²

1 - قدرة الاقتصاد الوطني على تقدم القروض: هذه القدرة بمدى قدرة البلد على ادخار أي حجم الموارد التي يستهلكها الأفراد من الدخول المحققة في فترة معينة وهو بدوره يتوقف على حجم الدخل الوطني وحجم الاستهلاك الوطني وبالتالي فإن قدرة الاقتصاد على تقدم القروض عند ارتفاع الدخل القومي أو انخفاض الاستهلاك.

2 - قدرة الاقتصاد على خدمة القروض: ينجر عن لجوء الدولة إلى الدين العام الداخلي التزامات مستقبلية واجبة السداد عند ما يحين تاريخ الاستحقاق وهو الأمر الذي يجب أخذه بعين الاعتبار

¹ زغلاول رزق، اتجاهات الدين العام المحلي في مصر وكيفية إدارته، مجلة الاقتصاد والعلوم والسياسة، العدد 13، جامعة القاهرة، 2002، ص 06.

² hoe kin, role of instivition in finiscal and monetary policie phd disservation university of bonois, 2004, p14.

عندما تقوم بالحصول على هذه الفرص فيجب أن نحاول توجيه القروض إلى المجالات الإنتاجية التي تحقق عوائد في المستقبل تساعد على تسديد خدمة هذه القروض ولكن غالباً ما تستخدم هذه القروض لتغطية نفقات استهلاكية وهو ما يشكل عبئاً على موازنة الدولة يؤدي إلى إضعاف المركز المالي للدولة.

3 - وجود سوق واسعة ومنظمة الأوراق المالية: والتي تتيح المجال لتداول السندات وغيرها من أدوات الدين العام ونرفع من رغبة الأفراد في شرائها وذلك نظراً للسيولة العالمية التي تتمتع بها وتشكل عام يمكن الاعتماد على هذه الأدوات في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة إذا ما تم توفير البيئة المناسبة والملائمة لهذه الآلية من جهة وأن لا تكون قيمة العجز كبيرة وتكون أسبابها هيكلية، إضافة إلى ذلك لا بد أن لا يتجاوز نسبة الفروض الداخلية نسبة معينة من الدخل الوطني وتلك النسبة تتحكم فيه الأوضاع الاقتصادية السائدة للدولة.

ب - تمويل عجز الموازنة العامة عن طريق الاقتراض خارجي:

تلجأ الدولة لهذا الاقتراض عندما تعجز مصادر التمويل الداخلية بما فيها الاقتراض عن توفر التمويل الضروري، أو تكون الدولة بحاجة تلجأ لهذا النوع من الاقتراض عندما لا تكون المصادر الداخلية للاقتراض كافية لتمويل عجز الموازنة العامة لذلك تلجأ المصادر الخارجية لأنه هو السبيل الوحيد لعلاج وتمويل هذا العجز فهو عبارة عن عقد يربط الدولة مع المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي وأيضاً المؤسسات الإقليمية بحيث يكون هذا العقد بالعملة الأجنبية.

فيعتبر هذا النوع من الأدوات غير تضخيمية لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة ويستعمل لسد نفقات الدولة بالعملة الأجنبية، وذلك عند قصور المدخرات المحلية عن توفير متطلبات حاجات النفقات العامة فتوفر هذه القروض قوة شرائية جديد للدولة ومنه زيادة كمية الموارد الاقتصادية وهو ما يؤدي إلى زيادة الثروة الوطنية ومنه زيادة الحدود الاقتصادية المتاحة للاستعمال.¹

ولقد لجأت معظم الدول النامية لهذا النوع من الاقتراض خصوصاً على فترة الثمانينات من القرن الماضي، وتوسعت فيه وهو ما وفر لها مصدراً من مصادر التمويل من جهة ووسع ثقل المديونية الخارجية من جهة أخرى وبالتالي نقول أن هذا النوع من الاقتراض يكلف الكثير بالنسبة للدول التي تلجأ إليه، وتلجأ الدولة إلى هذا النوع من الاقتراض في حالة عدم توفير مصادر التمويل الداخلية من أجل تمويل عجزها الموازي، وبالتالي عدم كفاية

¹ حامد نزار، مبادئ الاقتصاد العام، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر، الاسكندرية، دون سنة النشر، ص 344.

المدخرات المحلية لتمويل المشاريع الضرورية للتنمية يؤدي للجوء لهذه القروض وتختلف طبيعة القروض الخارجية وشروطها باختلاف الجهة المقروضة وبشكل عام تقسم مصادر القروض الخارجية إلى:¹

1 - القروض من البنوك التجارية المال الدولية:

وتمنح هذه القروض وفق الأسعار السوق بأسعار فائدة مرتفعة وفترات استحقاق قصيرة وما يتميز به أن الحصول عليها سريع مقارنة بالمصادر الأخرى.

2 - القروض الحكومية الرسمية:

وتعرف هذه القروض بالقروض ثنائية ومنح بموجب اتفاقيات رسمية بين الدول بحيث تختلف شروطها من دولة إلى أخرى وشروطها عادة ما تكون أسهل من حيث سعر الفائدة وفترة الاستحقاق من القروض التجارية.

3 - القروض المنظمات الدولية:

وتعرف هذه القروض بالقروض الميسرة وتقدم من طرف الهيئات والمنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومن مميزاتهما أنها تمنح بشروط مسيرة من حيث أسعار الفائدة وفترة لاستحقاق وفي الغالب ما تكون موجهة لأغراض معينة ولكن بالرغم من أهمية هذا المصدر إلا أنه أصبح في السنوات الأخيرة سببا رئيسيا للكثير من الأزمات الاقتصادية التي تعاني منها الدولة النامية وذلك بسبب التدخلات والقيود التي تفرضها الجهات المقرضة على هذه الدول.

2. تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بواسطة الإصدار النقدي الجديد:

تعريف الإصدار النقدي: هو "قيام الحكومة بإصدار نقود جديدة خلال فترة معينة بنسبة تتجاوز نسبة الزيادة العادية في حجم المعاملات في الاقتصاد الوطني خلال نفس الفترة مع افتراض ثبات سرعة دوران النقود"² أي أن الحكومة تقوم بإصدار النقود مقابل أذونات الخزينة التي لا تتجاوز في الحالات العادية الستة أشهر، وهي تشغل مصدر تضخمية، على اعتبارات هاته الكتلة النقدية ليس لها مقابل في الاقتصاد الحقيقي، وهو التقاطع الجوهري بينها وبين سياسة التسيير الكمي، على اعتبار أنها تعتمد على مصادر تضخمية بدلا من اللجوء إلى ادخارات الحقيقية وهي سياسة مقصودة من الدولة من أجل تحقيق جملة أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية.

¹ عجاج هيثم صاحب، سعود علي محمد، فخ المديونية الخارجية للدول النامية لأسباب والاستراتيجيات، دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 75.

² محمد طاقة وهدي الغزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 161.

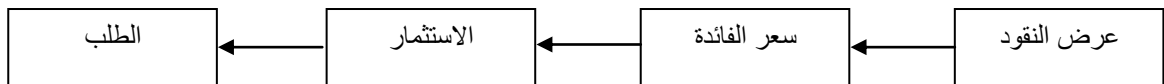
مبررات الإصدار النقدي الجديد:

يعتبر الإصدار النقدي الجديد كأسلوب لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة وذلك عن طريق خلق كمية إضافية من النقود بدون تغطية فهذه السياسة التي تعد تمويلًا بالعجز أو تمويلًا تضخمياً هي زيادة تستهدف بها الدولة تمويل الزيادة في الاتفاق الحكومي لأنه يترتب على إصدار النقود الجديدة غير المغطاة ارتفاعاً في الأسعار وهذه الضغوط تتفاوت قوتها على حسب مرونة الجهاز الإنتاجي ونظراً لما لهذه الطريقة من آثار سلبية على الاقتصاد، فإن الدولة نادراً ما تلجأ إليها في عملية تمويل عجز الموازنة العامة، وتستند على القيام به إصدار نقدي جديد على سلطتها في الإشراف على النظام النقدي وتوجيهه وتقوم بتحديد القواعد التي تسيّر بمقتضاها وتحديد كمية الإصدار.¹

غالباً ما تكون عملية الإصدار النقدي الجديد أمر ممتداً كأحد وسائل السياسة الميزانية التي تستخدمها لتحقيق أهدافها الاقتصادية وأهمها تحقيق آثار توسعية على الاقتصاد من أجل حثه على النمو وتحقيق التشغيل ويمكن أن تلجأ الدولة من أجل استهلاك القروض العامة إلى الإصدار النقدي الجديد وترى النظرية الكينزية أن اللجوء إلى إصدار نقدي جديد في ظل النظام الرأسمالي ما دام هناك نقض في التشغيل والجهاز الإنتاجي يكون مرن شرط أن تتوقف الدولة عن عملية الإصدار بمجرد ارتفاع مستوى التشغيل إلى مستوى تشغيل التام، أما الدول النامية فلا يمكن لها أن تلجأ لإصدار النقدي الجديد إلا أن كان موجهاً للاستثمار أو أن يستعمل بكميات صغيرة لك لا تنجر عليه آثار تضخمية وخيمة:²

- إن التوسع في العرض النقدي يؤدي إلى خفض سعر الفائدة وجذب الاستثمارات الإضافية التي تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي إلى غاية نقطة التشغيل التام، حيث أي زيادة بعد هذه النقطة يؤدي إلى حدوث تضخم ومنه فإن الانتقال التأثير يكون على شكل التالي:

الشكل رقم (1-2): مدى تأثير العرض النقدي على الطلب الكلي



المصدر: لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة، دراسة مقارنة، جزائر وتونس، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014، ص 153.

¹ لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة، دراسة مقارنة، جزائر وتونس، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014، ص 150

² إبراهيم متولي حسن المغربي، الآثار الاقتصادية للتمويل بالعجز، من منظور الفقه الإسلامي والاقتصاد الوطني، دار الاسكندرية، 2010، ص 444.

3. تجربة التمويل غير التقليدي كآليات لمعالجة العجز الموازي في الجزائر

1 - التحليل العجز الموازي في الجزائر:

الجدول رقم (1-4): تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2014-2018

2018	2017	2016	2015	2014	
6714.25	5635.51	4747.65	4684.65	4218.18	مجموع الإيرادات
8627.77	6683.21	7984.1	8858.16	7656.16	مجموع النفقات
-1913.52	-1047.7	-3236.45	-4173.51	-3437.98	رصيد الميزانية

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على تقارير وزارة المالية على الموقع الإلكتروني <http://www.mf.gov> تاريخ

التصفح 2020/07/20

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن رصيد الميزانية العامة يسجل رقدا سلبا طول مدة الدراسة وهذا نظرا للانخفاض الحاد الذي شهدته أسعار النفط في الأسواق الدولية منذ سنة 2014 ولمواجهة الصدمة النفطية سطرت الحكومة الجزائرية حزمة من لإجراءات لضبط المالية العامة هي كالاتي:¹

- استخدام الفوائض الموجودة في المالية العامة المتاحة في صندوق ضبط الإيرادات
- خفض سعر الصرف كإجراء لرفع حصيللة مداخيل النفط المقومة الأمريكي عند تحويلها إلى الدينار الجزائري (قام البنك المركزي بتخفيض الدينار ب 25 بالمئة سنة 2015)
- تدابير حاسمة في الميزانية سنة 2016 لتكريس مسار الضبط المالي لتحقيق المزيد من التقدم وانخفضت الميزانية سنة 2016 ب 8.8% مقارنة بميزانية 2015.
- خفض ميزانية التجهيز بنسبة 16%
- تخفيض الاستثمار العمومي (تجمد بعض المشاريع كترامواي، المستشفيات)
- تقليص رخص لاستيراد في بعض السلع
- الإحالة على التقاعد حتى بلوغ سن الستين سنة
- زيادة بعض الرسوم على القيمة المضافة، استهلاك المازوت وكهرباء وفرض حقوق جمركية ورسم على أجهزة جمركية ورسم على أجهزة الإعلام

2 - تعديلات قانون النقد والقرض:

¹ علي بودلال، العجز الموازي في الجزائر (الأسباب - النتائج والحلول)، مجلة الاقتصاديات لأعمال التجارة، العدد السادس، سبتمبر 2018، ص

بعد الضغوط المتزايدة على الخزينة العمومية بتزايد النفقات العمومية والانخفاض الكبير في الإيرادات نتيجة انخفاض أسعار البترول منذ 2014 بالرغم من كل الإجراءات السابقة التي اتخذتها الحكومة للحد من العجز الموازي في قانون المالية لسنة 2016 إلا أنها لم تكن كخليفة لهذا تم التفكير في بدائل التشريعية المتمثلة في القانون رقم 10/17 الصادر بتاريخ 2017/10/11 يتعلق بتعديل ذو طابع انتقال يكون تنفيذه محدودا في الزمن حيث تمت صياغته ضمن مادة واحدة لا تؤثر في مضمون بقية الأحكام لأمر رقم 03 المتعلق بقانون القرض والنقد ذلك خلال المادة 45 مكرر كما يلي:

المادة 45 مكرر بعض النظر عن كل حكم مخالف يقوم بتلك الجزائر ابتداء من دخول هذا الحكم حيز التنفيذ بشكل استثنائي ولمدة خمس سنوات بشراء مباشرة عن الخزينة السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة من أجل المساهمة على وجه الخصوص في:

- تغطية احتياجات تمويل الخزينة
 - تمويل الدين العمومي الداخلي
 - تمويل الصندوق الوطني للاستثمار
- 3 - حصيلة التمويل غير التقليدي في الجزائر:

الجدول رقم (1-5): حصيلة التمويل الغير التقليدي في الجزائر 2017-2019

2019/01	2018/12	2018/11	2018/09	2018/01	2017/11	2017/10	السنوات
6556.20	5556.2	9192.2	4005	3585	2185	570	سندات المالية صادرة أو مضمونة من طرف الدولة

المصدر: التقارير الشهرية لبنك الجزائر على الموقع الإلكتروني <http://www.bank-08-algeria>

من خلال الجدول نلاحظ أنه تم تعبئة مبلغ 6556.20 مليار دج من طرف الخزينة لدى بنك الجزائر في إطار تنفيذ التمويل الغير التقليدي وحسب تقدير البنك الجزائري لسنة 2019 فكان مبالغ التمويل غير تقليدي وجد عبر التفاصيل التالية:

- مبلغ 2470 مليار دج أستخدم للتمويل عجز الخزينة سنة 2017-2018 وجزئيا 2019
- مبلغ 1813 مليار دج ساهم في تسديد الدين العمومي متعلق بالشركات العمومية (سونطراك وسونلغاز بالإضافة إلى تسديد الفرق السندي
- مبلغ 500 مليار دج موجه للصندوق الوطني للتقاعد لتمديد دينه صندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية

- مبلغ 1773.20 دج موجه للصندوق الوطني للاستثمار لتمويل برامج عدل تمويل عجز الصندوق الوطني للمتقاعد والمشاريع الهيكلية

ويشير التقرير في الأخير إلى أن المبلغ الإجمالي المعبئ 406556.20 مليار دج تم ضخ منه مبلغ 3114.40 مليار دج في الاقتصاد.¹

المطلب الرابع: قانون النقد والقرض

الفرع الأول: مضمون قانون النقد والقرض

يعتبر القانون رقم 10/30 المؤرخ في 19 رمضان 1410 الموافق 14 أبريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض² نصا تشريعا يعكس بحق الاعتراف بأهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي ويعتبر من القوانين التشريعية الأساسية للإصلاحات.³

- مضمون قانون النقد والقرض:

يمثل قانون النقد والقرض منعطفا خاصا فرضه منطق التحول إلى اقتصاد السوق من أجل القضاء على نام تمويل الاقتصاد الوطني القائم على المديونية والتضخم حيث وضع قانون النقد والقرض الجهاز المصرفي على مسار تطور جديد تميز بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية وإبراز دور النقد والسياسة النقدية.

من أهم النقاط التي تضمنها قانون النقد والقرض هو إحداث علاقة جديدة بين مكونات المنظومة المصرفية من جهة، وبينها وبين المؤسسات الاقتصادية العمومية من جهة أخرى حيث أصبحت البنوك بموجب القانون تضطلع بدور مهم في الوساطة المالية السوداء من خلال جميع الودائع وتعبئتها أو في مجال منح القروض وتمويلها لمختلف الاستثمارات ولذا جاء قانون النقد والقرض بمجموعة من التدابير نذكر أهمها فيما يلي:

- منح استقلالية البنك المركزي الذي أصبح يسمى بنك الجزائر، واعتباره سلطة نقدية حقيقية مستقلة عن السلطات المالية تتولى إدارة وتوجيه السياسة النقدية في البلاد إلى جانب إعادة تنظيمه وذلك بظهور هيئات جديدة تتولى تسيير البنك وإدارته ومراقبته

¹ مكايوي هجيرة، (أبو بكر محمد، مساهمة التمويل الغير التقليدي في عجز الموازنة العامة في الجزائر، دراسة تعليمية في 2014-2019)، مجلة اقتصاد والأعمال fbc، المجلد 4، العدد 1، أبريل، 2020، ص 221-223.

² قانون رقم 90-10 الصادر في 14 أبريل 1990، المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية العدد 16 بتاريخ 1990/04/14

³ طاهر لطرش، التقنيات بنوك الديوان، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائري، ص 196

- تعديل مهام البنوك العمومية لزيادة فعاليتها في النشاط المصرفي بقيامها بالوساطة المالية في تمويل الاقتصاد الوطني وذلك بإلغاء التخصص في النشاط المصرفي وتشجيع البنوك على تقديم منتجات وخدمات مصرفية جديدة ودخول الأسواق المالية ومواجهة المنافسة نتيجة انفتاح السوق المصرفية على الجهاز المصرفي الخاص.
- تفعيل دور السوق المصرفية في التنمية وتمويل اقتصاد الوطني وفتح أمام البنوك الخاصة والبنوك الأجنبية لمزاولة أنشطتها المصرفية إلى جانب إقراره بإنشاء سوق للقيم المنقولة.¹

الفرع الثاني: مبادئ قانون النقد والقرض

يعتبر القانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض نصا تشريعا يعكس بحق اعترافا بأهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها الجهاز المصرفي ويعتبر في القوانين التشريعية الأساسية الإصلاحات بالإضافة إلى أنه أخذ بأهم الأفكار التي جاء بها قانون 1986 و1988 فقد حمل أفكار جديدة فيما يتعلق بتنظيم الجهاز المصرفي وأدائه كما أن المبادئ التي يقوم عليها وميكانيزمات العمل التي يعتمدها تترجم إلى حد كبير الصورة التي سوف يكون عليها هذا النظام في المستقبل، ولأهمية بهذه المبادئ التي يقوم عليها نحاول استعراضها فيما يلي:²

1. الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة المالية:

- لم تعد الخزينة حرة في اللجوء إلى عملية القرض كما في السابق تلجأ إلى البنك المركزي لتمويل العجز
- هذا الأمر أدى إلى التداخل بين صلاحيات الخزينة السلطة النقدية، وخلق تداخلا بين أهدافها التي لا تكون متجانسة بالضرورة وجاء هذا القانون ليفصل بين الدائرتين فأصبح تمويل الخزينة قائم على بعض القواعد.

وقد سمح هذا المبدأ بتحقيق الأهداف التالية:³

- استقلالية البنك المركزي عن الدور للمتقاضي للخزينة
- تقليص ديون الخزينة اتجاه البنك المركزي وتسديد الديون السابقة المتراكمة عليها.
- الحد من الآثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية
- تراجع الالتزامات الخزينة في تمويل الاقتصاد.

¹ سنوس علي، محاضرات في مقياس النظام المصرفي الجزائري، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2019-2020، ص 29.

² الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 194

³ المرجع نفسه، ص 195

2. الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية:

كانت القرارات النقدية تتخذ تبعا للقرارات الحقيقية على أساس كمي حقيقي في هيئة التخطيط وتبعاً لذلك لم تكن أهداف نقدية بحتة، بل أن الهدف الأساسي هو تعبئة الموارد اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية المخططة، وقد تبنى قانون النقد والقرض مبدأ الفصل بين الدائرة الحقيقية والنقدية ويعني ذلك أن القرارات النقدية لم تعد تتخذ تبعا للقرارات المتخذة على أساس كمي من طرف هيئة التخطيط ولكن مثل هذه القرارات النقدية تتخذ أساساً لأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية، وبناءً على الوضع النقدي السائد والذي يقدم تقديره من طرف هذه السلطة دائماً أن تبنى مثل هذا المبدأ في قانون النقد والقرض يسمح بتحقيق مجموعة من الأهداف تلخص أهمها فيما يلي: ¹

- استبعاد البنك المركزي لدوره في قمة النظام النقدي والمسئول الأول عن تسيير السياسة النقدية.
- استبعاد الدينار لوظائفه التقليدية وتوحيد استعمالته داخلياً بين المؤسسات العمومية والعائلات والمؤسسات الخاصة.
- تحريك السوق النقدية وتنشيطها واحتلال السياسة النقدية لمكانتها كوسيلة من وسائل الضبط الاقتصادي.
- خلق وضع لمنح القروض يقوم على شروط غير تميز به على حساب المؤسسات العامة والمؤسسات الخاصة.
- إيجاد مرونة نسبة في تحديد سعر الفائدة من طرف البنوك وجعله يلعب دوراً مهماً في اتخاذ القرارات المرتبطة بالقروض.

3. الفصل بين الدائرة ميزانية الدولة ودائرة القرض:

كما أن الخزينة في النظام السابق كانت تلعب الدور الأساسي في تمويل استشارات المؤسسات العمومية، حيث همش النظام البنكي وكان دوره يقتصر على تسجيل عبور الأموال من دائرة الخزينة إلى المؤسسات وخلق مثل هذا الأمر غموضاً كبيراً على مستوى نظام التمويلي وتفتن قانون النقد والقرض لهذه المشكلة حيث أبعد الخزينة عن منح القرض الاقتصادي ليقى دورها يقتصر على تمويل الاستثمارات الإستراتيجية المخططة من طرف الدولة التقليدية ويسمح فصل هاتين الدائرتين ببلوغ الأهداف التالية: ²

- استعادة البنوك والمؤسسات المالية لوظائفها وخاصة تلك المتمثلة في منح القروض؛
- أصبح توزيع القرض لا يخضع إلى قواعد إدارية وإنما يرتكز أساساً على مفهوم الجدوى الاقتصادية للمشاريع.

¹ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 196

² المرجع نفسه، ص 196.

4. إنشاء سلطة نقدية وحيدة مستقلة:

كانت السلطة النقدية مشتتة في مستويات عديدة، فوزارة المالية كانت تتحرك على أساس السلطة النقدية والخزينة كانت تلجأ أي وقت إلى البنك المركزي كان يمثل بطبيعة الحال سلطة جهة كانت وقد وضع هذه السلطة النقدية في الدائرة النقدية وبالذات في هيئة جديدة أسماها مجلس النقد والقرض وجعل قانون النقد والقرض هذه السلطة النقدية:

- وحيدة ليضمن انسجام السياسة النقدية
- مستقلة ليضمن تنفيذ هذه السياسة من أجل تحقيق الأهداف النقدية
- موجودة في الدائرة النقدية لكي يضمن التحكم في تسيير النقد ويتفادى التعارض بين وأهداف النقدية.

5. وضع نظام بنكي على مستويين:

كما أن قانون النقد والقرض كرس مبدأ وضع نظام بنكي على مستويين ويعني ذلك التمييز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية ونشاط البنوك التجارية كموزعة للقروض وبموجب هذا الفعل أصبح البنك المركزي يمثل فعلا بنك البنوك يراقب نشاطها ويتابع عمليا، كما أصبح بإمكانه أن يوظف مركزه كملجأ أخير لإقراض في التأثير على السياسات الافتراضية للبنوك وفقا لما يقتضيه الوضع النقدي وتواجهه فوق كل البنوك بإمكانه أن يحدد القواعد العامة للنشاط البنكي ومعايير تقييم هذا النشاط في اتجاه خدمة أهدافه النقدية وتحكمه في السياسة النقدية.

الفرع الثالث: أهم التعديلات التي جاء بها قانون النقد والقرض

أصبحت الجزائر منذ التسعينات تنتهج سياسة التحرير الاقتصادي والمالي وإجراء الإصلاحات على الجهاز المصرفي، وبذلك وضعت عدد من البرامج الاقتصادية المختلفة في إطار استرجاع الدولة إستراتيجيتها الشاملة، وعملت على إجراء إصلاحات كبيرة وعميقة على مستوى المنظومة المصرفية وأهم التعديلات التي جاءت بأمر رقم 11-03 الصادرة في 26/08/2003 المتعلق بالنقد والقرض¹ التي عرفها بهذا القانون خاصة بعد الأزمات العديدة التي عرفتتها بعض البنوك الخاصة منها بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري الجزائري، وهذا حسب القوانين والتشريعات الخاصة، بتنظيم العمل المصرفي إضافة إلى ذلك إخضاع الجهاز المصرفي إلى قواعد والمعايير المصرفية الدولية والاستمرار في تعميق مسار الإصلاحات وكان وراء ذلك تحقيق الأهداف التالية:

أ. الممارسة المثلي لصلاحيات بنك الجزائر: ويكون ذلك عن طريق:

- الفصل بين مهام مجلس النقد والقرض ومهام مجلس إدارة بنك الجزائر؛
- تكثيف صلاحيات مجلس النقد والقرض؛

¹ أمر رقم 03، المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 52، الصادرة 2003/08/07.

- تدعيم استقلالية اللجنة المصرفية وحرصها على دورها في مراقبة أنشطة البنوك المختلفة.
- ب. تثبيت الاتصال والتشاور بين بنك الجزائر والحكومة في المجال المالي: ويتم ذلك عن طريق:
 - إنشاء لجنة مشتركة بين الجزائر ووزارة المالية لتسيير الاستخدامات الخارجية والدين الخارجي
 - إثراء شروط ومحتوى التقارير الاقتصادية والمالية الخاصة بسير بنك الجزائر
 - التداول الجيد للمعلومات الخاصة بالنشاط المصرفي والمالي.
- ج- إيجاد أحسن الطرق لحماية البنوك ومدخرات الأفراد:

- توضيح وتدعيم شروط عمل مركزية المخاطر
- تدعيم الشروط والمعايير المتعلقة بترخيص البنوك ومسيرها، ووضع العقوبات الجزائية على المخالفين لقواعد العمل المصرفي
- إنشاء صندوق التأمين على الودائع

رغم التعديلات والتطورات التي عرفها الجهاز المصرفي في الجزائر إلا أنه لا يزال ضعيف مقارنة بدول المغرب العربي سواء من حيث نوعية الخدمات أو من حيث الكيفية الكيفية، ففي تونس مثلا أكثر من 40 بنك من بينها ما بنوك 100% أجنبية، ورغم وجود بنوك أجنبية التي أقيمت في الجزائر تبقى محدودة ومتواضعة في مجال عملها محصورة في عدم الصفقات التجارية فقط وكذا القيام بالعمليات في الخارج.

التعديلات التنظيمية والتشريعية للقطاع المصرفي في بعد قانون النقد والقرض 10/90

إن عملية إصلاح الجهاز المصرفي في الجزائر الحالي عملية متجددة وغير منتهية فكلما كان المجال البنكي على المستوى العالمي يتطور باستمرار فلا يدعى البنوك الجزائرية مواكبة هذا التطور بعملية إصلاح دائمة مع التغيرات الجديدة ومن أهم هذه التعديلات:

1. تعديل قانون النقد والقرض 2001:

إن التعديلات التي أدخلت على قانون النقد والقرض خلال عام 2001 من خلال الأمر 01/01¹ تهدف أساسا إلى تقسيم مجلس النقد والقرض إلى جهازين:

- الأول يتكون من مجلس الإدارة الذي يشرف على إدارة وتسيير شؤون البنك المركزي ضمن الحدود المنصوص عليها القانون

¹ الجريدة الرسمية، العدد 14، الصادرة بتاريخ 28 فيفري 2001.

- الثاني يتكون من مجلس النقد والقرض وهو مكلف بأداء دور السلطة النقدية والتخلي عن دوره كمجلس إدارة بنك الجزائر.

والمادة 03 من الأمر 01/01 تعدل المادة 23 من قانون النقد والقرض حيث تعدل أحكام المادة 23 من قانون النقد والقرض حيث تعدل أحكام الفقرتين الأولى والثانية من المادة 23 التي تنص على أنه لا تخضع وظائف المحافظ ونواب المحافظ على قواعد التوظيف العمومي وتناقض مع كل نيابة تشريعية أو مهمة عمومية أو وظيفية عمومية، ولا يمكن للمحافظ أو نوابه أن يمارسوا أي نشاط أو وظيفة أو مهنة مهما تكن أثناء ممارسة وظائفهم ما عدا تمثيل الدولة لدى مؤسسات عمومية دولية ذات طابع مالي أو نقدي أو اقتصادي.

2. تعديل قانون النقد والقرض 2001/01/04 الصادر 04/03/2004 والمتعلق بالحد الأدنى لرأس

مال والمؤسسات المالية

إن القانون رقم 01/04¹ الصادر في 04/03/2004 والمتعلق بالحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية التي تنشط داخل الجزائر، فقانون المالية لسنة 1990 يحدد الحد الأدنى لرأس مال المالية، بينما الحد الأدنى لرأس مال في سنة 2004 ب 2.5 مليار دينار للبنوك و 50 مليون بالنسبة للمؤسسات المالية، فكل مؤسسة لا تخضع لهذه الشروط سوف ينزع منها الاعتماد وهذا يؤكد تحكم السلطات السياسية والنقدية في الجهاز المصرفي.

القانون رقم 02/04 الصادر في 04/03/04 الذي يحدد شروط تكوين واحتياط الإجمالي لدى دفاتر بنك الجزائر وبصفة عامة يتراوح معدل الاحتياطي الإجمالي بين 0% و 15% كحد أقصى.

كما أن القانون رقم 03/04² المؤرخ في 04/03/2004 الذي يخص نظام ضمان الودائع المصرفية يهدف هذا النظام إلى تعويض المودعين في حالة عدم إمكانية الحصول على ودائعهم من بنوكهم يودع الضمان لدى بنك الجزائر حيث تقوم بتسييره شركة مساهمة تسمى شركة ضمان الودائع البنكية، تساهم فيه بخصص متساوية وتقوم البنوك بإيداع علاوة نسبية لصندوق ضمان الودائع المصرفية، تقدر بمعدل سنوي 1% حسب المنظمة العالمية للتجارة من المبلغ الإجمالي للودائع المسجلة في 31 ديسمبر من كل سنة بالعمليّة المحليّة.³

3. تعديل الأمر 03/09:

1

الجريدة الرسمية، العدد 27، الصادرة بتاريخ 23 أبريل 2004.

² الجريدة الرسمية، العدد 35، الصادرة بتاريخ 02 جوان 2004.

³ حياية عبد الله، ص 19

صدر الأمر رقم 03/09¹ المتعلق بالنقد والقرض والصادر في 26 ماي 2009 لتكملة النقائص الموجودة في الأمر رقم 11/03 المتعلقة بقانون النقد والقرض 2003 حيث برزت اختلالات في سياسة النقدية المتبعة وفي آليات مراجعة البنوك والمؤسسات المالية بالإضافة إلى تغيير نمط التسجيل المحاسبي والرغبة في تحديث الخدمات المصرفية للبنوك للتكيف مع البيئة الدولية، كل هذه الأسباب دعت إلى إصدار هذا التعديل والذي يهدف على مستوى القواعد العامة المتعلقة بنشاط البنوك وفي هذا المجال نصت المادة 33 من الأمر 03/09 على أنه:

مما يلاحظ هو أن تعديل 2001 أُلغى الفقرة الثالثة في المادة 23 من قانون النقد والقرض، وهذه الفقرة كانت تتضمن عدم السماح للمحافظ ونوابه الاقتراض من أية مؤسسة جزائرية كانت أو أجنبية، كما لا تقبل التعهدات الصادرة في محفظة البنك المركزي ولا في محفظة أي بنك عامل داخل التراب الوطني، وقد يكون هذا الإجراء حاجزا لعدم استغلال المحافظ ونوابه للمنصب في الحصول على القروض أو تمويلات بتعهدات شخصية، وبروال هذا القيد وفق تعديل 2001 قد يتاح للمحافظ ونوابه تحصيل قروض و تمويلات سواء من مؤسسات أجنبية أو جزائرية وكذا التعامل في محفظة بنك الجزائر ومحافظ بقية البنوك العاملة في الجزائر.

تلغي المادة 13 من الأمر رقم 01/01 أحكام المادة 22 من القانون 20/90 والتي تنص على أنه يعين المحافظ لمدة سنة سنوات ويعين كل من نواب المحافظ لمدة خمس سنوات ويمكن تحديد ولاية المحافظ ونوابه مرة واحدة.

تتم إقالة المحافظ ونوابه في حالة العجز الصحي المثبت القانون أو الخطأ الفادح مرسوم يصدره رئيس الجمهورية، لا يخضع المحافظ ونوابه لقواعد الوظيفة العمومية

إن إلغاء هذه المادة له تأثير واضح على درجة الاستقلالية بنك الجزائر ناهيك عن التغيرات والتعديلات التي عرفها قانون النقد والقرض وفقا لأمر 01/01²

4. تعديلات الأمر رقم 11/03:

لقد قامت السلطات العمومية الجزائرية بالمصادقة على المشروع الأمر الرئاسي والقاضي بإعادة صياغة قانون 10/90 وتعديله الأمر 11/03 المؤرخ في 24 أوت 2003 وخاصة بعد فضيحة بنك الخليفة والبنك التجاري الصناعي، هذه التعديلات تهدف أساسا إلى:

- تعزيز التشاور بين البنك الجزائر والحكومة في المجال المالي وذلك من خلال:
- إعلام مختلف المؤسسات الدولية بتقارير دورية

¹ الجريدة الرسمية، العدد 53، الصادرة بتاريخ 13 سبتمبر 2009.

² مرفان العيد، دور الجهاز المصرفي في تدعيم وتنشيط برنامج الخصخصة، رسالة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير، علوم التسيير جامعة قسنطينة 2010، ص 18-19

- تمويل إعادة لأعمار المرتبطة بالأحداث المأساوية داخل بلده
- إنشاء لجنة مشتركة بين وزارة المالية والبنك المركزي لإدارة الأرصدة الخارجية والمديونية الخارجية.
- تأمين مالي أحسن للبلاد
- اعتماد إجراءات كفيلة لتحقيق سهولة أفضل في تداول المعلومات المالية أفضل.
- تمكن بنك الجزائر من ممارسة صلاحية بشكل أفضل من خلال:¹
- الفصل داخل بنك الجزائر بين مجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض
- توسيع صلاحيات المجلس الذي يحول له اختصاصات في مجال السياسة النقدية وسياسة الصرف والتنظيم والإشراف.
- تقوية استقلالية اللجنة المصرفية وتعزيز الرقابة
- تهيئة الظروف من أجل حماية أفضل للبنوك والادخار للموظفين
- إقامة هيئة رقابية مكلفة بمهمة متابعة نشاطات البنك المتصلة بتسيير مركزية المخاطر ومركزية المستحقات الغير مدفوعة والسوق النقدية.
- يمكن للبنوك والمؤسسات المالية بإبلاغ زبائنها وخدمات المصرفية خاصة غير أنه من الأفضل تقدير المخاطر المتعلقة بالمنتج الجديد ولضمان الانسجام بين الأدوات يتعين أن يخضع كل عرض منتج جديد بترخيص مسبق يمنحه بنك الجزائر.
- يمكن للبنوك والمؤسسات المالية أن تحدد معدلات الفائدة الدائنة والمدينة بكل حرية، وكذلك المعدلات ومستوى العملات المطبقة على العمليات المصرفية، ويتكفل بنك الجزائر بتحديد معدل الفائدة الزائد الذي لا يمكن للبنوك والمؤسسات المالية تجاوزه.
- إلزام البنوك والمؤسسات المالية بإبلاغ زبائنها والجمهوريه بالشروط البنكية التي تطبقها في عملياتها وخاصة معدلات الفائدة الاسمية ومعدلات الفائدة الفعلية الإجمالية على هذه العمليات يترتب على كل تأخير قد يحدث في تنفيذ عملية مصرفية قيام البنك أو المؤسسة المالية المعنية بتقديم تعويض للزبون.
- إلزام البنوك والمؤسسات المالية بوضع جهاز رقابة داخلي الهدف منه هو التحكم في النشاطات والاستغلال الفعال للموارد.
- الأجنبية العاملة في الجزائر بالنظر إلى المستجدات التي طرأت على الساحة المالية منذ 2008 وخصوصا إعصار الأزمة المالية والمشاركة السلبية للبنوك الأجنبية العاملة بالجزائر في مجال مساهمتها في التمويل الجزائري، حسب الحصيلة التي خضعت إليها دراسة رسمية صادرة عن وزارة المالية.

سنامية نزالي، التأهيل المصرفي للخصوصية، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة البليدة، 2004-2005، ص 174. ¹

- تكليف بنك الجزائر بالسهر على فعالية أنظمة الدفع وتحديد قواعد تسييرها مع ضمان أمن وسائل الدفع من غير الأوراق النقدية، إضافة إلى تعزيز أمن ومتانة المنظومة البنكية عن طريق متابعة البنوك القومية والخاصة العاملة في الساحة إلزامها بحماية مصالح زبائنهم وإلزامها بالحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي للبلاد، حيث أصبح بإمكان البنك الجزائر مطالبة البنوك والمؤسسات المالية العمومية والخاصة، بأنه معلومة يحتاجها في صياغة ميزان المدفوعات البلاد ووضعها المالي ويخص هذا التحديد حركة رؤوس الأموال نحو الخارج مع التزام البنوك بمعايير مجلس النقد والقرض التي تحول دون تعرضها للاختلال.¹

5. تعديل الأمر رقم 04/10:

لقد تم إصدار الأمر رقم 04/10² ليعدل ويتم الأمر 03 جاء لتحديد قواعد الشراكة الأجنبية في المجال المصرفي خاصة ما يتعلق منها بالقاعدة 51/49 إلى جانب التعديلات أخرى نوجزها فيما يلي:

- أ - فيما يخص مهام محافظ البنك المركزي:
 - مهمة بنك الجزائر في الحرص على استقرار لأسعار باعتباره هدف من أهداف السياسة النقدية، وتوفير أفضل الشروط ميدان النقد والقرض والصرف والحفاظ عليه لنمو سريع لاقتصاد مع السهر على الاستقرار النقدي المالي إعطاء أهمية كبرى لوسائل الدفع فيما يخص التأكد من سلامتها وملاءمتها.
 - يجب أن تملك الدولة سهما نوعي في رأسمال البنوك والمؤسسات المالية ذات رؤوس الأموال الخاصة، دخول لها بموجب الحق أن تتمثل في أجهزة المؤسسة دون إعطائها الحق التصويت.
 - يجب أن يرخص محافظ البنك بمسبق بكل تعديل في القوانين الأساسية للبنوك والمؤسسات المالية.
- ب - فيما يخص اللجنة المصرفية: فإنه يجب أن تتكون من:
 - المحافظ رئيس يقوم سنويا بإرسال تقرير اللجنة حول رقابة البنوك والمؤسسات المالية إلى رئيس الجمهورية
 - ثلاثة أعضاء يختارون بحكم كفاءتهم في المجال المصرفي والمال والمحاسبي
 - قاضيين ينتدبان، الأول من المحكمة العليا، ويختار رئيسا الأول، وينتدب الثاني من مجلس الدولة، ويختاره رئيس المجلس بعد استشارة المجلس الأعلى للقضاء.
 - ممثل عن الوزير المكلف بالمالية.

¹ صوفان العيد، مرجع سابق، ص 19.

² الأمر رقم 04/10، المؤرخ في 26/08/2010

المبحث الثالث: التمويل غير التقليدي كأداة من أدوات السياسة النقدية غير التقليدية

سنتطرق في هذا المبحث إلى أدوات السياسة النقدية غير التقليدي وفصلنا هذا المبحث إلى أربع مطالب تتمثل في:

- 1 - التمويل غير التقليدي أم التسيير الكمي
- 2 - مخاطر تبني سياسة التسيير الكمي
- 3 - الآثار الإيجابية والسلبية لتمويل غير التقليدي
- 4 - تجارب الدول في تبني سياسة التسيير الكمي

المطلب الأول: التمويل غير التقليدي أم التسيير الكمي

أدت هذه العوامل إلى إقرار الجزائر مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية الغير المسبوقة كاللجوء إلى أنواع جديدة من التمويل وإقرار منتجات مصرفية جديدة، حيث اعتمدت الحكومة التمويل الغير التقليدي للاقتصاد الوطني في إطار التعديل الجديد الذي يتضمنه قانون النقد والقرض، حيث امتدت على مدى خمسة سنوات سيعمل فيها البنك المركزي على تمويل الميزانية العامة بطريقة مباشرة عن الوطاء الماليين، وهذا ما يسمح بدعم الاقتصاد الوطني لتجنب تكرار سيناريو الاستدانة.

الفرع الأول: التمويل الغير التقليدي:

قامت السلطات الجزائرية باللجوء إلى طريقة جديدة لتمويل العجز في الميزانية والاستمرار في الإنفاق على البرامج المختلفة وقد سمته التمويل الداخلي غير التقليدية، وتقول أنها ستلجأ إليها بصفة استثنائية وانتقائية لمدة 5 سنوات فقط.

التمويل غير التقليدي هو الاعتماد على التمويل من خلال طباعة الأوراق المالية بدون تغطية بعد تعديل قانون النقد والقرض، حيث صدر القانون الجديد للنقد والقرض الذي صادق عليه البرلمان في العدد 57 للجريدة الرسمية، يعدل ويتم هذا القانون الأمر الصادر في 2003 المتعلق بالنقد والقرض من خلال إدراج المادة 45 المكرر من الأمر رقم 11-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض المكمل بالقانون رقم 17-10 المؤرخ في 11 أكتوبر 2017 والتي تنص على أنه¹ بغض النظر عن كل حكم مخالف، يقوم بنك الجزائر ابتداء من دخول هذا الحكم حيز التنفيذ بشكل استثنائي ولمدة 5 سنوات بشراء مباشرة من الخزينة للسندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة من أجل المساهمة على وجه الخصوص في تغطية احتياجات تمويل الخزينة الدين العمومي الداخلي وتمويل الصندوق الوطني للاستثمار.

¹ القانون رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003، المتعلق بقانون النقد والقرض المكمل بقانون رقم 17-10، الجريدة للجمهورية الجزائرية، العدد 57، المؤرخ في 11 أكتوبر 2017، ص 04.

يهدف التمويل الغير التقليدي إلى تغطية حاجيات تمويل الخزينة العمومية وتمويل تسديد الدين العمومي الداخلي، وعلى وجه الخصوص سندات القرض الوطني من أجل النمو وسندات الخزينة الصادرة مقبل شراء الدين البنكي لكل من سونلغاز وسونطراك.

تسمح آلية التمويل الغير التقليدي للخزينة بتزويد الصندوق الوطني للاستثمار في حال الحاجة بموارد في إطار مساهمات الدولة في الاستثمارات أو التمويلات طويلة المدى لبرامج الاستثمار العمومي، وتعمل هذه الآلية على تعبئة موارد مالية استثنائية للخزينة ذات طابع انتقالي، حيث تم تحديد الفترة ب 5 سنوات ويقدر حجم الأموال المطبوعة في إطار التمويل الغير التقليدي ب 2185 مليار دينار ما يعادل 19 مليار دولار أمريكي، في شكل أوراق نقدية مضمونة مقابل الدولة الجزائرية وفقا للمادة 45 أعلاه، وكان وزير المالية عبد الرحمن راوية قد أعطى أرقاما عن احتياجات الخزينة العمومية في تصريحات أدلى بها في 2 أكتوبر 2017 وهي 570 مليار دينار في عام 2017، 1815 مليار دينار في 2018، و 580 مليار في 2019.¹

على الصعيد الآخر انتقد صندوق النقد الدولي، لجوء الحكومة الجزائرية إلى التمويل غير التقليدي كحل لسد العجز في الخزينة العمومية، وأكد على أن التجارب العالمية أثبتت أن هذا الحل لم يكن الأفضل بسبب تأثيراته السلبية الكبيرة على الاقتصاد، واعتباره خطرا على احتياطات البنك المركزي (بنك الجزائر واستقلالية وأيضا مساهمته في ارتفاع معدل التضخم² ومن أهم المخاطر الناجمة في المستقبل عن توسيع الدولة الجزائرية في استخدام هذا النموذج التمويلي:³

- التمويل الداخلي غير التقليدي يخلق الدين الحكومي فمع زيادة عجز الموازنة تزداد خدمة الدين على الحكومة، في حالة انخفاض معدلات الفائدة ستكون الحكومة مرتاحة وإذا ارتفعت معدلات الفائدة ستكون الحكومة في وضعية مالية صعبة.

- خطر التضخم الناتج عن التمويل الداخلي غير تقليدي الذي ينتج من طبع نقود جديدة لسد العجز في الميزانية والاستمرار في الإنفاق حيث سترتفع الأسعار وتنخفض القدرة الشرائية للمواطن.

- كما أن هناك مخاطر أخرى تنجم عن لجوء الحكومة إلى الاقتراض من البنك المركزي فإنها ستزاحم القطاع الخاص في الحصول على القروض وتتسبب في ارتفاع النسب الفائدة على القروض الضرورية للمشاريع التي

¹ العشي وليد، صديقي أحمد، تجربة التسيير الكمي في الجزائر، مجلة اقتصاد المال والأعمال، مركز الجامعي ميلة، الجزائر، المجلد 2، العدد 2، جوان 2018، ص 258-260.

² هدى هذباء يونس، ماجدة مدوخ، أساسية التسيير الكمي على المستوى العام للأسعار في الجزائر، مجلة آفاق علمية، المركز الجامعي تمنراست، الجزائر، المجلد 11، العدد 2، ص 340-342.

³ صاري علي، تقييم فعالية سياسة التسيير الكمي في تخفيف أثر الأزمات مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، جامعة تبسة، الجزائر، المجلد 3، العدد 5، سبتمبر 2018، ص 176-177.

يحتاجها المستثمرين وتنخفض لأنسب الفائدة على الودائع مما يجعل المواطن لا يدخر أمواله في البنك كما أن الدين الحكومي يتسبب في ارتفاع الضرائب بدلا من تخفيض النفقات، ومن أكبر مخاطر لجوء الحكومة للاقتراض من البنك المركزي أنه يعمل على زيادة الإنفاق العمومي أكثر بكثير مما لو أن الاقتراض كان غير متوفر لها.

- يبقى الحل ليس في استحداث آليات إقراض جديدة للخرينة العمومية، بل في استحداث موارد تمويل حقيقية، كما أن مصادر التمويل غير التقليدية تحتاج إلى اقتصاد قوي لتأتي ثمارها، والاقتصاد الجزائري أضعف من - يكون حاضنة لمثل هذه الآليات المتقدمة، والبعد الاجتماعي المبالغ فيه في السياسة الاقتصادية التنموية في الجزائر هو أساس فشل نموذج التنمية وسبب تدني إنجازاتها.

سنطرق لدراسة قياسية لأن السياسة المالية على الاقتصاد الجزائري: سنعمد في طريقة التقدير على الأدبيات الخاصة بالاقتصاد القياسي المتمثلة في:

• تقدير النماذج باستعمال ARDL وقد تم اختيار هذه الطريقة لأنها مناسبة عندما يكون عدد المشاهدات صغير والمتغيرات مستقرة أو متفاضلة من الدرجة الأولى.

يمكن لهذا النموذج الفصل بين تأثيرات الأجل القصير عن الطويل حيث نستطيع تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في المدى الطويل والمدى القصير في نفس المعادلة بالإضافة إلى تحديد حجم أثر كل من التغيرات المستقلة على المتغير التابع.

الجدول (6-1) يمثل نموذج ARDL لأثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي:

Dépendent variable : pib				
Méthode : ARDL				
Selected Modelm ARDL (1,0,1,0,0)				
Variable	Coefficient	Std. error	T. statistic	Probe *
Pib (-1)	0.566178	0.096459	5.869612	0.0000
G	0.646785	0.185653	3.483847	0.0025
Oil	0.787972	0.167227	4.712002	0.0002
Oil (-1)	-0.583097	0.123726	-4.712823	0.0002
T	0.153376	0.284058	0.539946	0.5955
IPC	-0.189277	0.105701	-1.790681	0.0893
C	8.115927	2.981425	2.722164	0.0135
R-Squared	0.996895	Mean Dependent var		104.6766
Adjusted.	0.995915	S.Depend		62.84303

R.Squand		ent var	
S.E of regressioun	4.016790	Akaik info criterion	5.843647
Sum squared resid	306.5574	Schwarz criterion	6.182365
Log like fihood	-68.96741	Hannan-Quinn criter	5.941186
F. Statistic	1016.703	Durbin-Watson state	2.003088
Prob (f. statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات Eviews 9، مجلة الدفاتر الاقتصادية اداء السياسة المالية في ظل العجز الموازي وسياسة التمويل الغير التقليدي في الجزائر 2001-2018، ص 291

- احتمال F-Statistic يؤكد أن النموذج ذو جودة عالية
- R-Squared يوضح أن النموذج له قدرة تفسيرية مرتفعة وله قابلية التطبيق في الواقع.
- احتمال T-Statistic يفسر معنوية كل المتغيرات المفسرة للنموذج، باستثناء الإيراد T والتضخيم IPC
- كما نلاحظ أن نفقات الحكومية لها معنوية إحصائية وأثر إيجابي على النمو الاقتصادي بحيث إذا ارتفعت النفقات الحكومية ب 1% فإن النمو الاقتصادي يرتفع ب 0.64% أما الإيرادات فليس لها معنوية إحصائية ولا يمكن تفسير أثرها إحصائيا ونستنتج من هذا وجود أثر موجب للسياسة المالية على النمو الاقتصادي من جانب النفقات فقط.

الفرع الثاني: مفاهيم حول التسيير الكمي:

عرف التسيير الكمي على أنه محاولة التأثير على أسعار الفائدة من خلال شراء أو بيع الأوراق المالية من النظام المصرفي، وبالتالي التأثير على مستوى الاحتياطات التي تحتفظ بها البنوك في النظام، وامتداد ذلك إلى التوسع في الاقتراض من جهة، ودفع أسعار الأصول للأعلى من جهة أخرى¹.

¹ مطاي عبد القادر ، راشدي فتيحة ، سياسة التسيير الكمي الأسلوب الحديث لإدارة السياسة النقدية في ظل الأزمات تجرية في كل من اليابان و الو.م.أ، مجلة رأى الاقتصادية ، جامعة الوادي ، العدد11، ديسمبر 2016 ، ص13

كما يطلق عليه اسم التسهيل الكمي ويعرف بأنه: سياسة نقدية يطبقها البنك المركزي بشراء سندات حكومية من المؤسسات المالية بما فيه البنوك التجارية، ما يدعم عملية الإقراض وزيادة الائتمان ما يؤدي إلى خلق النقود وفي الو.م.أ يعرف التسيير الكمي على أنه عملية خلق النقود من الفراغ، حيث يقوم الاحتياطي الفيدرالي بزيادة الأساس النقدي **Monetary base** في الو.م.أ واستخدامه لشراء السندات الحكومية من المؤسسات المالية، التي يفترض أن تستخدم هذه الزيادة في الأساس النقدي عملية الاقتراض وزيادة الائتمان، وهو ما يؤدي إلى زيادة عملية خلق النقود بصورة مضاعفة، ويعتمد ذلك على قيمة المضاعف النقدي **Mony Multiplier¹**.

ويمكن القول أن التسيير الكمي هو سياسة يقوم من خلالها البنك المركزي بشراء الأصول المالية من خلالها احتياطات المؤسسات البالغة لديه وكذا الميزانية، وأن الغرض هو تحفيز البنوك والمؤسسات المالية على منح القروض وترك مصيدة السيولة **Liquidity trap**.

اولا طباعة النقود في عملية التسيير الكمي في الو.م.أ

والجواب هو أن العملية لا تعدو أكثر من كونها قيود حسابية سوف يضيفها الاحتياطي الفيدرالي لميزانيته من خلال رفع احتياطات المؤسسات المالية التي سيقوم بشراء السندات منها² (يذكر أن أهم هذه السندات هي السندات الحكومية وتلك المغطاة بالرهون العقارية، ثم عندما يطفئ هذه السندات بنهاية المرحلة التسيير الكمي، سوف يتم التخلص من هذه الاحتياطات بقيود معاكسة في الميزانية).

وبالنظر إلى الموضوع من جهة محاسبة يمكن القول أنه يتم تسجيل الدولارات الجديدة التي يصدرها الاحتياطي الفيدرالي في جانب الالتزامات في ميزانية، بهذا الشكل يكون كل من جانبي الأصول والخصوم في الميزانية قد ارتفع بقيمة الأوراق المالية التي قام الاحتياطي الفيدرالية بشرائها والتي كان أهمها ديون الهيئات الحكومية " **fannie mae** فاني ماي" وهي الرابطة الفيدرالية للرهن العقاري " **federal national mortgage association** وفريد مالك وهي مؤسسة رهن المنازل العقارية الفيدرالية **the federal home loan mortgage corporation**، والأوراق المالية المدعومة بالرهن العقاري والسندات الحكومية طويلة الأجل، ويزيد بالتالي حجم ميزانية.

بدأت الدفعة الأولى من التسيير الكمي QE1 في نوفمبر 2008 وذلك بشراء سندات بحوالي ترليون دولار، ثم جاءت الدفعة الثانية QE2 والتي بدأت سنة 2010 بضخ 600 مليار دولار، ثم اختتم الفيدرالي الأمريكي سياسته التوسعية بالمرحلة الثالثة QE3 التي بدأت في سبتمبر 2012 واختتمت في أواخر 2014،

¹ إبراهيم محمد السقا، " طباعة المزيد من الدولار التسيير الكمي 2"، المجلة الاقتصادية، السعودية، 2010/10/15

² إبراهيم محمد السقا، " ماذا سيحدث للعالم نتيجة نتيجة خطة التسيير الكمي 2"، المجلة الاقتصادية، السعودية، 1 نوفمبر 2010

وكانت بمعدل 85 مليار دولار شهريا، أي ما يقارب 700 مليار دولار ليصل إجمالي ما تم إصداره منذ البداية إلى 2.85 ترليون دولار¹

والمقصود بالسندات المغطاة بالرهن العقاري هو تلك القروض التي تم منحها للعائلات متوسطة الدخل بغرض شراء مساكن خاصة بهم، والمضمونة بهذه المساكن، والتي انتهى بها الأمر إلى عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات وانخفاض كبير في أسعار العقار في ظل الأزمة وهو ما أدى إلى تحويل هذه القروض إلى سندات فيما يسعى بتوريق القروض أو تغليف القروض، والتي يقدر بها تحويل القروض من كونها مباشرة إلى أوراق دين متنوعة أبرزها السندات²، وهي العملية التي أصبحت من خلالها أصول البنوك التجارية والمؤسسات المالية يتم تداولها في الأسواق المالية، وهذا تنقيطها من قبل وكالات التنقيط المتخصصة في التصنيف الائتماني **Agencies credit rating** لمعرفة مدى ملاءمة الحاصلين عليها والمحافظة عليها، ويتم تصنيف هذه القروض حسب درجة خطورتها وفق منهجية يعتبر فيها القرض قليل المخاطر كلما كان تنقيطه **AAA** ويعتبر شديد الخطورة كلما كان قريبا من **CCC** وعرفت عملية التوريق رواجاً كبيراً مع أزمة 2008.

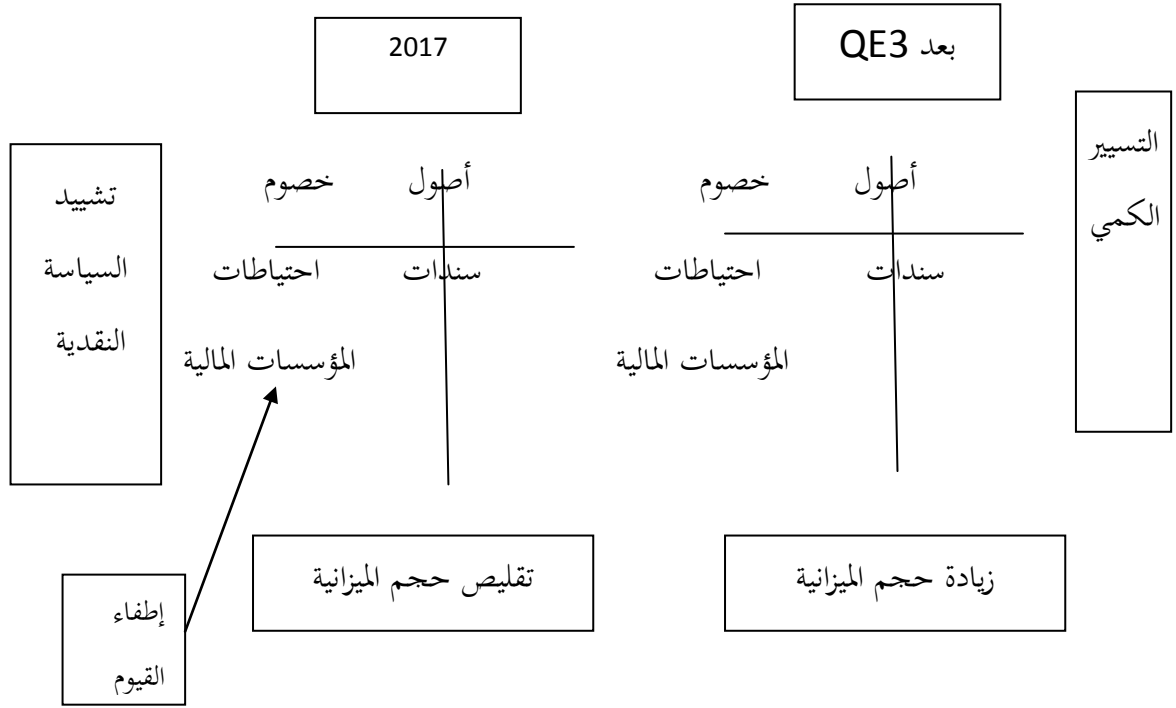
وبالعودة إلى ميزانية الفدرالي الأمريكي فإنه يقوم بشراء هذه السندات لرفع أسعارها (وتخفيض عوائدها)³ من جهة وتمويل الشركات المصدرة لها ورفع احتياطات التمويل للبنوك من جهة أخرى، ينتج عن ذلك رفع لميزانية الفدرالي الأمريكي بقيمة هذه السندات، وفي نهاية برنامج **QE3** في أواخر 2014 يبدأ العملية العكسية وهي إطفاء القيود المحاسبية وبالتالي تخفيض الميزانية من جديد، وهو الأمر الذي تأخر إلى جويلية 2017، وهو ما يوضحه الشكل الموالي:

¹ Harrison , Edward , « what are the differences between QE1, QE2 and QE3 ?web log . credit whrite N.p , 20 juine 2011

² حير الدين ، محمود بوزرب ، أبو بكر شريف حوالد ، التوريق المصرفي و دوره في حدود الأزمة المالية العالمية 2008 ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد 51 ص 5

³ John . C Williams , Lessons from the finacial crises for unconventional monary policy , NBER confarence , october 18 , 2013 , p2

الشكل (1-3): توضيح عملية التسيير الكمي محاسبيا:



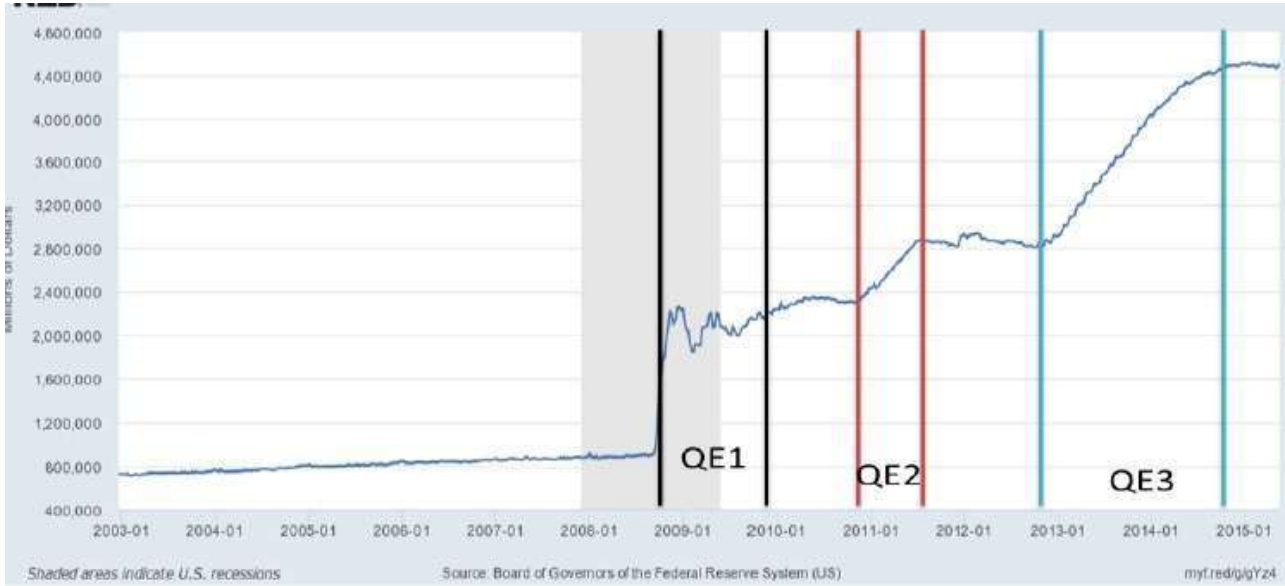
المصدر : من إعداد الطالبين من مجلة ميلاف لبحوث و الدراسات "التمويل الغير التقليدي في الجزائر وفق تعديلات القانون النقد و القرض"

وقد عرفت العملية جدلا واسعا في الو.م.أ، حيث كان الاعتقاد بطبع الدولارات سائدا، وهو ما انتقل إلى الرأي العام حيث نشرت "العميرالد تريبيون"¹ **the herald tribune** رسما كاريكاتيريا يبين أحد المواطنين وهو يريد سحب أمواله، فيجيبه الصراف: انظر من فضلك...، يتم طبع أموالك في الحين وهو ما لا يتطابق مع الواقع تماما، هذا بالإضافة إلى تكلفة الطبع، حيث يكلف طبع ورقة واحدة من 100 دولار قيمة 5 سندات، فما بالك بـ 100 بليون دولار.

ويمكن القول أن ما يقوم به الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي خلال عملية التسيير الكمي محاسبيا هو نفسه ما يقوم به بنك تجاري حين يمنح قروض، حيث يقوم بخلق نقود مصرفية بالاعتماد على مضاعف الائتمان وهو ما يدخلها ضمن كتلة النقدية، غير أن ليس لها تأثير مباشر على الكتلة المتداولة فعلا.

¹ جاء الرسم الكاريكاتيري في صحيفة The Herald Tribune لعدد 12 نوفمبر 2010

الشكل رقم (1-4): تطور ميزانية الفدرالي الأمريكي خلال مراحل التسيير الكمي



source : Fred Economic data

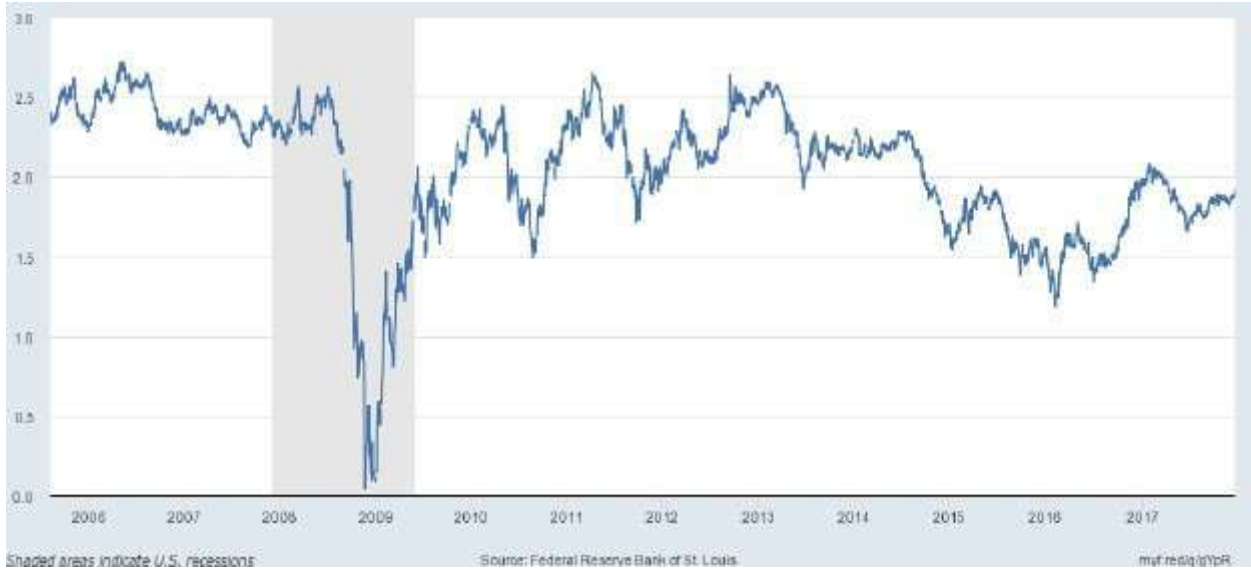
ثانيا : تأثير سياسة التسيير الكمي على معدلات التضخم في الو.م.أ:

عرفت معدلات التضخم انخفاضا كبيرا بعد أزمة 2008، غير أن السنوات الموالية والتي عرفت اتجاه الو.م.أ نحو سياسات توسعية تهدف إلى رفع معدلات النمو وتحريك عجلة الاقتصاد، ومن المعروف أن هناك ارتباطا وثيقا موجبا بين حجم الكتلة النقدية ومعدلات التضخم وهو ما يجعلنا نطرح التساؤل حول ما إذا كانت سياسات التسيير الكمي برفعها للأساس النقدي قد أدت إلى رفع معدلات التضخم، إلى تجارب كبيرة سابقة أهمها وإحداثها تجربة بوليفيا، الأرجنتين وزيمبابوي.

وكانت الإجابة على هذا السؤال ب: لا، حيث أكدت الدراسات أن معدلات التضخم لم تتأثر بالكميات التي تم ضخها في الاقتصاد الأمريكي، ولعل ذلك ما يجعلنا أمام تساؤلات أخرى لمعرفة الأسباب الحقيقية وراء ذلك.

قام (Benedykt Brzozowski، 2017) بدراسة أثر التسيير الكمي على التضخم، في الو.م.أ نخلص إلى عدم تأثير هذه السياسة على التضخم، وقام (James Hamilton، 2015) بحساب معدلات التغير في معدل نمو الكميات المطبوعة من الدولار خلال السنتين الماضيتين لم يزد عن 5.2 % وهو ما يقل عن المتوسط خلال العقد الماضي.

الشكل رقم (1-5): تطور معدل التضخم في الو.م.أ خلال مراحل التيسير الكمي



source : Fred Economic data

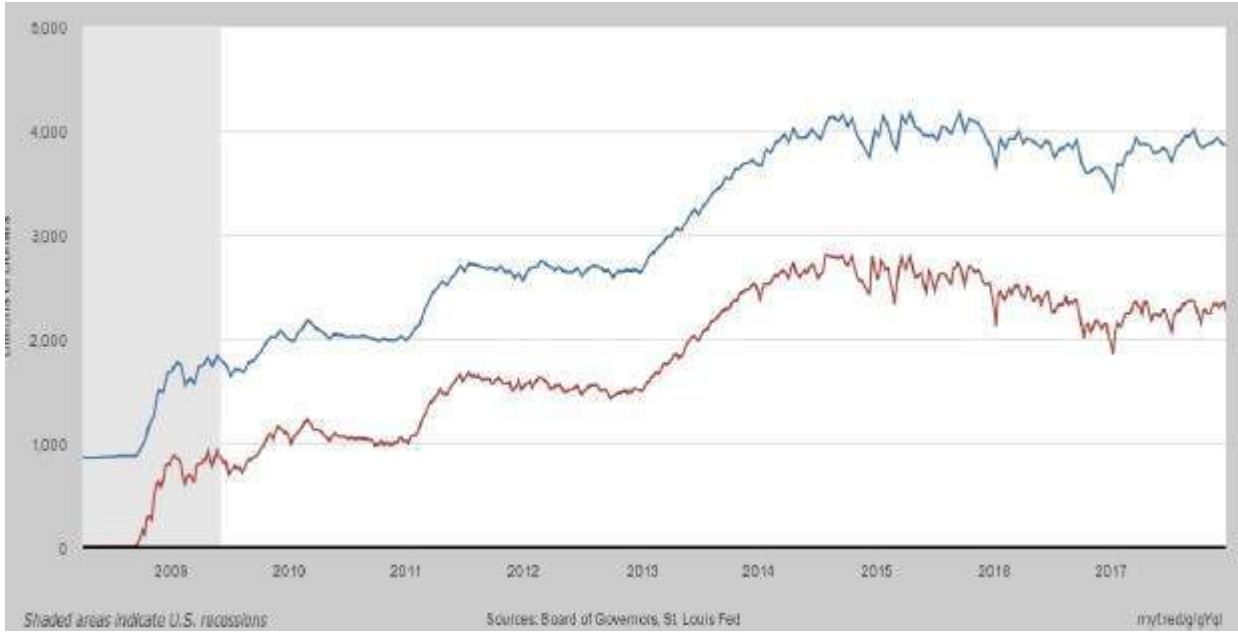
ويمكن أجمال أسباب عدم تأثير سياسة التيسير الكمي على معدلات التضخم في الو.م.أ فيما يلي:

1- استهداف الأساس النقدي Monetary base:

استهدفت عمليات التيسير الكمي بمراحلها الثلاث الأساس النقدي، والذي يعرفه الفدرالي الأمريكي بأنه: "مجموع النقود المتداولة وأرصدة الاحتياطيات الودائع التي تحتفظ بها المصارف ومؤسسات الإيداع الأخرى في حساباتها لدى الاحتياطي الفدرالي"¹. وهنا تلعب هذه الاحتياطيات دوراً مهماً، حيث تكون هي المستهدف من وراء هذه السياسة، بمعنى أن الأموال التي يتم ضخها في الاقتصاد لا تعدو كونها زيادة محاسبية في احتياطيات المؤسسات البائعة للأصول المالية المستهدفة، وعليه فهي غير مطروحة للتداول، بل تبقى داخل الدائرة المصرفية.

¹ من الموقع الرسمي للاحتياطي الفدرالي على الرابط http://federalreserve.gov/faqs/money_12845.htm

الشكل رقم (1-6): تطور الأساس النقدي واحتياطات البنوك لدى الفدرالية الأمريكية



source : Fred Economic data

ويؤكد الشكل التطابق تقريبا بين منحنيي الاحتياطات والأساس النقدي، وهو ما يقودنا للقول أن الزيادة الحاصلة في الأساس النقدي ما هي إلا زيادة في احتياطات البنوك لدى الاحتياطي الفدرالي الأمريكي، ويتأكد طرحنا هذا إذا علمنا أن هذه السياسات لم تؤثر على معدلات نمو الكتلة M2 والتي تعبر عن النقود المتداولة¹، وهنا نجد ثلاث حالات يمكن للمؤسسات المالية أن تتصرف من خلالها حيال هذه الاحتياطات²:

- الخيار الأول: الاحتفاظ بهذه الاحتياطات في صورة سائلة، أي في صورة احتياطات زائدة لدى البنوك Excess Reserves، حيث يعد إقبال البنوك على مثل هذا الخيار سلوكا طبيعيا للمؤسسات المالية نظرا لوقوع الاقتصاد الأمريكي في ظاهرة مصيدة السيولة Liquidity Trap.

- الخيار الثاني: الاحتفاظ بهذه الاحتياطات لدى الاحتياطي الفدرالي، في صورة مودعات، والاكتفاء بتحصيل الفائدة على هذه المودعات، وهو خيار متاح حاليا أمام البنوك الأمريكية، وذلك بعدما أقر الفدرالي قانونا يسمح بمنح فوائد على احتياطات المؤسسات المالية لديه.

- الخيار الثالث: استخدام هذه الاحتياطات في منح المزيد من القروض، سواء للقطاع العائلي، أو قطاع الأعمال الخاص، بحيث يؤدي ذلك إلى تنشيط طلب القطاع العائلي الخاص الاستهلاكي، وطلب قطاع

¹ Brett w .fawley and christopher j . neely four stories of Quantatives Esaing . Federal reserve bank of st .Louis reviw , j uanuary /february 2013, p70

² إبراهيم محمد السقا ، رسم كرتوني عن التيسير الكمي المجلة الاقتصادية السعودية ، 2010/11/13

الأعمال الخاص الاستثماري، ومن ثم زيادة الطلب الكلي وارتفاع معدلات النمو وخلق وظائف إضافية تقلل من الضغوط الحالية على سوق العمل الأمريكي.

وتجدر الإشارة إلى أن الخيار الثالث هو الهدف الرئيسي لسياسة التيسير الكمي، وذلك من خلال ضخ أموال تعمل على خلق احتياطات تركز عليها البنوك والمؤسسات المالية في منح الائتمان ورفع معدلات الاستثمار والنمو.

2- السياسات المصاحبة:

كان الاحتياطي الفدرالي تبني الفدرالي الأمريكي قبل سنة 2008 يمنع بموجب القانون أن يمنح فوائد على احتياطات البنوك التجارية لديه، غير أن الأزمة المالية عجلت بصدور قانون يسمح بذلك، وهو ما جعل البنوك تزيد من هذه الاحتياطات.

ومن خلال مراحل التيسير الكمي استخدم الفدرالي هذه الأداة لتوجيه أهداف السياسة النقدية إلى الهدف الرئيسي وهو رفع معدلات النمو من خلال الإقراض، هذا حيث قام الاحتياطي الفدرالي بتخفيض معدلات الفائدة على احتياطات البنوك والمؤسسات المالية إلى مستويات متدنية، وهو ما جعل البنوك والمؤسسات المالية تعزف عن زيادة هذه الاحتياطات وتوجه أموالها إلى الإقراض.

تجدر الإشارة إلى أن الاحتياطي الفدرالي أصبح يستخدم هذه الأداة بشكل عكسي منذ جويلية 2017، بمعنى رفع هذه المعدلات بشكل يسمح له بامتصاص الكتلة النقدية الزائدة، التحكم أكثر في معدلات التضخم، خاصة في ظل وصول سياسة التيسير الكمي لأهدافها وارتفاع أسعار الفائدة ومعدلات النمو وانتعاش التشغيل، وهو الذي يقوده إلى البدء في العملية العكسية وهي إطفاء القيود أو التشديد في السياسة النقدية.

تبني الفدرالي الأمريكي معدلات فائدة صفرية ZIRP، وحتى سالبة NIRP مثلما فعل البنك المركزي الأوروبي وبنك السويد والدنمارك واليابان سنة 2014، حيث هذا الإجراء بمثابة عقاب للبنوك المؤسسات المالية التي تتجنب مخاطر الإقراض فتزيد من احتياطاتها لدى البنك المركزي عوض إقراضها.

3- انتعاش الاقتصاد:

من بين الأسباب المباشرة لعدم تأثير التيسير الكمي على معدلات التضخم هو نجاح هذه السياسة في إنعاش الاقتصاد الأمريكي، وذلك من خلال ترك مصيدة السيولة ورفع أسعار الفائدة، وهو ما نتج عنه زيادة في الاستثمارات المنتجة من جهة، ومن جهة أخرى انتعاش الأسواق المالية من خلال النشاط الكبير لسوق السندات المغطاة والمدعومة بالرهون العقارية، وكذا أسهم الشركات المستفيدة من هذا التمويل (الشركات المصدرة لهذه

السندات)، ولعل ذلك ما أدى إلى وجود علاقة موجبة بين مكاسب مؤشر Dow Jones وعمليات شراء السيدات في QE، وهو ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (1-7): تأثير سياسة التيسير الكمي على مؤشر Dow Jones الصناعي



source : Fred Economic data

ويوضح الشكل أنه وخلال كل مرحلة من مراحل التيسير الكمي يصاحبها انتعاش في مؤشر داو جونز الصناعي بشكل مباشر، وهو ما يعني استجابة سريعة للسياسة النقدية على الأسواق المالية، ونعزو ذلك إلى حالة الثقة التي صاحبت السياسة، بالإضافة إلى تعافي المؤسسات المالية الكبرى التي تمول القطاع العقاري من خلال حصولها على التمويل اللازم اعتمادا على ارتفاع أسعار أصولها (القروض المغطاة بالرهون العقارية الناتجة عن عملية التوريق). هذا بالإضافة إلى معدلات النمو في الاقتصاد الأمريكي المصاحبة المراحل التيسير الكمي والموضحة في الجدول الموالي:

الجدول (1-7) يمثل معدلات النمو في الاقتصاد الأمريكي المصاحبة المراحل التيسير الكمي

الفترة	حجم عمليات QE مليار	معدل النمو
2008	/	8.2-%
2010-2009	1025	3.9%
2012-2010	600	4.6%-3.9%
2014-2012	700	5.2%-4.6%

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا

Amanda A. Schaible, Quantitative Easing Effect on Shadow Banking: Have Federal Reserve Purchases Caused a Collateral shortage in the Repurchase Agreement Market? Scripps Senior Theses, Claremont Colleges, 2014, p6, Fred Economic Data

ويوضح الجدول أن هناك علاقة طردية بين عمليات الشراء التي قام بها الاحتياطي الفدرالي الأمريكي ومعدلات النمو في الاقتصاد الأمريكي، حيث عرفت أعلى معدلات النمو من 8.2- إلى 3.9 تطبيق عمليات شراء أصول بقيمة 1.25 ترليون دولار في QE1، وللمحافظة على معدلات قوية نسبياً تم إطلاق QE2 و QE3، والجدير بالذكر أنه حتى خلال هذه الفترات تم تسجيل معدلات منخفضة بشكل كبير في بعض السداسيات، غير أنه ومع انتهاء المرحلة الثالثة احتفت هذه المعدلات تماماً وبقيت المعدلات موجبة، ما يدعونا للقول أن هذه السياسات كانت ناجحة بشكل كبير في الو.م.أ وحققنا الأهداف المسطرة.

المطلب الثاني: مخاطر تبني سياسة التيسير الكمي

الفرع الأول مفهوم التيسير الكمي:

يعتبر التيسير الكمي أداة غير تقليدية للسياسة النقدية حيث يقوم البنك المركزي بتخفيض القيود المفروضة على الكميات المصدرة من النقود واستخدام هذه الأخيرة في شراء أوراق مالية (السندات الحكومية) لتضاف إلى محفظة الأصول التي يمتلكها فيرتفع جانب الأصول في ميزانية البنك المركزي وتسجل النقود المصدرة في جانب الالتزامات ومن مبررات استخدام هذه الأداة هو أن السيولة التي تحصل عليها المصارف التجارية من البنك المركزي لا تصل إلى القطاعات الاقتصادية المختلفة بل تقوم هذه المصارف بشراء سندات حكومية آمنة وقل خطورة، فعندما يقوم البنك المركزي بشراء السندات الحكومية فإن سعرها يرتفع وينخفض العائد عليها (وذلك لأن سوق السندات يقوم على عنصرين هما السعر والعائد. فعندما يرتفع السعر يقل العائد فالذي تفعله المصارف المركزية هو أنها تكثف من عمليات الشراء ليرتفع السعر ويقل العائد)، وبذلك تفقد السندات الحكومية بريقها وتقوم المصارف بالتخلص منها وتبدأ البحث عن خطوط ائتمان أخرى وقطاعات اقتصادية أخرى وهو ما يعرف بتمويل الاقتصاد الحقيقي وبالتالي يتحول مسار السيولة مرة أخرى.

فالتيسير الكمي يعتبر من احداث ابتكارات السياسة النقدية، حيث انتشر هذا المصطلح بشكل كبير في الأوساط الاقتصادية والإعلامية بعد الأزمة المالية العالمية 2008، وقد تعددت التعريفات التي حاولت وصف المصطلح بدقة، ومن بين هذه التعريفات نجد:

1. التيسير الكمي سياسة نقدية غير تقليدية يتم من خلالها شراء الموجودات المالية من طرف البنوك المركزية لزيادة التدفقات المالية إلى الاقتصاد بهدف المحافظة على معدلات فائدة في السوق عند المستوى المحدد والمستهدف¹.

¹ عبد العزيز شويش عبد الحميد، بشرى عبد الباري أحمد، التسهيل الكمي ودوره في السياسة النقدية، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية،

2. التيسير الكمي سياسة نقدية غير تقليدية تستخدمها البنوك المركزية لتنشيط الاقتصاد القومي عندما تصبح السياسة النقدية التقليدية غير فعالة.¹
3. التيسير الكمي شكل غير تقليدي للسياسة النقدية يقوم فيه البنك المركزي بخلق النقود الكترونياً لشراء أصول مالية كالسندات الحكومية، وتهدف هذه العملية إلى إحداث زيادة مباشرة في إنفاق القطاع الخاص، وإعادة التضخم إلى مستوياته المستهدفة.²
4. التيسير الكمي هو أسلوب يستخدمه البنك المركزي لدعم الاقتصاد وزيادة نشاطه في الحالات التي تفقد فيها السياسات النقدية التقليدية فعاليتها، فيشتري البنك المركزي مجموعة من الأصول بهدف رفع حجم المال المتوفر في القطاع الاقتصادي.³
5. التيسير الكمي إستراتيجية طارئة للسياسة النقدية، تقوم على تخفيض معدلات الفائدة إلى مستوى قريب من الصفر، ثم شراء مجموعة من الأصول المالية عن طريق ضخ كميات ضخمة من السيولة في الأسواق، وذلك لتشجيع الاستهلاك والاستثمار الكليين لتحفيز النمو الاقتصادي.⁴
6. التيسير الكمي هو ممارسة يقوم بها البنك المركزي عند محاولته للحد من تأثير الركود الاقتصادي على الأنشطة الاقتصادية الحقيقية، عن طريق إصدار فائض من النقود (إصدار كمية جديدة من النقود وطرحها في الاقتصاد دون مقابل)، وقد تم استخدام هذا الأسلوب في بداية القرن الحادي والعشرين عندما تم استخدام التيسير الكمي للتخفيف من اثر الأزمة المالية 2009 – 2008 من قبل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والمملكة المتحدة.⁵

الفرع الثاني خصائص التيسير الكمي

للتيسير الكمي مجموعة من الخصائص فذكر أهمها كالآتي:⁶

1. التيسير الكمي خطة طويلة الأجل تتضمن استخدام عدة أدوات، وهو ليس أداة واحدة كما وصفته بعض التعريفات.

¹ Argeirisirs dotter, k.(2014) quantitative easing, economic and-fainanceial effects of an unconventional monetary, colenhagen rusines school, 8, denmark

² Bank of england (2018-07-07) monetarypolicy, récupéré sur bank of england

³ مجد مالك خضر، فعالية الاسيااسة النقدية التقليدية، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد 26، العدد 101، 2018، ص 14.

⁴ فراس دبا، إجراءات التيسير الكمي للولايات المتحدة الأمريكية في الأسواق الناشئة، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلاقات الاقتصادية الدولية، سوريا، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة حلب، 2018، ص 18-76.

⁵ نفس المرجع، ص 5.

⁶ مطاي عبد القادر، راشد فتيحة، سياسة التيسير الكمي كأسلوب لإدارة السياسة النقدية في ظل الأزمات، مجلة رؤى اقتصادية (العدد 11)، 11

ديسمبر 2016، ص 14-16

2. يقتصر استخدام التيسير الكمي على الحالات المستعصية كالأزمات المالية والاقتصادية، وهو ما حدث مع المصارف المركزية الأربعة الكبرى بعد أزمة 2008.
3. تضم الأصول المالية سندات دين حكومية، وأخرى خاصة كالسندات المدعومة برهون عقارية وديون المؤسسات المالية.
4. يعد تخفيض معدلات الفائدة هدفا مرحليا يتوسط العلاقة بين التدخل في السوق المالية عبر مراحل السوق المفتوحة وتحقيق الهدف الاقتصادي النهائي بدعم مؤشرات الاقتصاد الكلي، التي يأتي في مقدمتها تخفيز النمو الاقتصادي.

الفرع الثالث قنوات انتقال آثار التيسير الكمي في الاقتصاد:

تستخدم البنوك المركزية إستراتيجية التيسير الكمي عبر شراء الأصول المالية بكميات كبيرة ضمن إطار عمليات السوق المفتوحة، فعمليات الشراء هذه تسبب حدوث زيادات في العرض النقدي، حيث لم يبقى لدى البنك المركزي مسوي استهداف زيادة المعروض النقدي بعد وصول معدلات الفائدة إلى أدنى مستوى ممكن، فالتوسع النقدي الذي يتم عبر التيسير الكمي يمكن أن يؤثر في تحفيز النشاط الاقتصادي من خلال عدة قنوات، يمكن ذكر أهمها كالآتي:¹

1 قناة توازن المحافظ المالية: حيث تقوم على فرض أن الأدوات المالية ليست بديلة لبعضها البعض بشكل مطلق في محافظ المستثمرين، وبالتالي فإن التغيرات في صافي العرض المتاح من هذه الأدوات للمستثمرين يؤثر على معدل العائد الذي تحققه وكذلك على تلك الأدوات المالية البديلة لها. فقيام البنك المركزي بشراء السندات طويلة الأجل تؤدي إلى تقليل معدلات العائد عليها نتيجة لانخفاض العرض وبالتالي ارتفاع أسعارها الأمر الذي يدفع المستثمرين إلى شراء سندات مشابهة في الخصائص من حيث المخاطرة ومدة الاستحقاق وهو ما يخفض من معدل العائد على الأصول الأخرى أيضا مما يزيد من حجم الإقراض.

2 قناة الندرة: إن الزيادة في شراء الأصول طويلة الأجل والمتمثلة أساسا في المسندات الحكومية يؤدي إلى ارتفاع أسعارها في مقابل انخفاض أسعار الأصول الأخرى وثبات العائد يؤثر على عرض السندات وهذا ما يسهم في الاتجاه نحو الاستثمار في الأصول قصيرة الأجل والاستثمار في الاقتصاد الحقيقي خاصة، وتعتبر هذه القناة جزء من قناة الحفظ إلا أنها تضم الأصول طويلة الأجل فقط.

¹ العشي وليد، صديقي أحمد، تجربة التيسير الكمي في الجزائر، مجلة اقتصاديات المال والأعمال (العدد 6)، جوان 2018، ص ص 256-263

3 **قناة التحذير:** تشير هذه القناة على ضرورة تغطية الاقتصاد الحقيقي مستقبلا الكمية النقود المطبوعة في الاقتصاد الحالي أي أنه على سياسة التيسر الكمي أن تكون فاعلة في الاقتصاد مستقبلا بحيث تؤثر بشكل ايجابي وبالشكل المطلوب، أي يجب على سياسة التيسير الكمي أن تخفض أسعار الفائدة طويلة الأجل فعليه زيادة شراء الأصول طويلة الأجل وهذا ما يدفع أسعار الفائدة إلى الانخفاض وعلى هذه السياسة أن تكون فعالة على المدى البعيد ما يؤثر على الاقتصاد الحقيقي مستقبلا وهكذا يكون البنك المركزي قد قام بدوره بفعالية.

4 **قناة السيولة:** من خلال قيام البنك المركزي بتوفير السيولة للبنوك في مقابل الأصول طويلة الأجل ما يسهم في إقبالهم على زيادة تقديم القروض للمستثمرين من أفراد وشركات.

5 **قناة التضخم:** إن ضخ الميولة من قبل البنك المركزي يؤدي إلى زيادة التضخم المتوقع في المستقبل وهذا ما يحفز المستثمرين على الاستثمار في الوقت الحالي.

6 **قناة علاوة الأمان:** زيادة الطلب على علاوة الأمان المدفوعة على الأصول طويلة الأجل في السوق يخفض الطلب على هذه الأصول وهذا ما يخفض من الأصول طويلة الأجل المكونة لمحفظة المستثمرين، وبتطبيق سياسة التيسير الكمي تنخفض عرض علاوة الأمان بسبب انخفاض عرض الأصول طويلة الأجل وبالتالي توجه المستثمرين نحو الاستثمار في الاقتصاد الحقيقي باعتباره أكثر أمانا.

7 **قناة علاوة الخطر المدفوعة مسبقا:** يقوم البنك المركزي بخفض علاوة الخطر المدفوعة مسبقا على السندات طويلة الأجل وبالتالي ينخفض الطلب على هذه السندات وزيادة الطلب على السندات قصيرة الأجل مما يخفض في سعر الفائدة طويلة الأجل

8 **قناة خطر عدم السداد:** تعمل سياسة التيسير الكمي على خفض خطر عدم السداد من قبل المستثمرين من خلال تخفيض عرض علاوة خطر عدم السداد المطلوبة من طرف المستثمرين مما يخفض في العائد على الأصول المالية¹.

الفرع الرابع أهداف سياسة التيسير الكمي:

من بين أهداف سياسة التيسير الكمي نذكر ما يلي:²

¹ علي صاري، السياسة النقدية غير التقليدية، الأدوات والأهداف، المجلة الجزائرية للعملة والسياسات الاقتصادية، العدد 4، 2013، ص 61-62.

² نفس المرجع.

1. التأثير في معدل الفائدة طويل الأجل: قيام البنوك المركزية بشراء الأصول طويلة الأجل بسبب انخفاض المعروض منها من قبل المستثمرين، إذا افترضنا ثبات الطلب المتزايد عليها من خلال سياسة التيسير الكمي، مما يساهم في ارتفاع أسعار الأصول طويلة الأجل وانخفاض معدلات الفائدة طويلة الأجل.
2. التقليل من مخاطر أسعار السندات: حيث تتعرض أسعار المستندات الخطر التغيرات في سعر الفائدة وذلك من خلال طول مدة العقد، ولهذا فمن أهم الاعتبارات البرامج التيسير الكمي هو التقليل من هذه المخاطر على السندات خاصة منها السندات السيادية التي تؤثر إيجابا على العائد من السندات التجارية والاستثمارية، هذا ما يشجع المستثمرين على تداولها وخلق سيولة مناسبة في السوق.
3. تحييد الإفلاس وعدم الوفاء بالالتزامات المالية: يعتبر الإفلاس وعدم قدرة المفترضين على الوفاء بالتزاماتهم المالية اتجاه المقرضين من أهم مظاهر الأزمات المالية، إلا أن تبني سياسة التيسير الكمي يعمل على تحييد هذا الأثر وفق ما يوفره كخطة إنقاذ مالية للمؤسسات القابلة للإفلاس والحفاظ على أصولها من الانهيار، واستعادة الثقة المصرفية للأسواق المالية والحد من انتقال تداعيات ذلك إلى مناطق أخرى من العالم في ظل العولمة المالية وترابط الأسواق المالية العالمية.

المطلب الثالث: الآثار الإيجابية والسلبية لتمويل غير التقليدي

ترداد المشكلات الاقتصادية تعقيدا ويتعمق أثره في الدول والمجتمعات وذلك مع تطور الاقتصاد العالمي وتزايد وانتشار مظاهر العولمة وترابط الأسواق وانتشار المنافسة بين الدول والمؤسسات ولا سيما متعددة الجنسية معها، وأيضا مشاكل التمويل المصاحبة لانخفاض أسعار النفط التي باتت شغل العديد من دول الأوبك.

حيث إن أثر تلك المشكلات من التمويل ظهرت أولا في القطاع المالي والنقدي إذ تقع على عاتق البنوك المركزية مهمة إدارة السياسة النقدية بأساليب متجددة ومبتكرة، وذلك في ضوء عجز الأساليب التقليدية عن مجابهة مشكلات متجددة بعوامل متغيرة وفي هذا السياق ظهرت مشكلة التمويل غير التقليدي الذي وجب تطبيقه على اقتصاديات الدول المتضررة من انخفاض أسعار النفط وكانت الجزائر أحدهم، فقد لجأت الحكومة الجزائرية إلى تطبيق هذا النوع من التمويل في وقت رفض الكثير من الاقتصاديين لهذا النوع، لأنه يجب أن تصاحب آليات وبرامج يجب أن تكون مدروسة بدقة حتى لا تحدث مضاعفات أخرى لا يمكن السيطرة عليها، ويصبح من الصعب التحكم فيها كارتفاع معدلات التضخم والتي باتت خطرا مهددا لأمن اقتصاد الوطني واقتصاد العالمي ككل.

وعليه يمكن طرح التساؤل الجوهرية: "هل التمويل غير التقليدي آلية جديدة لمواجهة أزمة أم خطر محققا بالاقتصاد الجزائري؟"

الفرع الأول ماهية التمويل:

إن التمويل يعتبر من الطرق الواجبة عند تعرض إلى ضائعة مالية يكون من الصعب تجاوزها سواء على مستوى المؤسسة أ على مستوى الدولة ككل، فالتمويل قد يكون ذاتيا أو خارجيا وذلك حسب الحاجة وقدرة على تلبية الحاجات.

أولا مفهوم التمويل وأهم عوامله الواجب أخذها في الحسبان

1- مفهوم التمويل:

تعريف التمويل: "على انه مجموعة من الأسس والحقائق التي تعامل في تدبير الأموال وكيفية استخدامها سواء كانت هذه الأموال تخص الأفراد أو منشآت الأعمال أو الأجهزة الحكومية"¹

2- العوامل الواجب أخذها في الحسبان لإقرار أي من مصادر التمويل يمكن اللجوء إليها:

يجب الأخذ في الحسبان العوامل الآتية عند مقارنة البدائل التمويلية لاختيار المصدر التمويلي المناسب:²

- التكاليف الخاصة بكل مصدر

- مستوى هامش الربح لكل مصدر بالمقارنة بتكلفته الخاصة بالقروض أو الأسهم الممتازة

- مستوى المديونية بالمقارنة بالحد الأقصى المقبول

- تأثير المصدر التمويلي على الشركة

- درجة فقدان الرقابة

- الأخذ في الحسبان الفائض النقدي لكل بديل

- درجة الاستقرار في المبيعات و الأرباح

- القيود أو الشروط المفروضة في حالة القروض.

-

¹ يوسف حسن يوسف، التمويل في المؤسسات الاقتصادية، دار التعليم الجامعي، مصر، 2012، ص 210

² عبد الاغفار الحنفي، أساسيات التمويل والإدارة المالية، الدار الجامعية، مصر، 2001.

يلاحظ مما سبق أنه ينبغي على الشركة تفضيل التمويل عن طريق حقوق الملكية لعدة أسباب:¹

- انه يترتب على ذلك تخفيض نسبة المديونية وبذلك يقوي أو يرفع معدل تغطية الأعباء الثابتة

- انه يترتب على ذلك زيادة قيمة حقوق الملكية وبالتالي قيمة الشركة

استخدام هذا المصدر في التمويل يؤدي إلى تخفيف تكلفة الأموال مما ينعكس أثر ذلك في تخفيض تكلفة معدل الرفع المالي.

تانيا الإجراءات التي يجب اتخاذها في ظل التمويل غير التقليدي

هناك مجموعة من الإجراءات يجب أخذها في الحسبان بعد اعتماد على التمويل غير التقليدي هي:

أولا تحكّم في النفقات وتحسين التحصيل وتسيير أملاك الدولة

يتمحور مسعى الحكومة في جانبه المتعلق بإعادة التوازنات المالية العمومية في ثلاث محاور رئيسية، تشمل التحكّم في النفقات العمومية وتحسين عملية تحصيل الموارد الجبائية العادية وكذا تحسين تسيير أملاك الدولة. وتؤكد وثيقة مشروع المخطط على مواصلة الحكومة مسعى إعادة توازن ميزانية الدولة من خلال الاعتماد على خارطة الطريق التي صادق عليها مجلس الوزراء جويلية 2016، والتي تضمنت عدة إصلاحات، تخص إصلاح الإدارة الجبائية لتحسين التحصيلات وإرساء الجباية المحلية وتسيير يمتد على سنوات لميزانية الدولة وعقلنة النفقات العمومية من خلال التقليل إلى أدنى حد في نفقات التسيير، فضلا عن إصلاح سياسة الدعم العمومي. في هذا الإطار، يشير مخطط الحكومة إلى أنه بهدف إعادة توازن الميزانية ومواجهة الصعوبات التي تواجهها، سيتم اللجوء الاستثنائي لمرحلة انتقالية، حددت مدتها ب5 سنوات للتمويل غير التقليدي، لاسيما التمويل المباشر للخزينة من طرف بنك الجزائر بغية الحفاظ على ديناميكية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

تانيا توجيه التمويل غير التقليدي حصريا لميزانية الاستثمار

وسيوجه الإجراء الاستثنائي المتعلق بالتمويل غير التقليدي، طبقا لوثيقة المخطط، بشكل حصري نحو ميزانية الاستثمار للدولة وليس نحو نفقات التسيير»، حيث سيسمح هذا التوجه إلى الاستجابة بشكل عقلاي لحاجيات التنمية البشرية ولأنجاز المنشآت ومرافقة التطور والتنمية، وفقا لنفس المصدر.

¹ عبد الاغفار الحنفي، أساسيات التمويل والإدارة المالية، المرجع السابق، ص 120.

كما يرمي هذا الإجراء الذي سيتم تبنيه في إطار مشروع القانون المعدل لقانون النقد والقرض الذي صادق عليه مجلس الوزراء الأخير، إلى السماح لبنك الجزائر بإقراض الخزينة العمومية مباشرة، وذلك بغرض تمكين الخزينة من مواجهة العجز في ميزانية الدولة وتحويل بعض ديونها لدى بنوك أو مؤسسات عمومية ومنح موارد للصندوق الوطني للاستثمار لكي يتسنى له الإسهام في التنمية الاقتصادية. وكان رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، أكد في تعقيبه على هذا المشروع بأن التمويل غير التقليدي سيسمح لبلدنا بتفادي توقف مسار تنميته، مشيراً إلى أن «اللجوء بكل سيادة إلى التمويل الداخلي غير التقليدي يهدف إلى تفادي تراجع النمو الذي قد يكون خطيراً ليس فقط اقتصادياً بل اجتماعياً أيضاً». كما يتطلب التحكم في النفقات العمومية عصرنة تسيير الميزانية من أجل التوصل إلى برمجة تمتد على عدة سنوات ومواصلة عقلنة نفقات التسيير الدولة لتغطيتها الجباية العادية فقط. وسيتمكن تطبيق هذين المسحيين (التمويل غير التقليدي والتحكم في النفقات العمومية) من إبعاد خطر أي انفلات تضخمي، حسب وثيقة المخطط.

ثالثاً : عقلنة الدعم العمومي وتنويع الخدمات البنكية

وستعتمد الحكومة أيضاً ضمن مسعاها الرامي للتحكم في نفقات الميزانية على عقلنة النفقات العمومية المتعلقة بالدعم لصالح الشعب، حيث يشير مخططها في هذا الصدد إلى أن هذه العقلنة تتوقف فيما يخص الدعم المباشر على تحضير مخططها في هذا العدد إلى أن هذه العقلنة تتوقف فيما يخص الدعم المباشر على تحضير جيد للملفات المتعلقة بها متبوعة بتشاور مع الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين ثم مع البرلمان، كما ستعمل الحكومة على تحسين تحصيل الجباية العادية من خلال عصرنة الإدارة الجبائية وتطوير الجباية المحلية ووضع إجراءات جديدة تسمح للإدارة الجبائية بتحصيل أسرع لمستحقاتها، خلال عمليات التصحيح الضريبي، فضلاً عن تطوير نظام الرصد ومعاينة المحتالين. أما فيما يتعلق بمحور تحسين تسيير أملاك الدولة، فهو يتعلق أساساً بجعل استكمال عمليات مسح الأراضي وعصرنة إدارة أملاك الدولة من أولويات الحكومة، الرامية إلى تطوير عائدات الدولة وتسهيل الصفقات العقارية للمواطنين وكذا حصول المتعاملين على العقار.

من جهتها، تشمل العمليات المقررة في إطار إصلاح وعصرنة المنظومة البنكية تكييف الإطار التشريعي والتنظيمي الذي يؤثر هذا النشاط، ومواصلة عصرنة أنظمة الدفع وتعزيز الأنظمة المعلوماتية للبنوك وتخفيض أجال دراسة ملفات القروض من خلال تطبيق لامركزية اتخاذ القرار وتطوير سوق القرض.

الفرع الثاني: الحلول الواجب تطبيقها لتقليل من مخاطر التمويل غير التقليدي على الاقتصاد الجزائري

إن التمويل غير التقليدي ليس مؤمنا بما فيه الكفاية لذا سيصاحب ه بعض المخاطر التي يمكن التحكم فيها إن وجدت إستراتيجية جيدة لتطبيقه، فهو خيار جيد للحكومات المتقدمة التي تعرف كيفية الصحيحة لتطبيقه، كما انه عامل لها ثر كبير على اقتصاديات العالمية.

أولا التمويل غير التقليدي ليس الحل الأفضل للجزائر:

انتقد صندوق النقد الدولي، بشدة لجوء الحكومة الجزائرية إلى التمويل غير التقليدي كحل لسد العجز في الخزينة العمومية، وأكد على أن التجارب العالمية أثبتت أن هذا الحل لم يكن على الإطلاق الخيار المناسب والأفضل، نظرا إلى تأثيراته الكبيرة على احتياطات البنك المركزي وارتفاع معدلات التضخم.

وقال مسئول قسم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في صندوق النقد الدولي (FMI) جهاد أزغور أن الجزائر أقدمت على اتخاذ جملة تدابير بعد تراجع أسعار النفط ما ساهم في تقليص العجز، واعتبر أن ما قامت به الجزائر كان أمرا جيدا ساهم في تراجع العجز في ميزانية الدولة.¹

وأوضح جهاد أزغور أن الجزائر تكيفت سريعا في الإطار الجديد لأسعار وأسواق النفط العالمية، وأدى ذلك حسبه إلى تحسن في أوضاع الميزانية العامة والحساب الجاري.

وعرج مسئول قسم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في صندوق النقد الدولي على قضية التمويل غير التقليدي الذي أقرته الحكومة، واعتبره خطرا على احتياطات البنك المركزي (بنك الجزائر) واستقلالته وأيضا مساهمته في ارتفاع معدلات التضخم.

وفي هذا الإطار، قال تمويل العجز بالاعتماد على تمويل من المصرف المركزي.... التجارب الأخرى عبر العالم أثبتت أن عملية تمويل العجزات من قبل المصرف المركزي ليست هي الحل الأفضل نظرا إلى تأثيرها على احتياطات البنك المركزي (السيولة النقدية) ونظرا لتأثيرها على التضخم (ارتفاع معدلات وأكد، جهاد أزغور، في رده على سؤال للشروق دائما أن هناك آليات أخرى كان بإمكان الحكومة الجزائرية اللجوء إليها لتمويل سد العجز، وهي آليات (لم يذكرها) أفضل وانعكاساتها أقل وتساهم في المحافظة على استقلالية البنك المركزي والتحكم في معدلات التضخم.

¹ يوميات وجرائد طباعة أوراق النقد في الجزائر بين حل الأزمة المالية، سبتمبر 2017

وفي تعليقه على الإجراءات المتخذة من طرف الجزائر بعد الصدمة النفطية، قال مسئول (FMI) إن الحكومة وبعد تراجع أسعار النفط قامت بمجموعة إجراءات ما ساهم في تقليص العجز، معتبرا أن ما تم اتخاذه من إجراءات كان جيدا وساهم حسبه في تراجع العجز في ميزانية الدولة¹.

ثانيا مخاطر التمويل الداخلي غير التقليدي لما يطبق في الجزائر:

وأخيرا لحسن الحظ الجزائريين وجدت الحكومة مخرجا يبدو سحرها التمويل العجز في الميزانية و مواصلة الإنفاق على البرامج المختلفة. لقد وجدت طريقة جديدة لتمويل الخزينة العمومية وسمتها طريقة التمويلات الداخلية غير تقليدية وتقول أنها ستلجأ إليها بصفة استثنائية و انتقالية لمدة 5 سنوات فقط، وتقول الحكومة أنها لم تخترع هذه الطريقة من عندها فالحكومة الأمريكية سبقت وأن لجأت إلى هذا النوع من التمويل الميزانيته الموجهة أزمة 2008 التي مكنتها من تفادي انهيار الاقتصاد. ولكن في هذا النوع من التمويل توجد بعض المخاطر والتي تتمثل فيما يلي:²

1- التمويل الداخلي غير التقليدي يخلق الدين الحكومي:

كأي شركة خاصة، تجمع الحكومة إيرادات تستخدمها في الإنفاق ومثلما تمر الشركات الخاصة بفترات تزداد فيها النفقات عن الإيرادات، تشهد الحكومة فترات مشابهة. فقد تود الحكومة أن تنفق على البرامج الاجتماعية للإسكان أو الصحة أو التعليم وغيرها نقودا أكثر مما تجمعها من الضرائب وعندما تنفق الحكومة أكثر مما تجمع من ضرائب، فإنها تواجه عجز الميزانية. يقيس عجز الميزانية الفرق بين النفقات والإيرادات خلال فترة زمنية محددة. فعجز الميزانية في عام 2017 مثلا يبين الفرق بين إيرادات هذا العام ونفقاته.

ولمواجهة العجز في الميزانية تلجأ الحكومة إلى الاقتراض ويتشكل هكذا الدين الحكومي، وفي الولايات المتحدة بلغ إجمالي الدين الحكومي لما وصل ترامب للسلطة 20 تريليونات دولار (20 ألف مليار دولار) وكان أوباما خلال عهده حدث 9 تريليونات دولار (9000 مليار دولار) كديون حكومية جديدة أي أن الرئيس أوباما ترك الولايات المتحدة و بها ديون داخلية إضافية تسبب فيها هو من خلال برامج الإنفاق وصلت 9 تريليونات دولار. الخزينة الأمريكية هي الذراع المالية للحكومة الفيدرالية، تجمع الخزينة الضرائب وتنفق النقود. وعندما لا تكفي أموال الضرائب تلجأ الحكومة الفيدرالية إلى اقتراض أموال من المقرضين من القطاع الخاص عن

¹ إصلاح مالي وبنكي وجبائي ولجوء استثنائي للتمويل غير التقليدي يومية المساء، 10 سبتمبر 2017، تاريخ التصفح، 12 سبتمبر 2020، الموقع الإلكتروني، www.el/massa.com/dz

² مصطفى راجعي، مخاطر التمويل الداخلي غير التقليدي لما يطبق في الجزائر يومية أفلام الجزائر 24، 11 سبتمبر 2017، تاريخ التصفح، 15 فيفري 2018

طريق بيعهم سندات خزانة (قروض سنديّة) وهي أوراق يحصل من يشتريها من الخزانة الأمريكية على فوائد إضافة إلى القرض الأصلي بعد مدة محددة.

عندما تقترض الحكومة أموالاً من المقرضين يبيعهم سندات حكومية تكون ملزمة بدفع فائدة لهم. ومع زيادة عجز الموازنة تزداد أيضاً خدمة الديون على الحكومة. وإذا انخفضت معدلات الفائدة ستكون الحكومة مرتاحة و إذا ارتفعت معدلات الفائدة ستكون الحكومة في وضعية صعبة. وفي الولايات المتحدة الناس دائماً يعبرون عن سخطهم من ضخامة مبلغ الدين الحكومي لأن مدفوعات الفائدة تمثل أكبر أوجه الإنفاق الحكومي التي لا تترك وراءها سوى القليل من المال لتمويل برامج الحكومة الأخرى.

2- بخطر التضخم الناتج عن التمويل الداخلي غير التقليدي:

قالت الحكومة الجزائرية أنها ستلجأ للتمويل الجديد بصفة استثنائية ولمدة 5 سنوات لأنها تدرك مخاطر التضخم الذي ينتج من طبع نقود جديدة لسد العجز في الميزانية ومواصلة الإنفاق على الشعب حيث سترتفع الأسعار وتنخفض القدرة الشرائية للمواطن والمستثمرون الوطنيون أو الأجانب الذين سيقترضون الحكومة الجزائرية في المستقبل من خلال شراء السندات الحكومية (القروض السنديّة) سينتهون لمسألة التضخم وارتفاع الأسعار وسيصرون على أن تكون الفوائد عالية على تلك السندات لأنهم يعرفون أن القدرة الشرائية للدينار ستتنخفض تدريجياً.

فعندما ترغب الحكومة الجزائرية في المستقبل في إنفاق مبالغ طائلة من المال لتمويل حرب لا قدر الله - لا يمكنها أن تجمع من الضرائب إلا مبلغاً محدوداً. بعدها يمكن أن تجمع قدر آخر عن طريق الاقتراض. وعندها، إن كانت لا تزال راغبة في إنفاق مزيد من النقود، فإنها ستلجأ إلى طبع نقود جديدة.

لنفترض أن الحكومة تريد إنفاق 6 ملايين دولار في حين أن إيراداتها الضريبية هي 2 مليار دولار فقط. تستطيع الحكومة اقتراض 4 مليار دولار الباقية ببيع سندات الخزينة. لكن قد يشعر المستثمرون بالقلق إزاء ضخامة المبلغ، وربما يطالبون بمعدل أعلى كثيراً من المعتاد. علاوة على ذلك، قد يعترض الجمهور على مثل هذا العجز الهائل (كجزء من إجمالي الموازنة) ويصرون على أن تخفض الحكومة نفقاتها، وفي ظل هذا المأزق قد تقترض الحكومة مليار دولار فقط، ثم تلجأ إلى سك نقود جديدة بقيمة 3 ملايين دولار كي تتمكن من تغطية نفقاتها.

وهنا تستغل الحكومة وضعها بوصفها المحتكر الأوحده لمنظومة النقد لتطبع نقوداً جديدة، وكل ما تحتاج إليه الحكومة هو طباعة البنك المركزي نقوداً جديدة و إقراضها لوزارة المالية التي تنفقها فيما بعد على برامجها المختلفة.

3- إيجابيات وسلبيات التي تنجم عن طبع النقود:

إن طباعة نقود دون أن يكون لها غطاء يؤدي إلى نتيجة أساسية واحدة، هي ارتفاع الأسعار، حيث يزيد المعروض النقدي دون أن يقابله زيادة موازية في السلع والخدمات، هذه هي النتيجة الأساسية.

ولكن يوجد آثار سلبية أخرى على الاقتصاد ككل قد تؤدي إلى انهيار العملة كلية ومن ثم انهيار الاقتصاد ككل، وفقدان الناس ثقتهم في العملة. و هذا يؤدي إلى إحداث موجة من التشاؤم تؤدي إلى أن يقوم الناس بالتخلص مما لديهم من هذه العملة وشراء عملات أجنبية، والذي يؤدي إلى مزيد من انخفاض قيمتها، وفي النهاية يؤدي إلى انهيار قيمتها ومن ثم انهيار الاقتصاد ككل.

ومن جهة أخرى، فإن طباعة المزيد من النقود قد يكون أحد أدوات السياسة الاقتصادية لإنعاش الاقتصاد والحث على زيادة الإنتاج. وتستخدم هذه الأداة فقط عندما يكون الاقتصاد في حالة نمو وليس في ركود، حيث تكون النقود بمثابة دماء جديدة تضخ في شرايين الاقتصاد القومي مما يؤدي إلى انتعاشه، حيث في هذه الحالة، يؤدي طباعة المزيد من النقود إلى خفض الأسعار، ومن ثم إقبال أصحاب رؤوس الأموال على الاستثمار في هذا البلد لرخص أسعاره، فيزيد الإنتاج تبعاً لذلك. وبزيادة الإنتاج يزيد المعروض من السلع والخدمات، مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار مرة أخرى.

ومن نافلة القول، واستكمالا للموضوع، فإن الغطاء للعملة لا يعني بالضرورة غطاء من المعادن النفيسة فقط كما كان متبع في الماضي، ولكن يعني أيضا غطاء من زيادة الإنتاج.¹

الفرع الثالث: البدائل المقترحة لتفادي مخاطر التمويل غير التقليدي:

إن الحل اليوم يكون في فتح العديد من الملفات الاقتصادية العالقة، وبعث إصلاحات عميقة في مفاصل الاقتصاد الوطني من خلال:²

- توحيد الرؤية الاقتصادية ببعث وزارة اقتصاد توجه السياسة الاقتصادية مجال التجارة، الصناعة والمناجم، الفلاحة والطاقة.

- الاهتمام بقطاع الفلاحة والاعتماد على الحلول العلمية لزيادة إنتاجية الأراضي الجزائرية التي تعتبر الخصب على مستوى البحر الأبيض المتوسط

¹ عبد الحكيم، ما هي المشاكل الاقتصادية التي تستتج عنها في حالة إن تم طباعة عملة الدولة دون وجود غطاء كافي للمقدار المالي الذي سيتم طباعة الموقع الإلكتروني <https://www.bayt.com/en/specialities/q/84586> تاريخ التصفح 22 أوت 2020

² عمر هارون، هل يكفي طبع النقود للخروج من الأزمة الاقتصادية يومية الحوار، 10 أكتوبر 2017 تاريخ التصفح 22 أوت 2020، على الساعة

- تقليل القيود على دخول رؤوس الأموال من الخارج، خاصة بالنسبة للمهاجرين الذين يعانون لإدخال أموالهم.
- مراجعة السياسات القطاعية خاصة القطاعات المستهلكة للأموال، كقطاع السكن والأشغال العمومية.
- عقلنة استعمال الاحتياطي النقدي الذي يبقى أمل الجزائريين في المحافظة على التوازنات الاقتصادية الكبرى للجزائر خلال السنتين القادمتين، والذي إن استمرت وتيرة استغلاله كما هي عليه، سيتدنى إلى أقل من 50 مليار دولار مع نهاية السنة.
- إعادة النظر في النظام المصرفي الجزائري الذي يعاني من الثقل والبطء وغياب الديناميكية الناتجة عن النمط التقليدي الذي يسير به، وغياب التقنيات التكنولوجية الحديثة في مجال الدفع الإلكتروني.
- الإبقاء على قاعدة 49-51 في القطاعات الإستراتيجية فقط، والتخلي عنها في باقي المجالات لفتح السوق الوطنية على رأس المال الأجنبي والتكنولوجيا المتقدمة.
- إعادة ضبط دور الدولة وتحويلها تدريجيا لدولة ضابطة مراقبة للسوق، والتحكم في السوق غير المنظم، لأجل استرجاع ما يفوق 50 مليار دولار المتواجدة خارج الجهاز المصرفي، والتي سيتسبب توجيهها إلى سوق العملة غير المنظم إلى انهيار تاريخي للعملة
- تقديم دراسات محلية على مستوى الولايات والبلديات من أجل تحديد الحاجات التنموية ومحاولة توفير الإمكانيات اللازمة لتنمية محلية مستدامة، ومنح البلديات الحق في التفاوض حول الاستثمارات الصغيرة التي لا تتجاوز 1 مليار دينار
- محاربة الفساد الإداري وترقية الخدمات الإلكترونية لمحاربة البيروقراطية التي جمدت الاستثمار على مستوى الولايات.¹

تملك الجزائر اليوم مساحة مناورة محدودة اقتصاديا قد لا تتجاوز السنتين، فإما أن نستغل هذه الفرصة ونغتنيها بشكل حقيقي من خلال إرادة سياسية حقيقية، تترجم من خلال خطة اقتصادية متكاملة، تنظم الاقتصاد الوطني وتعيد ترتيب أوراقه، أو لتتحمل تبعات انهيار الاقتصاد الوطني في آفاق 2020.

¹ عمر هارون، هل يكفي طبع النقود للخروج من الأزمة الاقتصادية يومية الحوار، 10 أكتوبر 2017 تاريخ التصفح 22 جوان 2020، على الساعة 13.00

استعراض التجارب الدولية في تطبيق سياسة التيسير الكمي

1 . التجربة اليابانية:

يعتبر بنك اليابان أول بنك اتبع سياسة التيسير الكمي وذلك في أعقاب انفجار اقتصاد الفقاعة المالية في اليابان في عام 1990 م، ضعف النشاط الاقتصادي وأسعار السلع الاستهلاكية، وحدث الانكماش في مستوى النمو الاقتصادي؛ ما دفع بنك اليابان إلى تخفيض سعر الفائدة إلى الصفر بحلول عام 1999 م، غير أن هذه العملية لم تأتي بالنتائج المرجوة او في مارس 2001، و نتيجة استمرار انخفاض أسعار السلع الاستهلاكية، وضعف النظام المصرفي، واحتمال تجدد الركود في أعقاب انهيار فقاعة تكنولوجيا المعلومات العالمية، دفعت البنك المركزي الياباني لإطلاق سياسة التيسير الكمي.¹

قام البنك المركزي الياباني بالخطوات التالية لتطبيق سياسة التيسير الكمي:

- رفع الحساب الجاري من 5 تريليون ين الى 35 تريليون ين خلال 4 سنوات (2001-2004)؛
- شراء ما يعادل 5 تريليون ين من الاصول طويلة الأجل في اكتوبر 2010؛
- رفع المعروض النقدي من 40 تريليون ين إلى 50 تريليون ين في اوت 2011
- توسيع قيمة شراء الاصول طويلة الأجل من 5 تريليون إلى 55 تريليون ين في أكتوبر 2011
- سنة 2013 ضخ البنك المركزي الياباني 80 تريليون ين حيث سجل الاقتصاد نموا بلغ 1.5 %.

2 . التجربة الأمريكية:

استنفدت الولايات المتحدة الأمريكية أبان أزمة الرهن العقاري كل الأدوات التقليدية دون جدوى مما جعلها تستنجد بسياسة التيسير الكمي واستخدمتها على ثلاث مرات:²

- التيسير الكمي الأول E1 من 25 نوفمبر 2008 الى نهاية مارس 2010 حيث تم فيها ضخ سيولة لأكثر الشركات والمؤسسات الكبيرة المتضررة من الرهون العقارية بمبلغ أكثر من تريليون و ربع دولار امريكي؛
- التيسير الكمي الثاني E2 من نوفمبر 2010 الى نهاية جوان 2011 حيث تم فيها شراء سندات الرهون العقارية بمبلغ 00مليار دولار امريكي؛
- التيسير الكمي الثالث QE3 من سبتمبر 2012 إلى نهاية أكتوبر 2014 حيث تم فيها ضخ سيولة بمعدل شهري كسراء الرهون العقارية بمبلغ أكثر من تريليون و 700 مليار دولار امريكي.

¹ علي صاري، تقييم فعالية سياسة التيسير الكمي في تخفيف أثر الأزمات، الآفاق للدراسات الاقتصادية، العدد الخامس، ص 165-181

² كمال سي محمد، الاقتصاد النقدي، عمان، دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2017.

ويأمل البنك الفيدرالي من خلال برامج سياسة التيسير الكمي الثلاثة حل أو التخفيف من أزمته المالية عبر ثلاثة محاور رئيسية هي:¹

أولها: تغيير مسار التدفقات المالية من أدوات الاستثمار الثابتة إلى القطاعات الإنتاجية التي توفر فرص عمل للعاطلين و ترفع من حجم الصادرات؟

ثانيا: خفض سعر صرف الدولار لزيادة القوة التنافسية للبضائع الأمريكية مقارنة بنظيراتها الآسيوية والأوروبية في السوق المحلية الأمريكية وفي الأسواق العالمية، ووفقا للمنطق الاقتصادي، كلما زاد المعروض النقدي من عملة ما، انخفض سعر صرف العملة حسب معادلة العرض والطلب ، وكلما كانت عملة الدولة ضعيفة، كانت بضاعتها أرخص؛

ثالثا: الضغط على الصين صاحبة الحصص الأكبر من الصادرات إلى السوق الأمريكية و الأسواق العالمية لرفع سعر عملتها اليوان، من أجل خفض الصادرات الصينية وزيادة الواردات الأمريكية.

3. التجربة الأوروبية:

اتخذ البنك المركزي الأوروبي منذ 9 أوت 2007 مجموعة من الإجراءات بغية احتواء ارتفاع أسعار الفائدة التي شهدتها السوق النقدي كما أعلن في شهر أكتوبر 2008 عن تبني سلسلة من الإجراءات الجديدة الهادفة إلى تطوير إطاره العمليتي، حيث كان توفير السيولة للبنوك مقابل ضمانات بمعدل ثابت لكل عملياتها المتعلقة بإعادة التمويل داخل منطقة اليورو وبكميات غير محدودة أحد الإجراءات البارزة خلال هذه المرحلة، حيث سمح هذا الإجراء بتوفير السيولة اللازمة سواء من حيث المعدل أو من حيث الكمية، وهو ما ساهم في استقرار القطاع البنكي ، و قد تمثلت أهم عمليات البنك المركزي الأوروبي فيما يلي:²

- قام البنك المركزي الأوروبي في سعيه لمواجهة تقلبات أسعار الفائدة اليومية بالموافقة على رغبة البنوك التجارية التي أرادت استباق تكوين احتياطياتها، حيث قرر منحها كميات كبيرة نوعا ما من السيولة في بداية مرحلة تكوين الاحتياطيات، ثم خفض كميات السيولة الممنوحة لها في اية المرحلة؛

- قام بعد ذلك و في نفس سياق توسيع مجال قروضه الممنوحة بتوسيع قائمة الضمانات المقبولة من جهة بتمديد الحد الأقصى لعمليات إعادة التمويل إلى 12 شهر؛

¹ عمر عبو وكمال قسول، دور السياسة النقدية غير التقليدية في تحفيز الاقتصاد، عرض تجارب دولية، جانفي 2019، ص 47-61

² وليد محمد الأمين طالب (2016)، السياسة النقدية خلال الأزمة اللازمة المالية العالمية 2008، البنك المركزي الأوروبي والاحتياطي الفدرالي الأمريكي، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد التاسع، ص 153-168.

-وأطلق برنامجا لشراء السندات المدعومة بأصول كونها تشكل سوق مهم جدا بالنسبة لتمويل البنوك في منطقة اليورو؛

-افتتني في ظل هذا البرنامج سندات بقيمة إجمالية بلغت الـ 60 مليار يورو خلال الفترة الممتدة من شهر جويلية 2009 إلى جوان 2010 ؛

-إعادة فتح خطوط SWAP مع البنك الفيدرالي الأمريكي، كما قرر إقامة خطوط SWAP مع عدد من البنوك المركزية مثل البنك الوطني السويسري، بنك إنجلترا، بنك الدانمارك مكنت اتفاقيات الـ SWAP المبرمة مع البنك الفيدرالي الأمريكي من الحصول على سيولة بالدولار مقابل ضمانات باليورو، كما سمحت أيضا بتبادل العملات (يورو/دولار) في منطقة اليورو ، ونظرا لعدم ملاقة هذه الإجراءات النجاح كبير قرر البنك المركزي الأوروبي التخلي عنها ابتداء من شهر جانفي 2009.

كان الهدف من الإجراءات السابقة طلتي ن فت في خانة السياسة النقدية غير التقليدية الحفاظ على توفر القروض التي يحتاجها القطاع المالي وهذا بمعدلات فائدة مقبولة قصدت هذه القروض في غالبيتها للبنوك كونها تمثل النسبة الأكبر في التمويل الخارجي للقطاع الخاص داخل منطقة اليورو، حيث أدت هذه الإجراءات إلى تعاضم دور البنك المركزي الأوروبي كوسيط، الأمر الذي أدى في النهاية إلى تضخم ميزانيته، حيث انتقلت بين شهر أوت 2008 و نهاية 2009 من 1450 مليار يورو إلى حوالي 1900 مليار يورو.

خلاصة الفصل .

فيما ذكرنا سابقا يمكن القول أن السياسة النقدية التقليدية من أهم الركائز الرئيسية للسياسة الاقتصادية التي تسعى لتحقيق أهداف أبرزها معدل النمو الاقتصادي الأمثل المصحوب بالتوظيف الكامل و عند ظهور الأزمة المالية لعالمية اتخذت البنوك التجارية مسارا آخر تمثل في تبني سياسات نقدية غير تقليدية و كذلك العمل على تمويل عجز الموازنة العامة من خلال عدة آليات أهمها الإصدار النقدي .

كذلك قانون النقد و القرض التي صادقت عليه الحكومة الجزائرية بهدف تأمين مصادر تمويل جديدة لتغطية عجز الموازنة و من خلال اجتماع الحكومة الذي حدث سيعتمد على التمويل غير التقليدي والذي يعتبر المسمى الجديد لسياسة طبع النقود.

تبني الأسلوب الغير التقليدي من طرف الجزائر و التي تعتبر أول بلد عربي إفريقي استخدمته كحل طارئ لاسترجاع التوازن المالي للاقتصاد الوطني و على هذا يسجل مسار جديد للسياسة النقدية للجزائر و استعملته كذلك دول عالمية كالولايات المتحدة الأمريكية و اليابان منها من وجدت حلول و منها من أصبحت أزمة عائقا لها.

الفصل الثاني

الدراسة التحليلية الاستشرافية للتمويل غير التقليدي في الجزائر

تمهيد:

لقد تم التوجه إلى التمويل غير التقليدي و قد اعتبر اتخاذ هذا القرار إلى السيادة العليا بطابع اقتصادي و يعتبر كتنوعيص للجوء إلى استدانة الخارجية ، و قد يعد انخفاض أسعار البترول في 2014 و رغم الانتقادات و السلبيات التي وجهت من طرف صندوق النقد الدولي و عديد من الخبراء الاقتصاديين منذ استخدام هذا الأسلوب إلا أن الحكومة تمسكت بهذا القرار و واصلت عزمها على تحمل الآثار التي قد يسببها.

فالجزائر كان دافعها من وراء التمسك بتبني هذا الأسلوب هو البلوغ لمستويات جيدة مثل باقي الدول المتقدمة و العمل على تحسين سياساتها الاقتصادية و الاجتماعية بضبط معدلات البطالة و التضخم و باقي المؤشرات بما يضمن عدم الوقوع في الاختلالات التي تواجه الاقتصاد الجزائري.

و مما ذكرناه سابقا سيتم التطرق في هذا الفصل عن طريق المباحث التالية :

- ✓ المبحث الأول: تمويل الجباية العادية للميزانية العامة للدولة ومراعاة ظروف الدول الأجنبية و الجزائر قبل التطبيق و تجربة الجزائر له
- ✓ المبحث الثاني: الآثار المالية و النقدية للتمويل الغير التقليدي
- ✓ المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية و الاجتماعية للتمويل الغير التقليدي

المبحث الأول: تمويل الجباية العادية للميزانية العامة للدولة ومراعاة ظروف الدول الأجنبية و الجزائر قبل التطبيق و تجربة الجزائر له :

للدولة العامة مهام و وظائف متعددة فهي تحتاج إلى إيرادات و موارد تمكنها من تغطية نفقاتها الضرورية ، فتتمثل هذه الإيرادات في الدومين بنوعيه ، و القروض العامة بأشكالها إضافة إلى الضرائب و الرسوم . فتعتبر الضريبة مصدرا رئيسيا في تحقيق أهداف للميزانية العامة للدولة.

من أجل الإلمام بجوانب المبحث سوف يتم التطرق إلى النقاط التالية:

- ✓ دور الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة في الجزائر
- ✓ أسباب اعتماد الجزائر سياسة التمويل الغير التقليدي
- ✓ ظروف اقتصاد اليابان و الو.م.أ و الجزائر قبيل تطبيق التمويل الغير التقليدي
- ✓ تجربته التمويل الغير تقليدي في الجزائر

المطلب الأول: دور الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة في الجزائر

الفرع الأول: النظرية العامة للضريبة

تمثل الضرائب أهم مصادر التمويل التي تستخدمها الدولة لتمويل برامجها الإنفاقية، إذ لن يكون في مقدورها إشباع الحاجات الاجتماعية كالدفاع، الأمن، العدالة والحاجات المستحقة (كالتعليم والصحة) بدون وجود الضرائب.

أولا تعريف الضريبة

تعددت التعاريف التي أعطاها علماء المالية والمفكرون الاقتصاديون للضريبة غير أن هذه التعاريف تنصب في معين واحد وتحدد شرطين أساسين للضريبة وهما عنصرا الإلزام والمقابل الملموس وبالتالي يمكن أن نعرف الضريبة على الاقتطاع نقدي إجباري لصالح السلطات العمومية بصفة نهائية ومن دون مقابل مباشر ومحدد وذلك بهدف ضمان تمويل الأعباء العامة للدولة نحو التحقيق الأهداف المحددة من طرف السلطة العمومية¹.

يتبين مما سبق أن الضريبة تحتوي على الخصائص التالية

¹عبد المجيد قدي ، "دراسات في علم الضرائب" ، دار جرير للنشر و التوزيع، الأردن ، 2011، ص22

- 1- الضريبة فريضة إلزامية: تقتطع من الأفراد على وجه الإلزام و تستقل الدولة في وضع نظام قانوني خاص بالضريبة دون أن يكون محل اتفاق مع الأفراد . فهم ملزمون بدفعها سواء قبلوا أو لم يقبلوا¹؛
- 2- الضريبة ذات شكل نقدي: هي عبارة عن مبلغ من المال ولا يمكن أن تكون على شكل سلعة أو خدمة خلافا لما كان سائدا في الأنظمة الاقتصادية البدائية حيث كانت تدفع عينا كمية معينة من المحاصيل الزراعية كالقمح مثلا²؛
- 3- الضريبة تدفع بشكل نهائي: أن الأفراد يدفعون الضريبة إلى الدولة بصورة نهائية بمعنى أن الدولة لا تلتزم بردها أو تعويضهم إياها³؛
- 4- الضريبة تدفع دون مقابل: تدفع الضريبة دون مقابل أو منفعة خاصة بالمكلف يقوم بأدائها على أساس مساهمته في المجتمع باعتباره عضو في الجماعة⁴؛
- 5- الضريبة تفرض لتحقيق النفع العام: إذا كانت الضريبة لا تفرضها الدولة مقابل نفع خاص لدافعيها . فإنها تلتزم باستخدام حصيلتها لتحقيق المنفعة العامة⁵ .

ثانيا المبادئ العامة للضريبة :

يقصد بالمبادئ العامة التي تحكم الضريبة مجموعة القواعد والأسس التي يتعين على المشرع إتباعها و مراعاتها عند وضع أسس نظام ضريبي في الدولة، وهي تتلخص أساسا في :

- 1- مبدأ العدالة و المساواة : يتركز مفهوم هذه القاعدة على التزام الدولة عند فرض الضرائب على المكلفين بها مراعاة تحقيق مبدأ العدالة و المساواة في توزيع الأعباء العامة بينهم⁶؛
- 2- مبدأ اليقين: وتعني هذه القاعدة أن تحدد الضريبة بقانون يوضح قيمتها وأسس حسابها، والحدث المنشئ لها والمصاريف الواجب خصمها، ومعيار الدفع وكل ما يتصل بالضريبة من أحكام ولكي يتحقق مبدأ اليقين يجب أن

¹ زينب حسين عوض الله، " مبادئ المالية العامة، دراسة مقارنة"، دار النهضة العربية، لبنان، 1978، ص 65

² نصيرة بوعون يحيوي، "جباية مؤسسة"، Editions Pages bleues، الجزائر، 2011، ص 44

³ محمد عباس محززي، " اقتصاديات الجباية و الضرائب" دار هومة، الجزائر، 2003، ص 11

⁴ أوسرير منور & حمو محمد، " محاضرات في جباية المؤسسات"، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، 2009، ص 8

⁵ أوسرير منور & حمو محمد، مرجع سبق ذكره

⁶ محمد عباس محززي، مرجع سبق ذكره، ص 24

تكون الضريبة معينة وصریحة، وغير مفروضة بصورة كيفية، وكذلك يجب أن يكون موعد الجباية وشكلها ومقدارها المفروض محددین بصراحة ومعلومین عند المكلف¹؛

3- مبدأ الملائمة في الدفع: يقضي هذا المبدأ ضرورة إجراءات التحصيل واختيار الأوقات والأساليب التي تتلاءم مع ظروف المكلف حتى لا يتضرر من الضريبة حين دفعها²؛

4- مبدأ الاقتصاد في النفقة: وتعني هذه القاعدة بأن تكون نفقات جباية وتحصيل الضريبة في أدنى حد ممكن، حتى لا يتم تبيد الضريبة المحصلة، وتقلص صافي الإيراد المحصل بعد خصم نفقات الجباية وهذا يتطلب تسهيل إجراءات الجباية، ومراعاة ذلك عند تحديد الوعاء الضريبي³.

ثالثا تصنيف الضرائب:

لقد تعددت أنواع الضرائب ولكل منها خصوصيته ومزاياه وعيوبه وغالبا ما تطبق الدولة أنواعا مختلفة من الضرائب، ويمكن تصنيفها بالاستناد إلى عدة معايير وهي:

1. معيار تعدد الضريبة: وفق هذا المعيار تقسم الضرائب إلى ضريبة وحيدة وضريبة متعددة.

أ. الضريبة الوحيدة: تاريخيا الضريبة الوحيدة جاء المذهب الفيزيوقراطي، أي أن الفرد المكلف بدفع ضريبة واحدة بعد خصم جميع التكاليف اللازمة للحصول على الدخل، وبعبارة أخرى يجمع ما يحصل عليه الشخص الواحد من الدخول المختلفة على أنها وعاء واحد⁴؛

ب. الضريبة المتعددة: يقصد بنظام الضرائب المتعددة، إخضاع المكلف لأنواع مختلفة من الضرائب، وعليه تعدد الأوعية الضريبية، ويبرر اللجوء إلى هذا النظام، اختلاف مصادر الثروة، وتكاليف تحقيق الدخل⁵.

2. معيار الوجود والاستعمال: وفقا لهذا التصنيف تقسم الضريبة إلى نوعين، نوع يفرض على وجود الدخل وآخر يفرض على استعمال هذا الدخل كما يلي:

¹ رضا خلاصي، "النظام الجباي الجزائري الحديث"، دار هومة، الجزائر، 2006، ص14

² مصطفى عوادي، منصر رحال، "جباية المؤسسة بين النظرية والتطبيق"، مطبعة صخري، الوادي، الجزائر، ص11

³ رضا خلاصي، مرجع سبق ذكره، ص17

⁴ François JERUEL، « Finances publiques, droit fiscal », Editions DALLOZ, Paris, 1995, p17

⁵ حميد بوزيدة، "جباية المؤسسات"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص19

أ- الضريبة المباشرة : وتعتبر الضريبة مباشرة إذا كانت تفرض على وجود الدخل نفسه، وحسب معيار التحصيل قد تفسر الضرائب المباشرة على أساس تحصل بشكل مباشر من المكلفين دون وجود حلقات وسيطة لنقل أعباء الضريبة من مكلف إلى آخر¹ ؛

ب- الضريبة الغير المباشرة: ويفرض هذا النوع من الضرائب على استعمال الدخل أو الثروة، كما يمكن توضيحها من جهة معيار التحصيل أن هذه الضريبة يدفعها المكلف الفعلي وليس المكلف القانوني، فمثلا ضريبة المبيعات يدفعها المنتج وينقل عبئها إلى المستهلك عن طريق زيادة أسعار منتجاته لتحصيل ما دفعه كضريبة مبيعات² .

3. معيار وعاء الضريبة : وعلى أساس هذا المعيار تقسم الضريبة إلى :

أ. الضريبة على الدخل : إن الضرائب على الدخل ذات أهمية كبيرة في الأنظمة الضريبية الحديثة، كونها تستوعب أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة، حيث تفرض على كافة الدخول التي تتحقق من العمل ورأس المال، كما تمكننا من تحديد المقدرة التكلفة للفرد، وبالتالي الاقتطاع من دخله ما يناسب ظروفه الشخصية، بالإضافة إلى أنها تمثل مصدرا ثابتا ودائما للإيرادات العامة للدولة، وتستخدمها لتحقيق العدالة الاجتماعية³ .

ب. الضريبة على الإنفاق : تفرض حين ينفق الفرد كل أو بعض رأسماله أو دخله في سبيل سد حاجة له، وهي تتميز بغزارة حصيلتها وهي أقل حساسية من الضرائب على الدخل بالنسبة للمواطن الذي يتحمل نهائيا هذا العبء، لأنها تدمج في سعر المنتج، وإمكانية مراعاة الوضعية الشخصية والاجتماعية للمكلف محدودة⁴ .

ج. الضريبة على رأس المال (الثروة) : المقصود برأس المال قيمة ما يمتلكه الفرد من ثروة، وتفرض الضريبة إما على الثروة نفسها أو على ما يطرأ عليها من زيادة أو على التصرف فيها⁵ .

¹ Robert CROS , « Finances publiques , institutions et mécanismes économiques » , Editions CUJAS , Paris , 1994, P82

² سوزي عدلي ناشد ، " المالية العممة ، النفقات العامة ، الإيرادات العامة ، الميزانية العامة " ، منشورات الحلبي الحقوقية ، الإسكندرية ، مصر ، 2006 ، ص 139

³ حميد بوزيدة ، مرجع سبق ذكره ، ص 21

⁴ علي زغدود ، " المالية العامة " ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2006 ، ص 200

⁵ François JERUEL , Op , Cit , P45

الفرع الثاني: الدور التمويلي للضرائب

هذا الأمر يتضمن بديهية أساسية وهي أن الهدف الأساسي للضريبة هو تمويل النفقات العامة، فهي تعتبر المورد الرئيسي لتمويل ميزانية الدولة قبل أي مورد من الموارد الأخرى الدولة والتي تعتمد عليها بصفة مؤقتة لتمويل الميزانية العامة مثل القروض العامة أو تلك التي تعتمد عليها بصفة دائمة مثل الأملاك العامة للدولة وعوائد المساهمات وعوائد القروض¹.

وقد بدأت الضريبة محايدة لا دف إلا للحصول على موارد للخزينة العامة بقصد تغطية نفقات الدولة، ولا يعني ذلك أنها كانت عديمة الأثر من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، ولكن الآثار التي تحدثها من الناحية الاقتصادية والاجتماعية غير مقصودة، ومن هنا فإن الحياد الضريبي بمعنى انعدام تأثير الضريبة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية يعتبر أمرا مستحيلا.

كما كانت النظرية التقليدية في علم المالية العامة تعتقد بأن الضريبة التي تستخدم كأداة لتحقيق أهداف اقتصادية أو أغراض غير مالية تضعف حصيلتها وتقلل من أداء وظيفتها المالية، ولكن ثبت علميا أن هذا الفكر غير صحيح وأن الضريبة يمكن استخدامها لتحقيق أغراض غير مالية دون أن تفقد دورها الرئيسي في تمويل النفقات العامة، لذا فإن الدول الحديثة قد اتجهت منذ بداية القرن العشرين نحو استخدام الضريبة كأداة للتوجيه الاقتصادي والإصلاح والحماية الاجتماعية².

إن ما نلاحظه في البلدان المتطورة هو وفرة حصيلة الضرائب، أي اتساع وعاء الضريبة بحيث يكون شاملا لجميع الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين مع الاقتصاد قدر الإمكان في نفقات الجباية، حيث يكون الإيراد الضريبي مرتفعا، مما يسمح بارتفاع نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج الوطني الإجمالي، فالأمر مرتبط في الواقع أساسا بمستوى التطور الاقتصادي³.

على عكس ذلك، يتصف الهيكل الضريبي في الدول النامية بانخفاض الإيرادات الضريبية الناجمة عن ضعف معدل الاستقطاع الضريبي العام، إذ تتراوح نسبته إلى الناتج المحلي ما بين 10% إلى 25% ويرجع ذلك بالتحديد إلى ما يلي⁴:

¹ Herve KRUGER , « Les principes généraux de la fiscalité » , Ellipses Editions Marketing , Paris , 2000 , p10

² Ibid , p15

³ سعيد عبد العزيز عثمان ، حامد عبد المجيد دراز ، " مبادئ المالية العامة " ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2002 ، ص18

⁴ فاطمة الزهراء قطوش ، " إشكالية العلاقة بين تطور حجم النفقات العمومية وقواعد تحصيل الضريبة ، حالة الاقتصاد الجزائري " أطروحة دكتوراه غير

منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة الجزائر 3 ، 2014-2015 ، ص78

- عدم تناسب أهمية الضرائب مع أهمية القطاعات الاقتصادية، ففي كثير من الدول النامية تشكل الزراعة جزءا مهما من الناتج المحلي الإجمالي، ومع ذلك فإن حصيللة الضريبة الزراعية ضعيفة جدا، وذلك إما لأنه معفى من الضرائب، ويلقى الدعم والتشجيع الحكومي دف تحقيق الأمن الغذائي، أو أن هناك صعوبة في إخضاعه لعدم اعتماد دفاتر نظامية حول المدخلات والمخرجات ودخول عملية الاستهلاك الذاتي ضمن عملية الإنتاج

- عدم التوازن في النظم الضريبية المطبقة، حيث تتسم النظم الضريبية في البلدان النامية بعدم التوازن بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة، حيث تمثل الضرائب غير المباشرة ما يقارب من 60% إلى 70% من مجموع إيرادات ضرائب الدولة، وذلك بسبب ضعف الإدارة المالية، حيث تفضل الضرائب غير المباشرة للحصول على الجزء الأكبر من إيراداتها لكونها لا تثير في تنظيمها وتحصيلها مشكلات معقدة، كما أن انخفاض مستوى دخل الفرد واتساع احتمالات التهرب من ضرائب الدخل يجعل الاعتماد على ضرائب الاستهلاك ضرورة حتمية للحصول على الجزء الأكبر من الإيرادات في الدول النامية، حيث في هذه الدول يصبح الاعتماد كبيرا على التجارة الخارجية لاستيراد الكثير من السلع الاستهلاكية والمصنعة ومن ثم فإننا نجد أن الضرائب الجمركية وخاصة على الواردات تحتل المركز الثاني وفي بعض الأحيان المركز الأول في هيكل النظام الضريبي لهذه الدول .

- ضرائب مقتبسة من تشريعات أخرى، حيث نجد أن التشريعات الضريبية المعمول بها في أغلب البلدان النامية ما هي إلا تقليد للتشريعات الضريبية المطبقة في الدول المتقدمة رغم تباين ظروف اقتصادها ومجتمعها عنها، حيث أن نظام ضريبي هو نسيج لوحدة لا ينبغي أن ينقل أو يقلدوا يكرر.

- تسابق الكثير من الدول النامية في منح إعفاءات ضريبية لرؤوس الأموال الأجنبية لحاجتها لمصادر تمويل لدفع عملية التنمية.

- اتساع نطاق الاقتصاد المعيشي في هذه الدول وانتشار ظاهرة الاستهلاك المباشر.

- العجز في الإدارة الضريبية، ويرجع ذلك إما لنقص الأطر والأجهزة المؤهلة أي نقص الإمكانيات.¹

الفرع الثالث: دراسة تمويل الميزانية العامة للدولة في الجزائر خلال الفترة 1992-2015

إن الأهمية التي تحظى ا فعالية النظام الجبائي كمؤشر هاما يعتمد في الحكم على مدى نجاح أو فشل السياسة الجبائية لأي دولة، وما لهذه الأخيرة من دور في تحقيق أهداف السياسة المالية التي تشكل أداة فعالية السياسة الاقتصادية تجعلنا نحاول التعرف على تطور الإيرادات العامة خاصة الجبائية منها وكذا دراسة مكانتها في الميزانية العامة للدولة في الجزائر.

¹ فاطمة الزهراء قطوش ، " إشكالية العلاقة بين تطور حجم النفقات العتمة و قواعد تحصيل الضريبة ، حالة الاقتصاد الجزائري " المرجع السابق، ص

أولاً: تعريف الميزانية العامة للدولة¹: عرف المشرع الجزائري من خلال المادة 3 من القانون 90-21 المؤرخ في 15 أوت 1990 الميزانية العامة للدولة بأنها "هي الوثيقة التي تقدر للسنة المالية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار منها نفقات التجهيز العمومي والنفقات برأس المال وترخص بها".

مما سبق يمكن تحديد العنصرين الرئيسيين التي يعتمد عليها مفهوم الميزانية العامة للدولة فيما يلي:

- التقدير: و يقصد به أن الميزانية العامة تقوم على أساس تقديرات احتمالية ومستقبلية، كنفقات الدولة وإيراداتها
- الاعتماد: و يقصد به حق السلطة التشريعية بالموافقة على توقعات السلطة التنفيذية من إيرادات عامة و نفقات عامة

ثانياً: تبويب الإيرادات العامة في الجزائر² إن إيرادات الميزانية العامة للدولة في الجزائر قد حصرها المشرع في المادة 11 من القانون 84-17 المؤرخ في 7 جويلية 1984 فيما يلي

- الإيرادات ذات الطابع الجبائي وكذا حاصل الغرامات؛
- مداخيل الأملاك التابعة للدولة؛
- التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤداة والأتاوى؛
- الأموال المخصصة للمساهمات والهبات؛
- لتسديد برأسمال للقروض و التسيبقات الممنوحة من طرف الدولة، من الميزانية العامة وكذا الفوائد المترتبة عنها؛
- مداخيل المساهمات المالية للدولة المرخص بها قانوناً؛
- مختلف حواصل الميزانية التي ينص القانون على تحصيلها.

المدفوعات التي تقوم بها صناديق المساهمة، بصدد تسيير حافظة الأسهم التي تسندها لها الدولة . كما تترتب الإيرادات العامة للدولة في بيانات الجدول "أ" الملحق لقانون المالية، والذي يرد تحت تسمية "الإيرادات النهائية المطلقة على الميزانية العامة للدولة"، وهي تقسم إلى قسمين أساسيين كالآتي:

¹ ط.د. سايح جبور علي & د. عزوز علي ، "مكانة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، المجلد 14 ، العدد 19 ، 2018 ، ص 255

² ط.د. سايح جبور علي & د. عزوز علي ، مرجع ذكرناه سابقاً

1 الموارد العادية: وتمثل في

أ. الإيرادات الجبائية: وتصنف إلى ما يلي¹:

- **الضرائب المباشرة:** التي تضم إيرادات الضرائب التي تستهدف الدخل، أهمها الضريبة على الدخل الإجمالي، والضريبة على أرباح الشركات.

- **حقوق التسجيل والطابع:** وتمثل في الحقوق التي تحصلها الدولة لقاء تسجيل العقود الرسمية المختلفة كالعقود الادارية، عقود نقل الملكية الخاصة بالمنقولات أو العقارات، أو عقود التنازل بالبيع أو بالإيجار وحقوق التأسيس، بالإضافة إلى حقوق الطابع المفروضة على التداول في شكل طوابع جبائية أو دمغة.

- **الضرائب غير المباشرة:** وتضم الرسم على القيمة المضافة، وباقي الضرائب غير المباشرة على المنتجات المعنية كالرسم على الاستهلاك الخاص.

- **الحقوق الجمركية:** المراد بالتعريف الجمركية هي جدول الرسوم والضرائب التي تفرضها الدولة على السلع الصادرات أو الواردات، والهدف من فرض مثل هذه التعريفات ليس جبائيا فقط، بل قد تستعمل في حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الأجنبية، حيث أن الرسم يفرض على المنتجات الأجنبية المستوردة للحد منها، وإن كانت الرسوم على الواردات هي أنواع الرسوم المركبة على الإطلاق².

ب. **الإيرادات العادية:** وهي تتكون من مداخيل الأملاك الوطنية أيا كانت طبيعتها، عقارية أو منقولة، وأيا كانت ملكية الدولة لها عامة أو خاصة، إضافة إلى الحواصل المختلفة للميزانية، وكذا الإيرادات النظامية .ج. **الإيرادات الأخرى:** ويقصد تلك التي تحصل عليها الدولة بصورة غير دورية وغير منتظمة، بل تلجأ إليها الدول من وقت لآخر ، كالقروض والإصدار النقدي، وبيع جزء من ممتلكاتها، والهبات والوصايا..

الجباية البترولية: هذا النوع من الإيرادات العامة يدرج نظريا ضمن الإيرادات الجبائية، لكن الخصوصيات التي تميزه عن بقية الإيرادات الجبائية هي التي جعلت المشرع الجزائري يفضل معالجتها في جزء منفصل خاص به، وهي تخضع لقانون خاص، حيث يمكن اعتبارها على أنها الضرائب البترولية التي تدفع مقابل الترخيص من قبل الدولة

¹ منى بن فراقى ، " فعالية السياسة المالية في ظل عجز الميزانية ن دراسة حالة الجزائر خلال فترة 1990-2011" مذكرة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير - جامعة الأغواط ، الجزائر، 2014-2015، ص120

² عبد الناصر نور ، نائل حسنة عدس ، "الضرائب و محاسبتها" دار الميسرة للنشر و التوزيع و الطباعة ن الأردن ، 2003، ص18

لاستغلال باطن الأرض التي هي ملك الدولة¹، وهي تتشكل أساساً²:

- رسم مساحي سنوي؛
- إتاوة شهرية تدفع للوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات؛
- رسم الدخل البترولي يدفع شهرياً للخزينة؛
- ضريبة تكميلية على الناتج؛
- الرسم على الأرباح الاستثنائية؛
- الرسم العقاري على الأموال غير المخصصة للاستغلال.

ثالثاً: تطور حصيلة الإيرادات العامة في الميزانية العامة

تميزت السياسة الجبائية خلال فترة الدراسة بتصاعد حجم الحصيلة الجبائية أي بزيادة معدل نمو مردودية الاقتطاعات الجبائية، ويرجع ذلك إلى التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شهدتها الجزائر خلال الفترة (1992-2015) وقد أولت الدولة الإيرادات الجبائية مكانة هامة في الإيرادات العامة للميزانية ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (2-1) تطور حصيلة الجبائية العادية والجبائية البترولية خلال الفترة 1992-2015 (الوحدة مليار دج)

السنوات	إيرادات الجبائية العادية	إيرادات الجبائية البترولية	الجبائية	الإيرادات الكلية	نسبة الجبائية العادية على الجبائية الكلية %	نسبة الجبائية البترولية على الجبائية الكلية %
1992	121.9	200	328.4	328.4	37.12	30.9
1993	129.5	193.6	335.6	335.6	38.59	57.69
1994	143.2	186.8	410	410	34.93	45.56
1995	236.5	301	586.5	586.5	40.32	51.32
1996	295.7	401.1	749.2	749.2	39.47	54.54
1997	334.6	451	829.4	829.4	40.34	54.38
1998	344.5	528	901.5	901.5	38.21	58.57
1999	380.1	480	937.1	937.1	40.56	51.22
2000	425.84	524	1028.84	1028.84	41.39	50.93

¹ عصماني مختار، "دور الجبائية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام"، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة سطيف 1، الجزائر، 2013-2014 مص 13

² بشير يلس شاوش، "المالية العامة، المبادئ وتطبيقاتها في القانون الجزائري"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص 56

59.3	33.33	1234.38	732	411.38	2001
62.86	30.1	1457.75	914.4	438.85	2002
57.6	32.79	1451.45	836.06	475.89	2003
56.43	34.84	1528	862.2	532.3	2004
54.96	36.49	1635.83	899	596.93	2005
54.92	36.6	1667.92	916	610.77	2006
53.98	37.51	1802.62	973	676.12	2007
50.43	39.23	1924	970.5	754.8	2008
58.44	33.05	2786.6	1628.5	921	2009
59.57	34.67	3081.5	1835.5	1068.5	2010
49.2	44.26	2992.4	1472.4	1324.5	2011
45.39	46.18	3455.65	1561.6	1595.75	2012
42.3	47.94	3820	1615.9	1831.4	2013
37.4	53.75	4218.18	1577.73	2267.45	2014
36.78	52.63	4684.65	1722.94	2465.71	2015
37.53	52.28	4747	1781.1	2482	2016
43.21	47.98	4920	2126	2361.1	2017

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على قوانين المالية للسنوات المعنية من خلال الجدول أعلاه نستنتج ما يلي:

انطلاقا من سنة،1992أين صاحب هذه المرحلة قيام الجزائر بإصلاح جذري في نظامها الضريبي الذي شرع في سنة1991،وبدأ تطبيقه سنة 1992، حيث نلاحظ ارتفاع حصيلة الجباية العادية من حيث المردودية المالية حيث بلغت 9,121 مليار دج سنة 1992، واستمرت في التزايد لتصل سنة 2015 إلى 71,2465 مليار د.ج، إلا أن مساهمتها في تمويل ميزانية الدولة بقيت ضعيفة إلى حد ما فهي لم تتجاوز 40% خلال فترة (1992-1997)، أما خلال الفترة (2000-2009)، فإننا نلاحظ تذبذبا في نسبة تمويلها لإيرادات الميزانية العامة للدولة بحيث ترتفع أحيانا وتنخفض أحيانا أخرى، مما يدل على عدم تحكم الدولة في هذا المصدر التمويلي الهام وهو الضريبة، فعلى الرغم من الارتفاع الذي شهدته إيرادات الجباية العادية في هذه الفترة والذي يرجع إلى الإصلاحات المتتالية الذي عرفها النظام الجبائي من خلال قوانين المالية السنوية بهدف توسيع الوعاء ومحاوله إحلالها بدل الجباية البترولية إلا أن مساهمتها التمويلية بقيت ضعيفة ومتواضعة نوعا ما.

أما في السنوات الثلاثة الأخيرة لفترة الدراسة نجد أن مساهمة الجباية العادية في تمويل ميزانية الدولة كانت جيدة

53.75% سنة2014 لتصل إلى 52.63% سنة 2015.أين بلغت نسبتها..

في حين أن الجباية البترولية كانت مساهمتها كبيرة في بداية سنوات الدراسة لتدهور سنة 1998 بسبب الانخفاض في أسعار البترول من 19.9 \$ سنة 1997 إلى 12.7 \$ سنة 1998 مما كان له الأثر الكبير على انخفاض حصيلة الجباية البترولية إلى 51.2% سنة 1999، ومع حلول سنة 2000 بدأت أسعار النفط في الارتفاع، فأدى ذلك إلى نمو الإيرادات البترولية وبالتالي ارتفاع الجباية البترولية حيث بلغ معدل مساهمتها التمويلية للإيرادات العامة 55.98% خلال السنوات العشر الأولى من القرن الجديد، وابتداء من سنة 2014 عرفت المحروقات انخفاضا متتاليا في أسعارها بداية من شهر جوان، أين تراجع سعر برميل من النفط من 109.55 \$ للبرميل سنة 2013 إلى 100.71 \$ للبرميل سنة 2014، حيث وصلت الأسعار إلى ما دون 50 \$ للبرميل مع بداية سنة 2015 مما انجر عنه انخفاض في إيرادات الجباية البترولية وبالتالي نسبة مساهمتها في إيرادات ميزانية الدولة والتي بلغت 36.78 % سنة 2015.

بعدها حاولنا دراسة تطور نسبة تمويل الجباية العادية للميزانية العامة للدولة بالجزائر، سنحاول التطرق الآن إلى تركيبة هذا المورد خلال الفترة 1992-2002 وهو ما يظهر من خلال الجدول أدناه.

الجدول رقم (2-2) تطور حصيلة مكونات الجباية العادية خلال الفترة 1992-2015 الوحدة: مليار دج

السنوات	الضرائب المباشرة		حقوق التسجيل		الرسوم على الاعمال		الضرائب غير المباشرة		الحقوق الجمركية	
	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة
1992	23	18.79	4	3.2	38	31.17	8	6.6	49	40.2
1993	37.2	28.73	9	6.95	44.3	34.21	9	6.95	30	23.17
1994	41.5	28.98	9	6.28	42.7	36.80	9	6.28	31	21.65
1995	49.5	20.93	8	3.38	98.8	41.78	17.2	7.27	64	26.64
1996	58.2	19.68	8.6	2.91	110.6	37.4	25.4	8.59	92.9	31.42
1997	74.6	22.30	9.5	2.85	153.6	45.9	2.4	0.72	94.5	28.24
1998	84	24.38	11.5	3.34	163.9	47.58	0.5	0.15	84.6	24.54
1999	96.4	25.36	13.5	3.55	184.7	48.59	0.5	0.13	85	22.36
2000	108.75	25.54	15.67	3.68	207.89	48.82	0.56	0.13	92.97	21.83
2001	93.9	2.83	17.8	4.33	201.41	49.96	0.6	0.15	97.67	23.74
2002	99.55	22.68	18.5	4.22	210.91	48.06	0.55	0.13	109.34	24.95
2003	110.15	23.15	19	3.99	227.7	47.85	0.7	0.15	118.34	24.87
2004	124.28	23.35	20.5	3.85	241.96	45.46	0.75	0.14	144.81	27.2
2005	147.46	24.70	21.03	3.52	279.66	46.85	0.8	0.13	14.98	24.97
2006	168.14	27.5	21.61	3.54	303.09	49.62	0.85	0.14	117.08	19.17
2007	201.31	29.77	21.48	3.18	331.67	49.05	0.9	0.13	120.73	17.86
2008	278.8	36.9	26	3.44	327.7	43.4	1	0.13	121.3	16.07
2009	321.8	34.94	31	3.37	417.6	45.34	1	0.11	149.6	16.24
2010	367.8	34.42	32.7	3.06	496.2	64.44	1.5	0.14	170.3	15.94
2011	560.7	42.33	39.7	3	562.2	42.45	1.5	0.1	160.4	12.11
2012	677.73	42.47	43.77	2.74	639.67	40.09	2	0.13	232.58	14.57
2013	903	49.31	49	2.7	649.2	35.45	1.5	0.08	228.3	12.47

20.54	465.7	0.13	3	37.63	853.33	2.62	59.3	39.08	886.12	2014
20.97	517	0.16	4	37.3	920.26	3.1	76.5	38.45	947.95	2015
15.93	720.8	-	-	-	-	3.85	95.8	44.68	1109.2	2016
17.36	766.8	-	-	-	-	3.56	95.0	46.41	1236.1	2017

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على قوانين المالية للسنوات المعنية

من خلال الجدول يتضح أن مساهمة الضرائب المباشرة إلى إجمالي حصيلة الجباية العادية كانت متوسطة خلال الفترة (1992-1998) و هو ما يفسره الاهتمام خلال الإصلاح الضريبي لسنة 1992، ولكن سرعان ما تراجعت نسبتها، بحيث بلغ متوسطها في الفترة (2000-2009) ما يعادل 27.32% وقد يعود هذا إلى انخفاض مداخيل الأفراد وأرباح الشركات، وعدم فعالية الضرائب على رأس المال، وكذا تفشي ظاهري الغش والتهرب الضريبيين.

ابتداء من سنة 2010 تسارع نمو الضرائب المباشرة حيث بلغ متوسط نسبة مساهمتها في تمويل إيرادات الميزانية خلال الفترة (2010-2015) ما يقارب 41% وهو ما يدفع نحو الاعتقاد أن هذا النوع من الضرائب أصبح لها الأولوية في النظام الجبائي، وهذا مؤشر على تقييم إيجابي لأداء النظام الجبائي في السنوات الأخيرة.

أما بخصوص حقوق التسجيل والطابع فإننا نلاحظ أنها لم تشهد تطورا كبيرا، حيث بلغت أعلى نسبة لتمويلها لإيرادات الجباية العادية 6.95% وهي تلك المسجلة سنة فقط بعد الإصلاح الضريبي، ويرجع ذلك إلى تحلي الأفراد في أغلب الأحيان عن تسجيل عمليات انتقال الملكية، وتداول رأس المال خاصة العقارات وفق الإجراءات العرفية أو عدم التصريح بالمبالغ الحقيقية لهذه العمليات أمام الموثقين، وكذلك لغياب سوق عقارية منظمة تكون مؤشرا على صحة الأسعار المصرح بها.

نلاحظ من الجدول التطور الذي يحصل في الحصيلة المالية لرسوم الأعمال والذي يعد الرسم على القيمة المضافة أحد مكوناتها الأساسية، وترجع هذه الزيادة إلى توسيع مجال الإخضاع، تحكم الإدارة الجبائية في تقنيات هذه الضريبة عن طريق المراقبة، إلزامية الفوترة.....

إن هذا النوع من الرسوم مساهمته تبدو مساهمة هامة والتي قد تفوق أحيانا نسبة 49% من إجمالي إيرادات الجباية العادية حيث بلغ متوسط هذه المساهمة خلال فترة الدراسة نسبة 42.92% وهذا ناتج على إدخال نظام الرسم على القيمة المضافة منذ سنة 1992، مع توسيع مجالات تطبيقه بتخفيض عدد الإعفاءات عبر مختلف القوانين المالية السنوية، هذه الهيمنة في مجال تمويل الميزانية العامة للدولة عن طريق الضرائب غير المباشرة يعتبر مؤشرا على التخلف الاقتصادي، كون أنه في الاقتصاديات المتطورة أو الناشئة تسيطر الضرائب المباشرة على تمويل إيرادات الدولة بشكل واسع، كما أن الضرائب غير المباشرة عيوبها عديدة سواء من الناحية الاقتصادية، حيث تمثل

عامل من عوامل التضخم، أو من ناحية العدالة الاجتماعية كما تقع على كاهل الطبقات المتوسطة والمرتببات والفقراء، مما يخل بأحد أهم مبادئ الضرائب وهو مبدأ العدالة¹. (أصحاب الأجور

كما تجدر الإشارة إلى أهمية الرسوم الجمركية والتي ارتفعت حصيلتها باستمرار إلى غاية سنة 2005 حيث بدأت تتجه نحو الانخفاض في بقية سنوات فترة الدراسة الباقية نتيجة الشروع في تنفيذ اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي . من بين أهم مؤشرات قياس مردودية النظام الجبائي هو مقارنة ما تم تحقيقه فعلا من إيرادات ضريبية بما سبق تقديره قوانين المالية السنوية، لذا سنقوم بحساب معدل تنفيذ إيرادات الجباية العادية² ، وهو ما يظهر في الجدول التالي

الجدول رقم (2-3) تطور معدل تنفيذ الجباية العادية خلال الفترة 1992-2015 (الوحدة: مليار د.ج)

السنة	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الجبابة العادية المقدره	121.9	129.5	143.2	236.5	295.7	334.6	344.5	380.1
الجبابة العادية الفعلية	108.86	121.47	176.17	241.99	290.6	341.01	329.83	314.77
معدل التنفيذ %	89.30	93.80	123.02	102.32	98.28	101.92	95.74	82.81
السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الجبابة العادية المقدره	425.84	411.38	438.85	475.89	532.3	596.93	610.77	676.12
الجبابة العادية الفعلية	349.5	398.24	482.90	524.92	580.41	640.47	720.88	766.75
معدل التنفيذ %	82.07	96.81	110.04	110.30	109.04	107.29	118.03	113.40
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الجبابة العادية المقدره	754.8	921	1068.5	1324.5	1595.75	1831.4	2267.45	2465.71
الجبابة العادية الفعلية	965.29	1146.61	1297.94	1448.90	1908.62	2031.05	2549.97	2742.11
معدل التنفيذ %	127.89	124.50	121.47	109.39	119.61	110.90	112.46	111.21

المصدر: الجباية العادية المقدره من قوانين المالية للسنوات المعنية

¹ سعد أولاد العيد ، " ترشيد سياسة الإنفاق العام : دراسة ظاهرة حجز الموازنة العامة للدولة ،دراسة حالة الجزائر " أطروحة دكتوراه غير منشورة ،

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير - جامعة الجزائر 3 ، 2013-2014 ، ص 215

² نقصد بمعدل تنفيذ الجباية العادية العلاقة بين الضرائب الفعلية (المحققة) و الضرائب الممكنة (المقدرة) ، و هو من أهم المؤشرات قياس المردودية

النظام الضريبي يهتم بمقارنة ما تم تحقيقه فعلا من الإيرادات الضريبية مما سبق تقديره في القوانين المالية السابقة

السنة	2016	2017
الجباية العادية المقدرة	2482	2361.1
الجباية العادية الفعلية	3076.4	3305.9
معدل التنفيذ المقدر %	123.94	140.01

الجباية العادية الفعلية من معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

نلاحظ من الجدول تفاوت نسب معدل التنفيذ خلال فترة الدراسة ففي سنتي 1992 و 1993 بلغ 89.30%

و 93.80% على التوالي، ويمكن هذا بسبب الإصلاحات الضريبية الجديدة آنذاك، فتطلبت الإدارة الضريبية وقتنا للتعود عليها والتأقلم معها وكذا التحكم فيها.

كما تميزت الفترة الممتدة بين 1994 و 1995 بتحسّن مستوى إنجاز التقديرات المتوقعة، حيث فات نسبة 100% ويمكن لنا تفسير هذا التحسّن في الأداء كون الإدارة الضريبية أصبحت تتحكم في تسيير الضرائب الجديدة، وتنسجم مع متطلبات النظام الضريبي الجديد.

غير أن معدل التنفيذ عاد لينخفض مرة أخرى دون مستوى 100% ويصل إلى أدنى نسبة له سنة 2000 والتي قُدرت بـ 82.07% ويمكن رد ذلك إلى عجز الإدارة الضريبية وعدم قدرتها على مسايرة التغيرات التي تحدث من حين لآخر في التنظيم الفني للضرائب من خلال القوانين المالية السنوية أو التكميلية لهذه الفترة.

ابتداء من سنة 2002 وإلى غاية اية فترة الدراسة نلاحظ أن هناك ارتفاع في نسبة تنفيذ الجباية العادية والذي قد يتجاوز 100% وهو ما يبرره وجود أوعية ضريبية جديدة بمعنى أن هناك تطور في الحقل الضريبي، ناتج عن الامتيازات الجبائية التي قدمتها الدولة خلال سنوات الإصلاح بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما جعل المستثمرين يتوافدون على مختلف النشاطات الاقتصادية، بالإضافة إلى الإجراءات الجبائية الصارمة المتخذة من قبل الدولة في سبيل تعزيز مردودية الجباية العادية خاصة بعد انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية إبتداء من السداسي الثاني لسنة 2014

يعبر الضغط الجبائي على الحصة من الدخل الوطني التي تقتطع كجباية على اختلاف مكوناتها ويعتبر الضغط الجبائي من المؤشرات التي يستند إليها في قياس فعالية النظم الجبائية، إذ من خلال حساب معدلاته يمكن لنا معرفة هل بإمكان الدولة أن تستقطع ضرائب أكثر من الأفراد، أم أن قيمة الضرائب المقتطعة تمثل نسبة كبيرة من

دخولهم، وبالتالي لا بد من تخفيض قيمة الضرائب المقتطعة، لأن ارتفاع الضغط الجبائي سوف يؤدي إلى زيادة انتشار الغش والتهرب الجبائيين.

ومن أجل إعطاء التفسير السليم لمعدلات الضغط الجبائي، فلا بد لنا من حساب معدلاته خارج قطاع المحروقات، حيث يحسب من خلال النسبة بين حصيلة الإيرادات الجبائية من دون الجباية البترولية منسوبة إلى إجمالي الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات، ومعدلات الضغط الجبائي خارج قطاع المحروقات في الجزائر من بداية الإصلاح إلى سنة 2015 يمكن أن تظهر لنا من خلال بيانات الجدول الموالي

الجدول رقم (2-4) تطور معدل الضغط الجبائي خارج المحروقات خلال الفترة 1992-2015 الوحدة: مليار د.ج)

السنة	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
إيرادات الجباية العادية	121.9	129.5	143.2	236.5	295.7	334.6	344.5
الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات	801	915	1126	1454	1762	1932.3	2171.9
الضغط الجبائي خارج المحروقات (%)	15.22	14.15	12.72	16.27	16.78	17.32	15.86
السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
إيرادات الجبائية العادية	380.1	425.84	411.38	438.85	475.89	532.3	596.93
الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات	2324.2	2507.2	2783.2	3045.8	3383.4	3832.1	4211.7
الضغط الجبائي خارج المحروقات (%)	16.35	16.98	14.78	14.41	14.07	13.89	14.17
السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
إيرادات الجباية العادية	610.77	676.12	754.8	921	1068.5	1324.5	1595.75
الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات	4630.0	5319.0	6046.1	6858.9	7811.2	9346	10672.3
الضغط الجبائي خارج المحروقات (%)	13.9	12.71	12.48	13.43	13.68	14.17	14.95
السنة	2013	2014	2015	2016	2017		
إيرادات الجباية العادية	1831.4	2267.48	2465.71	2482	2361.1		
الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات	11682.2	10813.2	11521.2	17406.8	-		
الضغط الجبائي خارج المحروقات (%)	15.68	20.97	21.40	14.25	-		

المصدر: إيرادات الجباية العادية المقدرة من قوانين المالية للسنوات المعنية

الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات من معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

رابعاً: متطلبات تفعيل مردودية الجباية العادية في الجزائر

إن الإصلاح الضريبي لسنة 1992 ومن خلال تقييمنا له من حيث المردودية المالية الجبائية وكذا الضغط الجبائي، تبين أنه لم يكن في المستوى الذي طمحت إليه الدولة، فالطاقة الضريبية الفعلية كانت بعيدة جدا عن الطاقة الضريبية الممكنة¹ لهذا على الدولة التفكير في إصلاحات جبائية عميقة بغرض التقليل من هذه الفجوة، وذلك من خلال النقاط التالية :

- رفع كفاءة النظام الضريبي في تعبئة الموارد المالية الكاملة وذلك من خلال زيادة وتقوية الطاقة الضريبية في الاقتصاد الوطني، ومدى شمول هذه الطاقة للمداخيل والإيرادات التي تفلت من الغرض الضريبي كالنشاطات الاقتصادية في السوق الموازية وكذا بعض النشاطات التي لا تلتزم بمسك الدفاتر القانونية²
- التقليل من التهرب الضريبي من خلال إجراءات وقائية تتصل بشمولية ووضوح ودقة التشريعات الضريبية وتعليماتها التنفيذية، وعقلانية وواقعية المعدلات والتعريفات، وتقييد الصلاحيات التقديرية للإدارة الجبائية للحيلولة دون تعسفها أو تواطئها مع المكلفين بالضريبة.
- تبسيط الإجراءات في علاقة المكلف بالإدارة الجبائية والإبعاد عن التعقيد في الإجراءات الجبائية حتى وإن استلزم الأمر تعديل التشريع المتعلق بذلك.
- تفعيل النص الجزائي في ملاحقة ومعاقبة مرتكبي التهرب الضريبي، كما هو المعمول في كافة الدول المتقدمة، شريطة أن ينال بالدرجة الأولى كبار المتهربين ومن يساعدهم من محاسبين أو موظفين وصولاً إلى صغارهم لاحقاً.
- إحداث محاكم ضمن النظام القضائي مختصة بالقضايا الضريبية لحل المنازعات الضريبية بين المكلفين والدولة.
- إعادة النظر في نظام التحفيز الجبائية على ضوء ضرورتها الاقتصادية والاجتماعية من جهة، ولتحقيق العدالة والمساواة بين المكلفين من جهة أخرى، واقتصرها على الاستثمارات التي تساهم في التنمية الاقتصادية وتحقق زيادة في القيمة المضافة، وتمن المزيد من فرص العمل³.

¹ ناصر مراد، " فعالية النظام الضريبي و إشكالية التهرب ، دراسة حالة الجزائر " ، أطروحة دكتوراه الغير المنشورة ، كلية العلوم الاقتصادية - جامعة الجزائر، 2002-2003 ، ص342

² عبد الحميد قجاتي & كمال سي محمد ، " هيكل الضرائب و النمو الاقتصادي خارج المحروقات ، دراسة حالة الجزائر 1992-2015" ، مجلة اقتصاديات المال و أعمال ، المركز الجامعي ميلة ، الجزائر ، العدد 01 ، مارس 2017 ، ص61

³ صبيحة شاوي ، "الإصلاح الضريبي في الجزائر و أثره على تعبئة الجباية العادية ، المجلة الجزائرية للمالية العامة ، جامعة تلمسان ، الجزائر ، العدد 06 ، ديسمبر 2016 ، ص66

- ترشيد الإنفاق العام من خلال القضاء على ظواهر هدر المال العام والرشوة والوساطة والمحسوبية التي تفتشت في الكثير من الهيئات والمؤسسات العمومية من خلال تطبيق النصوص التشريعية الصادرة ذا الشأن؛
- ضرورة خصخصة المؤسسات العمومية التي تفتقر إلى الفعالية باعتبارها تكلف مبالغ ضخمة من أجل تطهير ديونها وهو ما يتنافى مع الأهداف الرئيسية للإصلاح الضريبي.

المطلب الثاني أسباب اعتماد الجزائر سياسة التمويل الغير التقليدي

تعود الأسباب التي دفعت بالحكومة الجزائرية للجوء سياسة التمويل الغير تقليدي فيما يلي¹ :

- انخفاض رهيب للسيولة النقدية في البنوك في سنة 2015 و 2016 ، حيث انتقلت من 2731 مليار دينار نهاية 2014 إلى 1833 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2015 ، لتبلغ 121 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2016 ، ثم لتسجل 512 مليار دينار في نهاية سبتمبر 2017 مما أدى انتعاش السوق البنينة للمصاريف التي كانت راكدة في تلك الفترة.
- استمرار انخفاض احتياطي الصرف الجزائري مما قلل من الهامش التصدي للصدمات الخارجية .
- تسجيل مستويات منخفضة لمتوسط سعر البترول الجزائري السنوي مقارنة بالسعر المرجعي لإعداد الميزانية حيث تشير إحصائيات منظمة الأوبك إلى أن متوسط سعر البترول الجزائري أنهى سنة 2017 لمتوسط 54 دولار و 44.28 دولار في 2016 مقابل تحديد الحكومة للسعر المرجعي للبترول يقدر ب 50 دولار في 2017 ، و 45 دولار في 2016 و هذا ما هدد التوازنات المالية للاقتصاد الوطني و التفاقم للأزمة المالية التي تعيشها الجزائر مند 2014 .
- سجلت الجزائر تراجع في عجز الميزان التجاري من 20.13 مليار دولار في 2016 إلى 14.3 في 2017 . و هذا ليس راجع لتطور الصادرات الجزائرية و إنما لتقليص رخص الاستيراد خاصة منها رخص استيراد السيارات .
- قدر عجز ميزانية الدولة ب 1567 مليار دينار في 2016 مقابل 795 مليار دينار في 2017.
- بالإضافة إلى تدني القدرة الشرائية للدينار الجزائري الذي يعتبر من أضعف العملات في افريقية ، و ارتفاع سعر صرفه نحو قيم تاريخية مقابل أهم العملات العالمية خاصة منها اليورو ، حيث أوروبا يساوي حوالي 140 دينار جزائري في السوق الرسمي مع ضغوطات السوق الموازية على العملة الوطنية حيث وصلت قيمة الوحدة الواحدة من اليورو إلى 220 دينار جزائري ، هذا ما حتم على بنك الجزائر إلى عدم اللجوء إلى حل تخفيض قيمة العملة الوطنية أكثر من أجل تحطيم الأزمة المالية و قد تم اللجوء إلى ذلك سابقا

¹ العشي وليد ، تجربة التسيير الكمي في الجزائر، مجلة اقتصاديات المال و الأعمال ، جامعة أحمد دراية ، العدد 06، الجزائر ، جوان 2018 ،

لرفع إيراداتها من صادرات النفط عند تحويلها إلى العملة الوطنية مع إثبات العديد من الدراسات فشل مثل هذه السياسات الخاصة بسعر الصرف لاحتواء تداعيات الصدمة.

التحديات التي تواجه الجزائر في ظل سياسة التمويل غير التقليدي:

- ارتباط سياسة التمويل غير التقليدي بقيم عجز الخزينة العمومية ، وبالتالي فاستحداث آليات إقراض ، جديدة ليس الحل الاقتصادي المناسب بل في استحداث موارد تمويل حقيقية ، كما أن مصادر التمويل غير التقليدية تحتاج لاقتصاد قوي لتأتي بثمارها.

- التحدي الآخر الذي يفرضه هذا النوع من التمويل على الاقتصاد الجزائري هو كيفية التحكم في ارتفاع السيولة المصرفية موازاة مع ارتفاع السيولة النقدية في الاقتصاد الموازي وتأثير ذلك على ، معدلات التضخم مع العلم أن بنك الجزائر نشر أن قيمة هذه البرامج التمويلية غير التقليدية إلى غاية النصف الأول من 2018 أنها وصلت الى حوالي 2000 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 19 مليار دولار وهي نفس قيمة العجز في الخزينة العمومية من نفس السنة مما سيؤثر سلبا على توقعات معدلات التضخم

- صعوبة التنبؤ بنتائج التمويل غير التقليدي من خلال توقعات التضخم ، نتيجة أن التضخم في الجزائر تؤثر عليه العديد من المحددات على غرار المحددات الكلاسيكية المعروفة منها نقائص في ضبط الأسواق وتسجيل وضعيات مهيمنة في معظم أسواق السلع الاستهلاكية ، بالإضافة إلى سلوك الأعوان الاقتصاديين اتجاه التداول النقدي ، حيث حسب تقديرات بنك الجزائر يقدر حجم الاكتناز حوالي 2000 مليار دينار جزائري و4780 مليار دينار يتم تداولها في السوق الموازية في 2017. هذه القيم تعتبر موارد خارج القنوات المصرفية لها دلالات عديدة من الناحية الاقتصادية

- من الممكن أن تساهم سياسة التمويل ببرامج التيسير الكمي في تخفيف الضغوطات على الاقتصاد الجزائري في الأجل القصير والمتوسط ، إلا أن تداعياته في الأجل الطويل قد تكون سلبية في ظل عدم قدرة الاقتصاد الوطني على استيعاب حجم السيولة الاقتصادية التي سيتم ضخها في الاقتصاد لذا من المحتمل جدا أن تسبب اختلالات في التوازن ، لذا خلال هذه الفترة يجب أن يكون هناك تكامل وظيفي بين السياسة النقدية و المالية¹.

¹العشي وليد، أطروحة دكتوراه ، تقييم أدوات السياسة النقدية غير التقليدية بعد الأزمة المالية 2008 ، تخصص نقود مالية ، جامعة أدرار ، 2018،

ص-ص 229-230

المطلب الثالث ظروف اقتصاد اليابان و الو.م.أ و الجزائر قبيل تطبيق التمويل الغير التقليدي

سنحاول عرض الظروف التي أحاطت باقتصاد كل الدولة ، و نشخص أسباب التي دفعت الدولة لتطبيق سياسة التسيير الكمي و التمويل الغير التقليدي.

الفرع الأول ظروف الاقتصاد الياباني

في عام 1985 ، كان لصدمة الين (انداكا) نتيجة مفيدة تمثلت في تسريح إعادة نمذجة الجهاز الإنتاجي ، و التأكد من ضرورة المنافسة الصناعية ، لقد كان لها أيضا تأثير سيء تمثل في تنشيط الاقتصاد ب شكل مصطنع عبر الضاربة العقارية و الأوراق المالية . ذ

و ترافقت زيادة عرض النقود التي لأصبحت ممكنة بفضل إجراءات التحرير مع سياسة نقدية مناسبة جدا ، فنجم عن ذلك استثمارات صناعية غزيرة و إفراط العائلات في استهلاك في الوقت الذي كانت فيه حركات المضاربة أخذت في التدخل ، فقد ارتفعت الأوراق المالية 42.6 % في عام 1986 ، 39.9% في عام 1888 و 29% في عام 1989 . و تبعها ارتفاع الأسعار الأراضي التجارية في أكبر 6 مدن يابانية : 33.8 % عام 1987 ، 41.8% في عام 1989 و 25.1% عام 1989 .

و وعيا من الصرف الياباني من مخاطر جمع الطلب بدأ بالتشديد سياسته النقدية ، ما بين ماي 1989 و أوت 1990 ، طرأ الارتفاع على نسبة الحسم 05 مرات متتالية لتتربع من 2.75 % حتى 06 % و خلال النصف الأول من العام 1990 وضع سياسة تأطير للقروض أكثر صرامة .

انفجرت فقاعات للمضاربة و انخفض الأوراق المالية نيكي 225 من 38916 ين في نهاية شهر سبتمبر 1980 إلى 23949 ين في نهاية 1990 ، و في القطاع العقاري السكني انخفضت الأسعار بمعدل 05%- 10% ما بين أوت - أكتوبر 1990 في مركز مدينة طوكيو و في أطراف بعض المدن الكبرى ، ان حركة انخفاض الأسعار العقارية لم تبدأ بالانتشار إلا في عام 1991 ، فالتضخم بشكل واضح جدا بدأ من عام 1992 وتوقفت تدريجيا محركات النمو الداخلي : بناء المساكن (-5.4% في عام 1991 و مقارنته مع عام 1990 ثم-8.5% في عام 1992) و الاستثمارات المنشآت (1.9% في عام 1991 ، -6.8% في عام 1992 و-8.5% في عام 1993) باستثناء الاستثمارات العامة (3.6% في عام 1991 ، 14.6% في عام 1992 و 15.5% في عام 1993) كما تباطىء الاستهلاك العائلي بدوره (4.5% في عام 1990 ، 2.9% عام 1991 ، 2.4% عام 1992 ، 1.4% عام 1993) و دخل الاقتصاد الياباني في مرحلة من

الكساد استمرت من خريف 1991 حتى نهاية 1993 و ترجع الإنتاج الصناعي بمعدل 6.1 % عام 1992 و 4.5 % في عام 1993¹.

الفرع الثاني ظروف الاقتصاد الأمريكي

يواجه الاقتصاد العالمي في الفترة الراهنة أزمة حالية عصفت بالأسواق المالية الدولية و الوطنية ، و أثرت على البنوك و المؤسسات المالية بصفة خاصة ، و بشكل لم يسبق له مثيل منذ أزمة 1929 ، و تعود بداية الأزمة إلى أوت 2008 عبر ما يسمى بأزمة الرهن العقاري أو القروض السيئة ذي الفائدة القابلة للتغيير ، في حين توسعت المؤسسات المالية الأمريكية في منح قروض سكنية لعدد كبير من الأفراد لتمويل شراء سكنات و ارتفع معدل التمليك السكني في الو.م.أ من 64% سنة 1996 إلى 69.2% سنة 2004 ، و تم تشجيع هذه العملية من قبل الحكومة الأمريكية بمقتضى القانون الصادر سنة 1977 ، و الذي ينص على إمكانية أن تحل أي مؤسسة مالية على ضمانات لودائعها المالية من الهيئة الفدرالية للتأمين على ودائع إذا التزمت بالإقراض إلى أسر أمريكية من ذوي الدخل المتواضع ، و مع توسع البنوك و المؤسسات المالية في نسب التمويل العقاري دون ضمانات كافية أثر ذلك سلبا على قدراتها المالية رغم محاولاتها الاقتراض من بنوك أخرى عبر السوق النقدية و رفضها إقراضها ، و تدخل البنوك المركزية في تقديم مليارات الدولارات كقروض للبنوك التجارية إلا أنه اتسعت رقعة البنوك التي تعاني من عجز في السيولة النقدية ، الأمر الذي أدى في مرحلة تالية إلى ظهور حالات الإفلاس التي يشهدها الاقتصاد الأمريكي و العالمي حيث بلغ عدد المؤسسات الأمريكية التي أفلست أو قريبة من الإفلاس بحوالي 120 مؤسسة مالية منها إفلاس مؤسستي ليمان بروذرز ، ميرل لينش ، و وصلت أكبر مؤسستي تأمين أمريكية AIG حالة الإفلاس لولا تدخل الخزانة الأمريكية الفدرالية لإنقاذها ، و يكفي أن نشير إلى أن الأزمة المالية الحالية كلفت الاقتصاد الأمريكي فقط حوالي 1000 مليار دولار ، مما استدعى تدخلا مباشرا من الإدارة الاقتصادية لإيجاد حل لهذه الأزمة و خصصت مبالغ ضخمة لتجاوزها قدرت حوالي 800 مليار دولار ، و يقدر مجموع ما ضحاه الاحتياطي الفدرالي الأمريكي حوالي 180 مليار دولار ، كما قامت الخزانة الأمريكية بطرح سندات الخزانة و شراء القروض المتعثرة لإنقاذ البنوك و المؤسسات المالية الأمريكية و ساهم تحرير أسواق التمويل العقاري لإلغاء الحد الأقصى للإقراض و لأسعار الفائدة على الودائع ، و إلغاء القيود على الائتمان في فتح المجال لزيادة التنافس بين البنوك و المؤسسات و سرعة نمو الائتمان العقاري ، و تتميز أسواق الرهن العقاري بمجموعة من الخصائص تتمثل في النقاط التالية :

¹ ايفلين دوريت - فير ، ترجمة / د. صباح ممدوح كعدان ، الاقتصاد الياباني ، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب ، دمشق 2010 ، ص 67-

- ✓ نسبة القرض إلى القيمة (أي نسبة العقاري إلى قيمة السكن) و مدة القرض : ارتفاع نسبة القرض إلى القيمة لفتح المجال أمام المقترضين لاقتراض المزيد ، بينما تسمح فترات السداد أطول للمحافظة على نسبة خدمة الدين (المقصود بخدمة الدين سداد القسط مضافا إليه القيمة المستحقة) إلى الدخل في حدود يمكن استيعابها.
- ✓ إمكانية تكرار الاقتراض لضمان قيمه السكن و السداد مبكر للقرض بدون رسوم : إمكانية الاقتراض بضمان القيمة المراكمة للسكن تسمح لي الجمهور بالاستفادة مباشرة من ثرواتهم السكنية والحصول على المزيد من القروض عندها ارتفاع أسعار السكنات وتتسبب رسوم السداد المبكر في تقييد قدرتهم على إعادة تمويل قروضهم العقارية في حالة انخفاض أسعار الفائدة.
- ✓ إنشاء أسواق ثانوية للقروض العقارية: فكلما ازداد أسواق القروض العقارية الثانوية سيجد المقرضون سهولة أكبر في الحصول على تمويل عبر أسواق رأس المال وتقديم القروض للجمهور إذا تساوت الشروط الأخرى¹.

المطلب الرابع تجربه التمويل الغير تقليدي في الجزائر

بسبب الأسباب التي ذكرناها سابقا، ظهر صيغه التمويل غير التقليدي في الاقتصاد الجزائري كارينا جديدة لضمان استمرارية تمويل نموذج التنمية الاقتصادية الذي تبته الحكومة الجزائرية منذ 2001، والذي يتركز بالأساس على تحفيز طلب كلي، وهو ما عرف بمخططات برامج الإنعاش الاقتصادي لتحفيز النمو، وما تدني أسعار البترول منذ 2014 إلى غاية نهاية 2017 ، بالإضافة الموارد النفطية التي تمثل حوالي 98% من إجمالي صادرات، 60% من ميزانيه الدولة.

وباجتماع كل هذه الأسباب وهذه الظروف تم اتخاذ مجموعه من التدابير الإصلاحية والتي تمثلت في أن يقوم البنك المركزي بإقراض الخزينة العمومية مباشرة لتمكينها من تمويل العجز ميزانيه الدولة وتمويل الديون العمومية الداخلية ومنح الموارد للصندوق الوطني للاستثمار لمدة خمس سنوات، و سيرافقه تطبيق برنامج إصلاحات هيكليه اقتصاديه و ماديه، وهذا لتجنب اللجوء إلى دين خارجي الذي يقدر حتى سبتمبر 2018 من 4 مليارات دولار ، وتوقع الجزائر عجز في الموازنة نسبته 8 % في عام 2017 أي انخفاض ب 15% في عام 2016²

دخلت صيغه تمويل غير تقليدي حيز التطبيق منذ إجراء تعديل من قانون النقد والقرض 90-10 بموجب القانون رقم 17-10 الصادر في 11 /10/ 2017 يتم الأمر 03-11 الصادر في 26/08/2003 و الصادر في الجريدة الرسمية رقم 57 بتاريخ 12/10/2017 (القانون رقم 17-10 الصادر في 11/10/2017).

¹ د فريد كورتل ، كمال رزيق ، الأزمة المالية : مفهومها ، أسبابها و انعكاسها على البلدان العربية

² وكالة الأنباء الجزائرية أدرج يوم 05/09/2017 ، تاريخ الاطلاع 29/09/2020 الساعة 15:00

وقد مس التعديل في المادة 45 مكرر من قانون نقد و القرض يظهر جليا من خلال إدراج، والتي تنص على: "انه بغض الناطق على كل حكم مخالف ، يقوم بنك الجزائر ابتداء من دخول هذا الحكم حيز التنفيذ بشكل استثنائي، ولمده خمس سنوات بشراء مباشر عن الخزينة، لسندات ماليه التي تصدرها هذه الأخيرة من اجل المساهمة على وجه الخصوص في:

- تغطيه احتياجات تمويل الخزينة
- تمويل دين عموم الداخلي خاصة منها القرض السندي التي طرحتها الحكومة في أفريل 2017 وسندات الخزينة الصادرة مقابل شراء الدين البنكي لسونلغاز ولفائدة سونا طراك مقابل تعويض الفارق بين سعر الوقود المستورد وسعر مياه البحر المحلاة.
- تمويل صندوق الوطني للاستثمار وهذا تأكيدا على أهميه النهوض بالاقتصاد الوطني الحقيقي عبر تشجيع الاستثمار وتوفير الموارد المالية اللازمة لاستمرار وتوسيع الاستثمار خاصة في قطاعات المنتجة. وتحدد إليه متابعه تنفيذ هذا تمويل من طرف الخزينة وبنك الجزائر وسيتم تحديدها عن طريق نصوص تنظيميه".

ووفقا لذلك فانه ينتظر في آخر فتره التحقيق توازنات على مستوى خزينة الدولة، ميزان مدفوعات، إلا أنها في نفس الوقت عمليه التمويل غير التقليدي ترخص لعمليات طبع النقود المحفوظة بمخاطر كبيره منها ارتفاع نسبة تضخم تراجع رهيب للقدرة الشرائية للدينار على اعتبار عن عمليه طبع كتل نقدية جديدة ليس هناك ما يقابلها في السوق المالية.

احسب المتابعين فان الإجراء الذي فرضه نضوب الموارد أُماليه للصندوق ضبط إيرادات محروقات الذي كان ملجأ الحكومة العشر السنوات السابقة لتغطيه عزيز الميزانية ووضع الاستدانة الخارجية في خانة الخط الأحمر، واللجوء إلى الحل الأخطر.

الحكومة ستدفع بنك الجزائر إلى شراء سندات الخزينة في ظل التراجع المتواصل لموارده المالية في السنوات الثلاث الماضية، وسيفتح هذا الإجراء المجال لطبع النقود من غير أن يقابله أي إنتاج وهو ما يعتبر تضخيما للكتلة النقدية في الاقتصاد الوطني وبعد معادله تؤدي حتما إلى الزيادة في نسبة التضخم.

هذا الإجراء الذي لا يحتمل سوى سيناريو واحد هو استمرار انهيار قيمة الدينار التي شهدت سقوطا حرا منذ منتصف سنة 2014 حين كانت تعادل 79 دينارا مقابل دولار واحد ثم تقهقرت في سنوات الثلاث الأخيرة، لتصبح العملة الامريكيه حاليا تعادل 111 دينار.

ومعلوم أن أسمى مهام البنك الجزائر مثله مثل باقي البنوك المركزية في التحكم في نسبة التضخم والعمل على استقرار قيمه العملة الوطنية، ومن خلال تعديل قانون النقد والقرض الذي يحمل الطابع الإستعجالي حسب ما

ذهب إليه رئيس مجلس الأمة عبد القادر بن صالح نتائج افتتاح الدورة البرلمانية، سيتم دفع هذه الهيئة المالية إلى الإخلال بإحدى أهم وظائفها المتعلقة كذلك بحماية القدرة الشرائية للمواطن من خلال خفض نسب التضخم واستقرار قيمه الدينار في حال لم تتمكن من رفعها¹.

وسيوافقه الإجراء الاستثنائي المتعلق بالتمويل غير تقليدي بشكل حصري نحو ميزانية الاستثمار حيث سيسمح هذا التوجه إلى الاستجابة بشكل عقلائي لحاجيات التنمية البشرية، وليس نحو نفقات التسيير للدولة والانجاز المنشآت و مرافقه التطور والتنمية.

ضف إلى ذلك التمويل غير التقليدي سيسمح لبلدنا بتفادي توقف مسار تنميته، كما انه يهدف إلى تفادي تراجع النمو والذي يتطلب التحكم في النفقات العمومية ومواصلة عقلنه نفقات تسيير للدولة لتغطيتها الجباية العادية فقط ومنه إبعاد خطر أي انفلات تضخمي².

¹ تقرير لمنتدى رؤساء المؤسسات FCE ، سبتمبر 2017 ، ص 22

² تقرير لمنتدى رؤساء المؤسسات FCE ، سبتمبر 2017 ، ص-ص 6-7

المبحث الثاني الآثار المالية والنقدية للتمويل غير تقليدي

تمثل آثار التمويل غير التقليدي في الأثر المالي و النقدي و التي تعتمد على عدة مؤشرات ، و لتسهيل على السلطات النقدية من إدارة العرض النقدي و التحكم في السيولة البنكية يجب اتخاذ حلول ممكنة بالاعتماد على السياسة النقدية بما يتوازن مع الأهداف الاقتصادية للدولة .

من أجل الإلمام بجوانب البحث سوف يتم التطرق إلى النقاط التالية :

- ✓ تشخيص الوضعية الاقتصادية للاقتصاد الجزائري
- ✓ آثار التمويل الغير على احتياطي الصرف
- ✓ اثر التمويل غير التقليدي على الكتلة النقدية والسيولة البنكية
- ✓ اثر التمويل غير التقليدي على أسعار صرف العملات الأجنبية

المطلب الأول تشخيص الوضعية الاقتصادية للاقتصاد الجزائري

الفرع الأول التحليل الاقتصادي لواقع الاقتصاد الجزائري في ظل الأزمة أسعار النفطية

حيث يحتل القطاع النفطي موقعا متميزا في الاقتصاد الجزائري ويظهر ذلك من خلال المعطيات رقميه المتوفرة في الجدول أدناه:¹

جدول (2-5): تطور حجم الجباية البترولية إلى حجم الإيرادات الكلية خلال 2014-2020

السنوات	الأسعار \$	الجباية البترولية	الإيرادات الكلية	% الجباية البترولية
2014	115	1577730000	4218180000	37.40%
2015	48	1722490000	4684650000	36.77%
2016	46.5	1682550000	4747430000	35.44%
2017	54	2200120000	5635514000	39.04%
2018	58	2776218000	6714265000	41.34%
2019 المتوقع	60	2957118000	7002378000	42.23%
2020 المتوقع	-	3013466000	7363738000	40.92%

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على تقارير وزارة المالية ، و التقارير السنوية لمنظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC)

¹ بوشناق فايژه ، مجلة البشائر الاقتصادية " التمويل غير التقليدي في الجزائر من الخيار إلى الضرورة الاقتصادية ، الواقع و المأمول " المجلد

حسب الجدول أعلاه نجد أن حجم الجباية البترولية تمثل تقريبا جل حجم الإيرادات الكلية للاقتصاد وهذا بطبيعة الحال نظرا للطبيعة الربعية التي تميز الاقتصاد الجزائري حيث يشكل هذا القطاع حوالي 97 % من إيرادات موازنة للدولة كون انه يعتمد اعتمادا كبيرا على إيرادات النفط والغاز إما القطاعات غير النفطية فتتأثر بطريقه غير مباشره بقطع النفط حيث تعتمد على الإنفاق الحكومي والذي في الأصل يعتمد على الإيرادات الجباية البترولية.

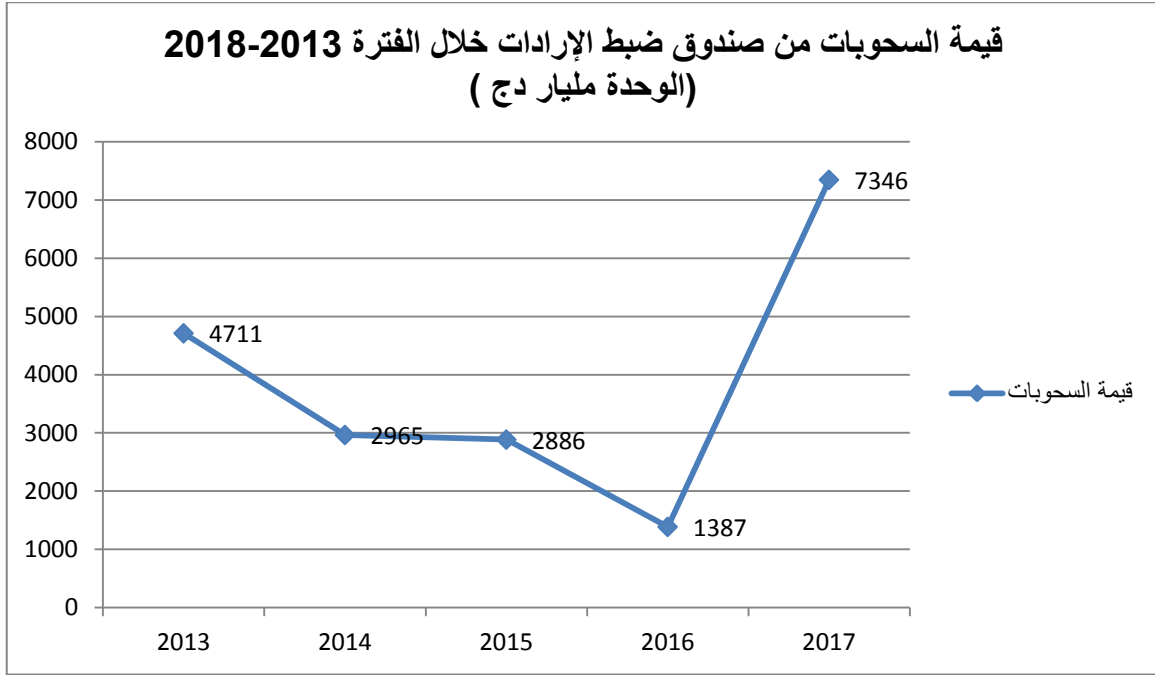
ومع تفاقم ضغوطات الصدمة البترولية منذ أواخر سنة 2014 بسبب انهيار أسعار المحروقات بنسبه 50% خلال ستة أشهر فقط الأمر الذي تسبب في تدني الموارد المالية للدولة خاصة بعد الهبوط الحر لأسعار البترول من 115 دولار في 2014 إلى 48 دولار في 2015 ثم 46,5 دولار في 2016 وبالرجوع إلى حجم الجبال البترولية نجد إنها هي الأخرى تشهد تراجع مستمر سبب في ذلك يعود إلى تراجع الحجم الكلي للصادرات الإجمالية بصفه عامه والصادرات البترولية بصفه خاصة بسنه إلى أخرى بطبيعة الحال نرجع سبب ذلك إلى التراجع الرهيب لأسعار البترول.

لكن وبحلول 2017 لوحظ انه هناك استقرار في أسعار النفط والبترول عالميا حيث وصل إلى 58 دولار للبرميل الواحد والأسعار مرشحه للزيادة أكثر في السنوات مقبله حيث يتوقع أن تصل في 2019 إلى 60 دولار وهذا بطبيعة الحال سيعود بالاجباية على الاقتصاد ككل.

الفرع الثاني إجراءات قبلية لمواجهة الأزمة السعوية للنفط في الجزائر

في سبيل مواجهه الأزمة النفطية التي حلت بالجزائر والتي كانت لها آثار مزعجه للاقتصاد واتخذت الحكومة مجموعه من الإجراءات والتي كانت تتنوع بين آليات السياسة النقدية واليات السياسة المالية والتي تمثلت في اللجوء إلى مدخرات صندوق ضبط الإيرادات بسبب تواصل العجز المالي والاعتماد وبشكل مكثف على مداخل الجباية البترولية الأمر الذي أدى إلى تآكل شبه كلي لموارد صندوق ونضوبها كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل (1-2) : قيمة السحوبات من صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة 2013-2018 (الوحدة مليار دج)



Source : Donnée du ministère des finances , direction générale de la prévision et des politique , disponible sur : www.dgppmf.gov.dz.

حيث:

✓ في ما يخص صندوق ضبط الإيرادات فقط تم اقتطاع حوالي 4711 مليار دينار جزائري في 2013 ثم 2965 مليار دينار جزائري في 2014 ثم 286 مليار دينار جزائري 2015 ليصل في 2016 إلى 1387 مليار دينار جزائري وفي 2017 تم استخدام الباقي والذي يقدر 784 مليار دينار جزائري وهناك مؤشرات تدل على؛ نفاذ صندوق ضبط الإيرادات مع نهاية 2018 وبداية 2019 وهذا لم يكفي لهذا تم:

✓ تحصيل قرض خارجي لفائدة الخزينة العمومية من البنك الإفريقي يقدر ب 105 مليار دينار جزائري ظف إلى ذلك؛

✓ تسبيقات من بنك الجزائر لفائدة الخزينة العمومية والتي قدرت ب 276 مليار دينار جزائري في 2015 و 280 مليار دينار جزائري في 2016 بالإضافة إلى؛

✓ ترشيد الإنفاق الحكومي بطريقه متناسب مع الوضعية الحالية للاقتصاد الوطني وفي جميع القطاعات خاصة منها العمومية كما أيضا؛

✓ قام بنك الجزائر بدفع فوائد الخزينة العمومية والتي قدرت ب 610 مليار دينار جزائري في 2015 و 919 مليار دينار جزائري في 2016.

وبالرغم من هذه الإجراءات والتي كانت جوهرية في طابعها إلا انه يمكن القول إنها باءت بالفشل خاصة مع استمرار العجز في 2017 بالرغم من الارتفاع المحسوس في أسعار المحروقات وعجز سلطات الحكومية على تعبئة الموارد المالية اللازمة لتمويل الاقتصاد من مصادره التقليدية

كل هذه الأسباب جعلت الحكومة الجزائرية أمام تحديات اقتصادية نموية هامة تتمثل في ضرورة إيجاد موارد مالية كبيرة لتنشيط الاقتصاد وتفعيله وانطلاقا من هذا بات من الضروري التوجه نحو أساليب جديدة ومستحدثة ناجحة وتم استخدامها في بعض الدول والتي في مقدمتها الدول القوية اقتصاديا ولها كان التوجه الجزائري نحو أدوات السياسة النقدية غير التقليدية لتمويل عجز الخزينة العمومية.

لكن وما يجدر الإشارة إليه هنا أن اللجوء إلى هذه السياسة ليس بهذه البساطة حيث وجدت الحكومة نفسها مجبره على إجراء بعض التعديلات على قانون النقد والقرض والتوجه نحو تطبيق بنود السياسة النقدية غير التقليدية وهو ما يعرف بالتمويل غير التقليدي.

المطلب الثاني آثار التمويل الغير على احتياطي الصرف

سنحاول من خلال المطلب التطرق إلى تأثير أسلوب التمويل غير التقليدي على احتياطات الصرف للبنك المركزي بجانبين فيها الذهب وخارج الذهب.

الفرع الأول احتياطات الصرف (بما فيها الذهب)

تعتبر احتياطات الصرف نقطه ايجابية يتم تطرق إليها من طرف السلطات النقدية للحفاظ على ثبات الأسعار ومن مكوناته الذهب والعمولات الأجنبية من خلال هذا الفرع قم بتحليل تآكل الاحتياطات صرف و آثار تبني أسلوب تمويل غير التقليدي على الاحتياطات خلال فترة 2012 إلى 2019.

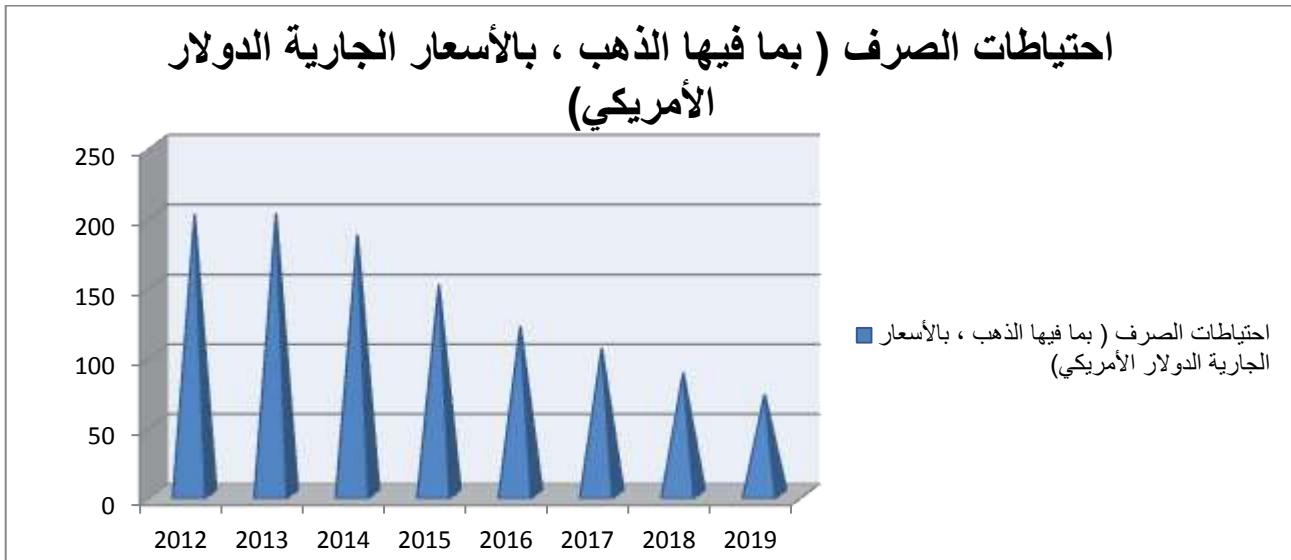
الجدول رقم (2-6): احتياطات الصرف (بما فيها الذهب ، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) للفترة (2012-2019)

السنوات	2012	2013	2014	2015
البيان				
القيمة	200.59	201.44	186.35	150.59
السنوات	2016	2017	2018	2019
البيان				
القيمة	120.79	104.85	87.38	71.80

Source : <https://data.albankaldawli.org/indicator/FI.RES.TOTL.CD> 22-09-2020 a14/00

الجدول الموالي يبين أن احتياطات الصرف سجلت على مستوياتها خلال سنتين 2012 2013 حيث أصبحت 200 مليار دولار و 201 مليار دولار على التوالي لكن خلال سنة 2014 شهادة الدولة أزمة بتحول حادة حيث تدهور احتياط الصرف بشكل كبير فسجل 186 مليار دولار وبقي في تسجيل انخفاض مستمر فأصبح 150 مليار دولار سنة 2015 ثم سجل 120 مليار دولار أي انخفاض بقيمة 30 مليار دولار سنة 2016 تستمر في الانخفاض اتصل إلى 104 مليار دولار فقط أما في السنتين الأخيرتين 2018/2019 سجلت انخفاض مستمر كذلك يقدر ب 87.38 مليون دولار و 71,80 مليون دولار على التوالي و يعود هذا التراجع إلى تدهور ميزان المدفوعات و أيضا لنسب صرف الدولار و الاورو لكن هذا التراجع في احتياطات البلاد من الصرف سيحد من مقاومه صدمات الخارجية.

الشكل رقم (2-2) : احتياطات الصرف (بما فيها الذهب ، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) للفترة (2012-2019)



المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على :

<https://data.albankaldawli.org/indicator/FI.RES.TOTL.CD> En ligne consulté le 22/09/2020

الفرع الثاني احتياطات الصرف (مطروحا منها الذهب)

بعد تطرقنا سابقا إلى الاحتياطات الصرف المتضمنة الذهب سنتطرق في هذا الفرع إلى احتياطات الصرف مطروحا منها الذهب الذي يمثل رصيد الدولة الموجود بالبنك المركزي.

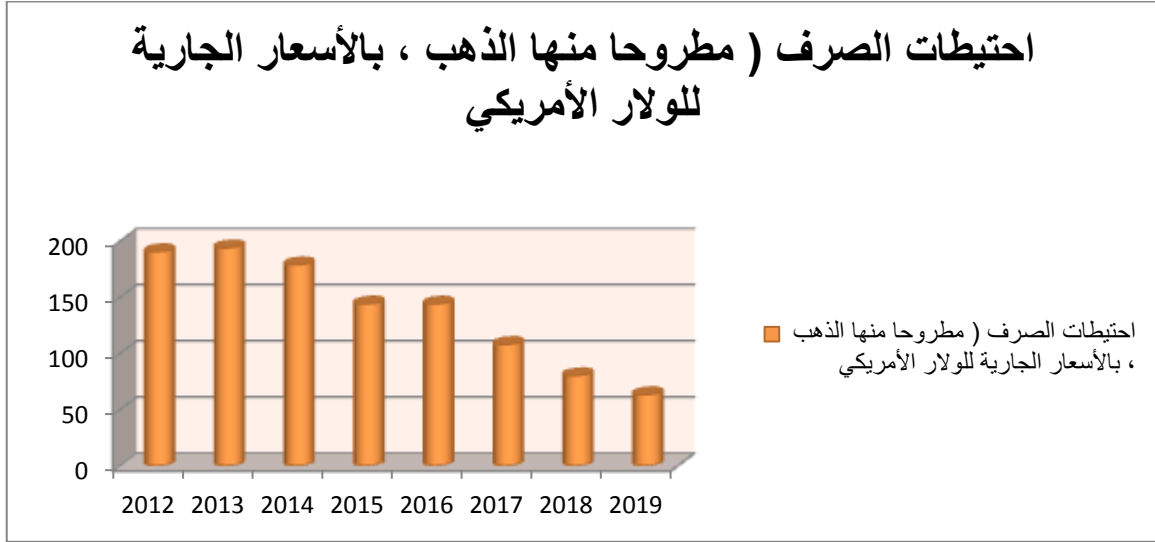
الجدول رقم (2-7) : احتياطات الصرف (مطروحا منها الذهب ، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) للفترة (2012-2019)

السنوات	2012	2013	2014	2015
البيان				
القيمة	190.66	194.01	178.93	144.1
السنوات	2016	2017	2018	2019
البيان				
القيمة	144.1	108	80.23	63.30

Source: <https://data.albankaldawli.org/indicator/FI.RES.XGLD.CD?locations=DZ.view=ch> En ligne consulté le 22/09/2020

ملاحظ من خلال الشكل السابق أن احتياطات صرف مطروح منها الذهب انخفضت بمقدار 35 مليار دولار سنة 2015 لتبلغ 143 مليون دولار مقارنة بين مستوى الذروة الذي بلغ 190 و 194 مليون دولار سنتي 2012/2013 على التوالي و يعود هذا الارتفاع إلى الزيادة في أسعار النفط حيث وصلت إلى 147 دولار في نهاية 2013 لكن خلال سنة 2014 شهدت الجزائر أزمة بترولية حادة حيث انخفض احتياطي الصرف إلى 178 مليار دولار ل يبقى في انخفاض متتالي إلى 108 مليار دولار سنة 2017 أي عادل 70 مليار دولار أما في السنتين الأخيرتين 2018 و 2019 انخفاضا حاداً ما يعادل ب 80.23 و 63.30 مليار دولار على التوالي ويرجع هذا الانخفاض الاستخدام جزء من تلك الاحتياطات أعطيه الواردات الأساسية من السلع والخدمات الاستثمارية والإنتاجية المستخدمة في القطاعات الصناعية والتي تدعم فكره التنويع الاقتصادي وكذلك تبني أسلوب التمويل غير التقليدي بالدرجة الأولى.

شكل رقم (2-3) احتياطات الصرف (مطروحا منها الذهب ، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)



المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على :

<https://data.albankaldawli.org/indicator/FI.RES.XGLD.CD?locations=DZ,view=ch> En ligne
consulté le 22/09/2020

المطلب الثالث : اثر التمويل غير التقليدي على الكتلة النقدية والسيولة البنكية

ومن خلال هذا المطلب سنبرز تأثير التمويل غير التقليدي على الكتلة النقدية التي وضعها البنك المركزي من اجل السيطرة في توسع السيولة البنكية حيث يتم تحليل تطور السيولة البنكية والكتلة النقدية خلال فرعين

الفرع الأول اثر التمويل غير التقليدي على الكتلة النقدية

تمثل الكتلة النقدية حيازات الجمهور من العملة ومجموع خصوم الودائع تحت طلب في البنوك التجارية وكذا الودائع في شركات الادخار والإقراض وودائع بنوك الادخار تقوم الدراسة بتحليل تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2016 2018

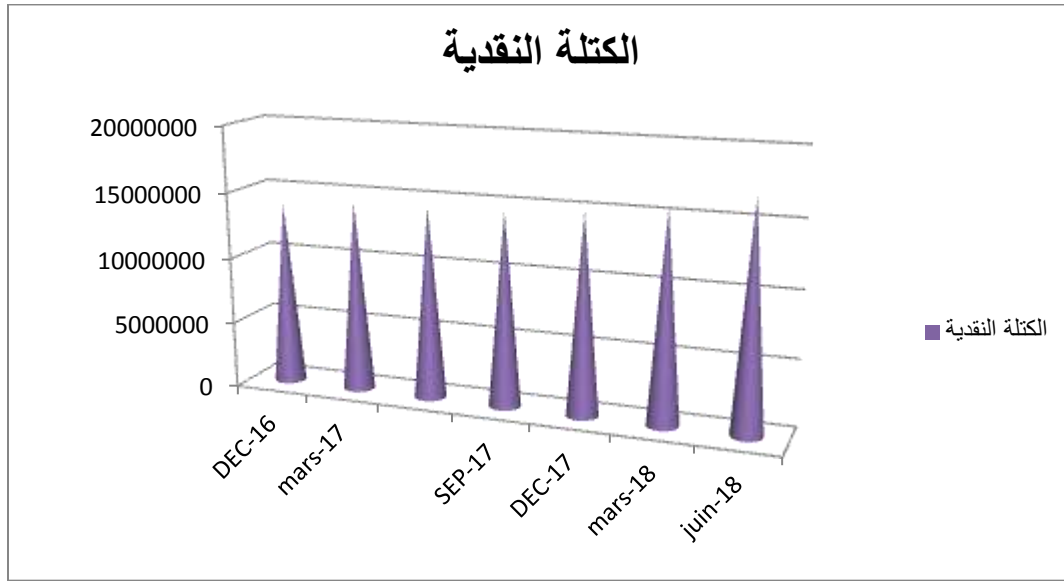
الجدول رقم (2-8) تطور الكتلة النقدية للفترة (2016-2018). الوحدة مليون دينار جزائري

السنوات	DEC-16	MARS-17	JUIN-17	SEP-17
البيان				
تطور الكتلة النقدية	13 816 309	14 307 112	14 406 104	14 573 830
السنوات	DEC-17	MARS-18	JUIN-18	
البيان				
تطور الكتلة النقدية	14 974 578	15 638 310	16 936 669	

Source: https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/Indicateur_monetaire/SM.pdf

يبين الشكل الموالي إن الكتلة النقدية في تطور مستمر في ذيل تبني سياسة تمويل غير التقليدي فقد قدر العرض النقدي في الجزائر في نهاية سنة 2016 أي قبل تبني السياسة ما قيمته 13816309 مليون دينار جزائري لكن بعد تبني التمويل غير التقليدي على يد الحكومة الجزائرية ارتفع العرض النقدي بشكل ملحوظ بنسبه 4.66% على أساس الفصول من بداية 2017 إلى غاية نهاية 2017 ومع مطلع سنة 2018 ازدادت الكتلة النقدية بشكل كبير وذلك راجع لقيام البنك المركزي بوضع النقود ما يقارب 30 مليار دولار ما أدى إلى زيادة الكتلة النقدية بقيمة 298359 مليون دينار جزائري وهذا الارتفاع في الكتلة النقدية دون أن تقابلها زيادة موازية حقيقية في السلع والخدمات الأمر الذي أدى إلى ارتفاع الأسعار والتضخم وتراجع القدرة الشرائية.

شكل رقم (2-4) تطور الكتلة النقدية للفترة (2016-2018).



المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على:

https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/Indicateur_monetaire/SM.pdf En ligne consulté le 22/09/2020

الفرع الثاني اثر التمويل غير التقليدي على تطور السيولة البنكية

تعتبر السيولة البنكية على قدره المصرف التجاري في الدفع نقدا لجميع التزامات التجارية وعلى التجاوب لطلبات الائتمان وهذا يستدعي وجود سيولة نقدية لدى المصرف ومن خلال هذه الدراسة للفرع نقوم بتحليل تطورات السيولة البنكية واثر التمويل غير التقليدي عليها خلال الفترة 2016-2018

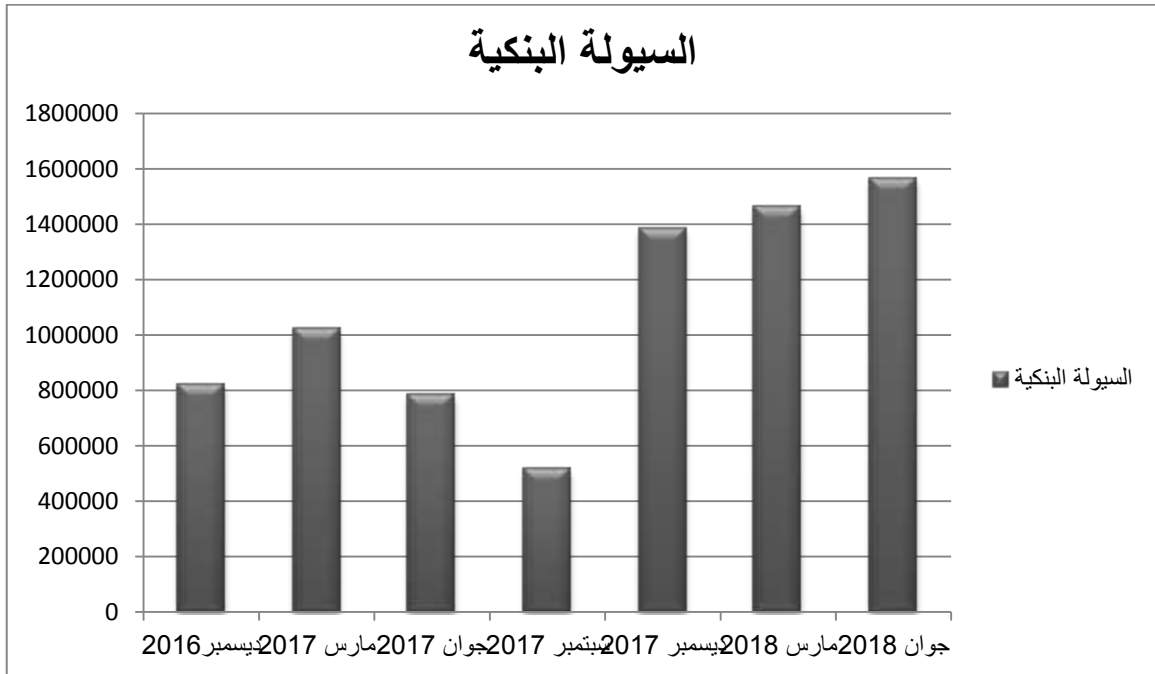
الجدول رقم (2-9) تطور السيولة البنكية للفترة (2016-2018) الوحدة مليون دينار

التاريخ	السيولة المسترجعة	تسهيلات الودائع	الودائع الجارية للبنوك لدى بنك الجزائر	المجموع
ديسمبر 2016	-	-	820940	820940
مارس 2017	-	-	1019204	1019204
جوان 2017	-	-	779874	779874
سبتمبر 2017	-	-	511820	511820
ديسمبر 2017	-	-	1380625	1380625
مارس 2018	567000	-	894141	1461141
جوان 2018	255 500	-	1308283	1563783

SOURCE : https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/Indicateur_monetaire/LIQUIDITE.pdf

يفسر الشكل الموالي أن السيولة البنكية عرفت انخفاض بعض الشيء حيث وصلت قيمتها 820940 مليون دينار ثم ارتفعت بشكل طفيف بنسبه 24 بالمائة في شهر مارس 2017 ثم انخفضت بشكل تدريجي لتصل قيمتها إلى 511820 مليون دينار أي عدم قدره البنك على الوفاء بكل الالتزامات التجارية تجاه المودعين لكن لم يبقى الوضع على حاله فبعد عدة أشهر ارتفعت السيولة النقدية في البنوك مره واحده بعد أن عانت البنوك لسنوات لندرة السيولة المالية حيث وصلت قيمتها 1380625 مليون دينار وهذه زيادة ترجع الى ارتفاع السيولة النقدية بالبنوك لدرجه وصولها لذروة إلى قيام البنك المركزي الجزائري بوضع حوالي 30 مليار دولار على مرحلتين منذ نهاية أكتوبر 2017 إلى غاية 2018.

شكل رقم (2-5) تطور السيولة البنكية للفترة (2016-2018)



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على:

https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/Indicateur_monetaire/LIQUIDITE.pdf En ligne consulté le 22/09/2020

المطلب الرابع: اثر التمويل غير التقليدي على أسعار صرف العملات الأجنبية

سنحاول من خلال هذا إبراز تأثير أسلوب التمويل غير التقليدي على أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار الجزائري الذي يعتبر من أضعف العملات في إفريقيا.

حيث المطلب يتم تحليل ظاهرة تطور أسعار الصرف مقارنة بالعملة الوطنية من و الأورو و الدولار و الجنيه الإسترليني و الين الياباني خلال الفترة 2016-2018.

الجدول رقم (2-10) تطور أسعار العملات الأجنبية مقابل الدينار للفترة (2016-2018)

الوحدة مليون دينار

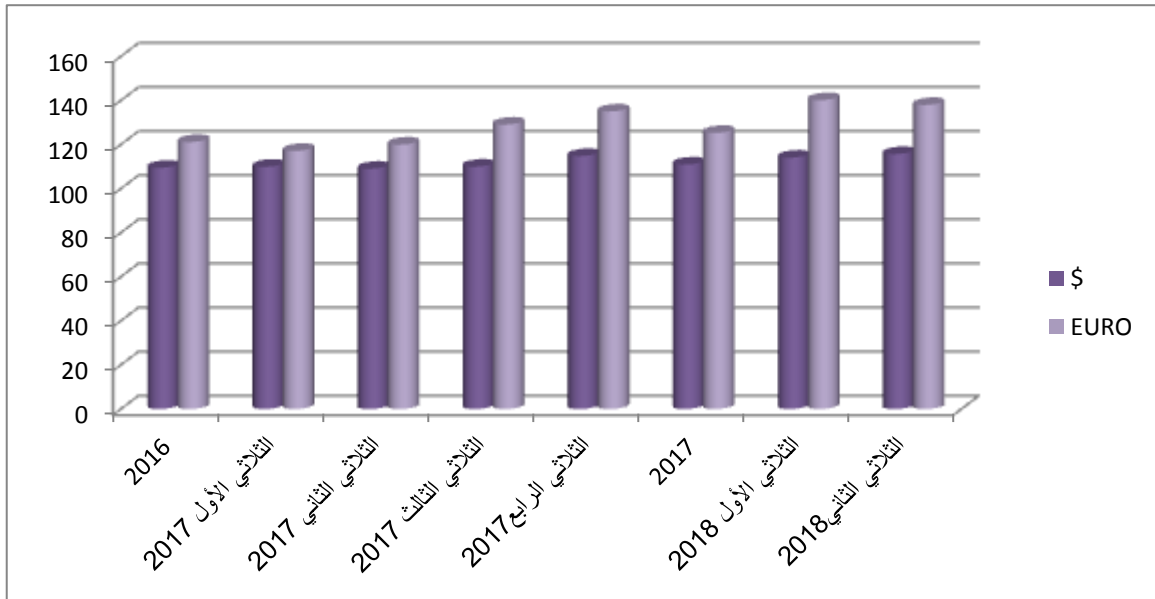
	2016	الثلاثي الأول 2017	الثلاثي الثاني 2017	الثلاثي الثالث 2017
\$	109.46	109.94	109.06	110.01
YEN	101.01	96.70	98.16	99.14
£	148.25	136.14	139.49	143.93
EURO	121.17	117.13	120.02	129.07
	الثلاثي الرابع 2017	2017	الثلاثي الأول 2018	الثلاثي الثاني 2018
\$	114.81	110.96	114.07	115.72
YEN	101.69	98.92	105.33	105.06
£	152.43	143.00	158.73	157.49
EURO	135.06	125.32	140.17	138.01

SOURCE : https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/Indicateur_monetaire/COTA.pdf

بما أن اغلب تعاملات الدولة الجزائرية بعملةتين فقد أصبح تركيزنا أكثر على الأورو و الدولار و هو ما يوضحه الشكل الموالي حيث أن سعر صرف الدولار و اليورو مقابل الدينار في ارتفاع مستمر أي انخفاض قيمة الدينار مقابل العملات الأجنبية فقد سجل \$1 مقابل الدينار ما قيمته 109.46 دينار و 109.94 دينار سنتي 2016 و 2017 على التوالي ليتراجع الدينار في قيمته خلال الثلاثي الثاني من نفس السنة بنسبة 0.8% و بقي على هذا الحال في صعود و هبوط و يعود هذا إلى عدم استقرار أسعار البترول و عدم تغطية الصادرات و الواردات فقد سجل سعر الصرف ارتفاع طفيف بنسبة 1.37% خلال السنة و يعود إلى تبني سياسة التمويل غير التقليدي و مع بداية سنة 2018 واصل سعر صرف الدولار مقابل الدينار ارتفاع حيث سجل في الثلاثي

الأول و الثاني ما قيمته 114.07 دينار و 115.72 على التوالي يتوقع أن يستمر الدينار في التراجع مقابل الدولار في ظل استقرار حجم الواردات و جهود الصادرات و طبع النقود و ارتفاع معدلات التضخم و عجز الميزانية و تزايد الإنفاق العام إما بالنسبة لليورو فقد سجل 1 يورو ما يعادل 121.17 دينار سنة 2016 و سجل في أواخر سنة 2017 ما قيمته 125.32 أي ارتفاع بنسبة 3.42% مقارنة بالسنة السابقة وواصل الارتفاع خلال الثلاثي الثاني من نفس سنة 2018 بقيمة 140.17 ليتراجع خلال الثلاثي الثاني من نفس السنة بنسبة 1.54% و يعود هذا التدهور إلى فقدان الدينار الجزائري لقيمته مقابل العملات الأجنبية .

شكل رقم (2-6) تطور أسعار العملات الأجنبية مقابل الدينار للفترة (2016-2018)



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على:

https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/Indicateur_monetaire/COTA.pdf En ligne consulté le 22/09/2020

المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية و الاجتماعية للتمويل الغير التقليدي

للتتمويل الغير تقليدي آثار اقتصادية و اجتماعية تمثلت في العديد من الظواهر فبالنسبة لإنفاق الدولة من الواردات يكون ذلك فقط من أجل تحقيق التوازن في إشباع ضروريات المجتمع من سلع و خدمات خلال فترة زمنية محددة و تمثلت هذه الآثار الاقتصادية و الاجتماعية في عدة ظواهر أبرزها التضخم ، البطالة .. و تعتبر من المعوقات الصعبة التي تواجهها أغلب دول العالم و هذا ما يتوجب بدوره للجوء إلى بدائل أخرى تتمثل في الاستدانة سواء كانت خارجية أو داخلية .

من أجل الإلمام بجوانب البحث سوف يتم التطرق إلى النقاط التالية :

- ✓ آثار التمويل غير التقليدي على التنمية الاقتصادية في الجزائر
- ✓ آثار التمويل غير التقليدي على الإنفاق الحكومي و الاستهلاكي
- ✓ آثار التمويل غير التقليدي على التضخم و علاقته بمستوى الدخل
- ✓ آثار التمويل غير التقليدي على البطالة

المطلب الأول: آثار التمويل غير التقليدي على التنمية الاقتصادية في الجزائر

يشير خبراء الاقتصاديون أن الإجراء الجديد يمكن أن يفتح الباب لإمكانية طبع مزيد من النقود كخيار جديد لا سيما وأن الاقتطاعات من فوائد بنك الجزائر أدت إلى نقص الموارد لدى البنك المركزي، فضلا عن أن السوق واجه نقصا في السيولة في الفترة الأخيرة، بما في ذلك على مستوى البنوك التجارية.

لكن يجب الأخذ بعين الاعتبار أن عملية طباعة نقود دون أن يكون لها غطاء يؤدي إلى نتيجة أساسية وهي ارتفاع الأسعار والتضخم، فبعد أن كان البنك المركزي يقوم بمسعى استعادة جزء من الكتلة النقدية وامتصاصها لضبط التضخم، فإن عمليات طبع المزيد من النقود لتغطية العجز، في ظل نضوب صندوق ضبط الإيرادات FRR، ستزيد من حجم الكتلة النقدية M2 ومع زيادة المعروض النقدي دون أن يقابله زيادة الموازنة في السلع والخدمات يمكن أن تسجل آثار سلبية على الاقتصاد ككل قد تؤدي إلى تراجع قيمة صرف العملة وتأثر الاقتصاد ككل، وذلك إن فقد الناس ثقتهم في العملة الوطنية* الدينار الجزائري* أكثر.

وذلك عندما تحدث موجة من التشاؤم تؤدي إلى توجه المواطنين إلى التخلص مما لديهم من هذه العملة وشراء عملات أجنبية، لاسيما الأورو والدولار كظاهرة "الملجأ" أو الذهب والذي يؤدي إلى المزيد من انخفاض قيمتها، وقد عرف الدينار الجزائري انخفاضا محسوسا أمام الأورو منذ بداية السنة مع تسجيل مستويات قياسية غير

مسبوقة في التعاملات الرسمية، وفقد الدينار ما نسبته 14% منذ بداية السنة ثم ليبلغ مستوى يعادل 132 دينار للعملة الأوروبية الموحدة، بينما مقابل الدولار نجد أن الدينار قد فقد ما يقدر بـ 20% من قيمته الاسمية.

ويحذر الخبراء من أن احتياطي الصرف يتدنّى دون مستوى 100 مليار دولار حسب ما صرح به الخبراء الاقتصاديون، ويمكن تلخيص أهم آثار استخدام هذه التقنية التمويلية على مستويين:

1- على المدى القصير: يبقى الهدف الذي تسعى من ورائه الحكومة في تطبيق هذه التقنية هو توفير السيولة ولكن مقابل ذلك يجب على السلطات المعنية الأخذ بعين الاعتبار للمخاطر والآثار المحتملة والممكن حدوثها من خلال:

- ✓ ضبط ميزانية الدولة من خلال خفض النفقات ورفع الإيرادات.
- ✓ تطهير السياسة النقدية للدولة من خلال التوجه نحو سوق الأوراق المالية للتمويل.
- إحداث تعديلات على مستوى الأنظمة الجبائية.
- ✓ امتصاص فائض السيولة في السوق الموازنة.

2 - على المدى الطويل: إن طباعة حجم هائل من الأموال لتمويل عجز الميزانية دون تغطية وفي ظل نضوب صندوق ضبط الإيرادات FRR بكل تأكيد ستكون له العديد من الآثار الجانبية على الاقتصاد، وهذا ما أكد عليه صندوق النقد الدولي، وأهم هذه الآثار:

- ✓ ارتفاع حجم الكتلة النقدية، دون أن تقابلها زيادة موازنة حقيقية في السلع والخدمات الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار والتضخم وتراجع القدرة الشرائية؛
- ✓ تراجع قيمة صرف العملة وتأثر الاقتصاد ككل، ومنه ضعف الثقة في العملة الوطنية وقد يلجأ الكثير إلى استبدالها بالذهب أو بعملات أجنبية أكثر ثقة وأكثر قوة¹

الفرع الأول: تحليل وضعية الاقتصاد الجزائري وفقا لصندوق النقد الدولي:

الأكيد أن صندوق النقد الدولي عارض وبشدة تطبيق هذه الأداة النقدية غير التقليدية نظرا وحسب توقعات خبرائه لتسببها في ارتفاع معدلات التضخم إلى أكثر من 10% مع فقدان استقلالية البنك المركزي وتداعيات ذلك، إضافة إلى تأثيرات سلبية عديدة حيث توقع صندوق النقد الدولي تسجيل الجزائر لمعدل نمو اقتصادي يقدر

¹ <https://www.aljazeera.net/encyclopedia/economiy>

ب 1,5% في 2018، هذا ما يبين نظرتة التشاؤمية لهذا النوع من التمويل مع أن الاستقلال المالي للدولة أهم من الاستقلال التنفيذي للبنك المركزي حسب المقارنة السيادية التي تعتمدها الجزائر في مختلف قراراتها الاقتصادية.

وحسب تقرير لوكالة أنباء جزائرية، صرحت بأن الجزائر لم تستسغ التقرير الذي أعده خبراء صندوق النقد الدولي بمعية البنك الدولي، والذي توقع حدوث أزمة مالية حادة في البلاد، في حال تواصل طبع الأموال، إذ توالى التصريحات الرسمية الراضية لمحتوى التقرير.

حيث كان الصندوق النقد الدولي قد حذر الجزائر من الإفراط في الاعتماد على التمويل غير التقليدي، خاصة طباعة الأموال، حيث حسب دراساته وجد أن الجزائر تتجه مباشرة نحو أزمة مالية أكبر، متوقعا تجاوز نسبة التضخم المستويات المعتادة.

ويتوقع صندوق النقد الدولي في تقريره حول الاقتصاد الجزائري أن الـ PIB سيصل إلى 3,5% في 2018 ويتوقع أن هذه الأرقام مرشحة للتراجع خلال السنوات القادمة، حيث أنه من الصعب على الجزائر الوصول إلى 2% لـ PIB خلال سنتي 2019 و2018، وهي نسبة تعتبر في ذاتها عن نمو ضعيف.

ويشير الخبراء الاقتصاديون الجزائريون أن نسبة التضخم انخفضت من 5,6% نهاية 2017 إلى 5,2% في جانفي 2018، ثم إلى 4,9% فيفري 2018، وهي أرقام تؤكد تحكم الحكومة في التضخم عكس تحليلات الخبراء الدوليين، غير أن صندوق النقد الدولي أكد في تقريره الأخير، أن نسبة التضخم المتوقعة مع نهاية السنة الجارية مرتفعة قد تصل 7,2% ويتوقع أن تصل إلى 8,1% في 2019 و9% سنة 2020، كما يتوقع أن تعجز مداخيل المحروقات عن إعادة التوازن للميزانية حتى مع ارتفاع أسعار البرميل، متأسفا لكون السلطات الجزائرية ترفض اللجوء إلى الدين الخارجي لتغطية العجز في الميزانية¹.

وقد أوصى صندوق النقد الدولي على ضرورة مواصلة تنفيذ التدابير المتخذة بعد الصدمة البترولية كترشيد النفقات وفرض معدلات ضريبة جديدة ومرتفعة والتخلي التدريجي للدعم الاجتماعي... إلخ مقابل الحفاظ على استقلالية بنك الجزائر.

إن تقنية التيسير الكمي التي تبنتها مختلف اقتصاديات العالم لمواجهة الأزمة المالية 2008 أظهر نتيجة عدم فعالية أدوات السياسة النقدية التقليدية في تحفيز النشاط الاقتصادي لأن الأسواق المالية كانت في مصيدة للسيولة، وبالتالي كانت معدلات الفائدة الاسمية في مستويات منخفضة، بينما تقنية التمويل غير التقليدي التي تبناها الجزائر فقد تم اللجوء إليها لتغطية عجز الخزينة العمومية، حيث جاء لمواجهة تداعيات الصدمة البترولية وتهاوي

¹ حمزة كحال ، الجزائر ترفض تقرير صندوق النقد الدولي حول مخاطر طباعة النقود ، تاريخ النشر 21 أبريل 2018 ، تاريخ الاطلاع

أسعار النفط التي استنزفت الموارد المالية للدولة وليس لعدم فعالية أدوات السياسة النقدية التقليدية في الجزائر. بالإضافة إلى الاختلاف الكبير بين البنية التحتية المصرفية والاقتصادية بين تلك الدول والجزائر هذا ما يؤثر بالضرورة على تأثير الآليتين في مختلف المتغيرات الاقتصادية للدول¹.

الفرع الثاني : القدرة على الاستدانة الخارجية و كلفتها

بالرجوع إلى أهم مؤشرات الاقتصاد الوطني نجد أن فاتورة الواردات بلغت خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة 47 مليار دولار في المتوسط خارج واردات الخدمات، في حين بلغ عجز ميزان المدفوعات 15 مليار دولار خلال الفترة ذاتها.

بالرجوع إلى أهم مؤشرات الاقتصاد الوطني نجد أن فاتورة الواردات بلغت خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة 47 مليار دولار في المتوسط خارج واردات الخدمات، في حين بلغ عجز ميزان المدفوعات 15 مليار دولار خلال الفترة ذاتها.

وبالعودة إلى الأرقام السابقة، يمكن القول أن الأمر لا يتعلق بالعودة إلى الاستدانة الخارجية من عدمها لأن ذلك أمر حتمي، بل بكلفة الاستدانة التي ستكون بنسب فائدة مرتفعة للغاية وشروط مهينة من صندوق النقد الدولي، نظرا إلى حالة الاقتصاد الوطني الهشة للغاية وعدم الاستفادة من درس التسعينات².

الفرع الثالث : بدائل عن طبع النقود

في هذه الحالة عموما وحالة الاقتصاد الجزائري خصوصا، وفي الوقت الحالي نجد أن الدولة مجبرة على هذا الإجراء، فهي مجبرة لا محالة على تمويل عجز الموازنة، لكن فترة محددة وقصيرة فقط (على المدى القصير) لأن الهوامش الوقائية للمالية العامة (صندوق ضبط الإيرادات) ستتآكل تدريجيا في حال ما استمر انخفاض أسعار المحروقات، لكن لو يستمر الأمر هكذا فإنه ما كان حلا مؤقتا في الحاضر وعلاج لأزمة حالية، سيصبح بمثابة أزمات مستقبلية، ولهذا لا بد على الحكومة الإسراع في إيجاد البديل التمويلي لعجز الموازنة في أسرع وقت، ولعل الحل بين أيدينا لكن لا تراه، حل ربما ستكون نتائجه السلبية أقل بكثير من طباعة النقود، ويتمثل هذا الحل في ضرورة الإسراع في إعداد الإطار القانوني لتمويل إسلامي وصكوك جديدة، إذ ستعد الإطارين القانوني والتنظيمي

¹ محيريق فوزي ، عقبة عبد اللاوي ، مصيدة السيولة الكينيزية كأحد حلول الأزمة - بين وصمة من انتكاس رأسمالي و وصفة من طرح إسلامي ،

الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة و البدائل المالية و المصرفية - النظام المصرفي الإسلامي نموذجا - جامعة خميس مليانة الجزائر 2009

² وكالة أنباء جزائرية ، رئيس الحكومة الجزائرية ، الجزائر : تعاني أزمة مالية و تتخذ إجراءات لحماية الاقتصاد بدلا من الاستدانة ، تاريخ النشر

2018/01/20 ، تاريخ الاطلاع 2020/09/24 التوقيت : 17:23 على الساعة 15.00 متوفر على الموقع التالي

<https://sptnkne.ws/g5yg>

"التمويل التشاركي" وستطرح سندتات سيادية لهذا النوع من التمويل، وهذا ما اقترحتة حكومة "تبون" في جوان 2018 الماضي¹.

المطلب الثاني: آثار التمويل غير التقليدي على الإنفاق الحكومي و الاستهلاكي

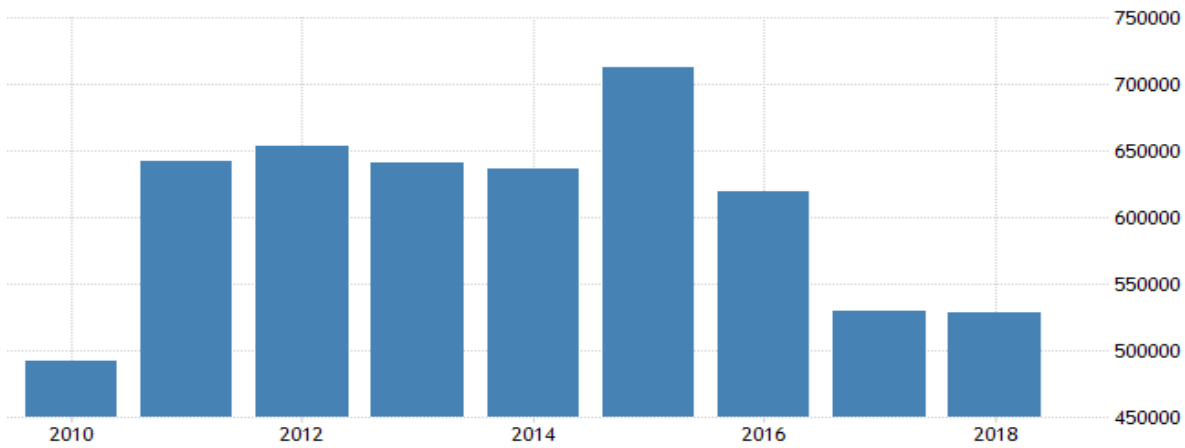
سنحاول من خلال هذا المطلب، التطرق إلى تأثير أسلوب التمويل غير التقليدي على الإنفاق الحكومي و، الدين الحكومي والإنفاق الاستهلاكي.

الفرع الأول: الإنفاق الحكومي

يمثل الإنفاق الحكومي أداة من أدوات السياسة المالية من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، ويشمل الإنفاق الحكومي الرواتب والأجور في القطاعات الحكومية، كما يشمل المشاريع الإنمائية والإنفاق على البنية الأساسية مثل: الطرق، الجسور، الكهرباء....

وعليه سنحاول من خلال الشكل الموالي تحليل تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر، والعوامل المتدخلة في ذلك وعلاقتها بالتمويل غير التقليدي.

الشكل رقم(2-7): تطور الإنفاق الحكومي للفترة (2010-2018)



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على:

<https://ar.tradingeconomics.com/algeria/government-spending> En ligne consulté le 26/09/2020

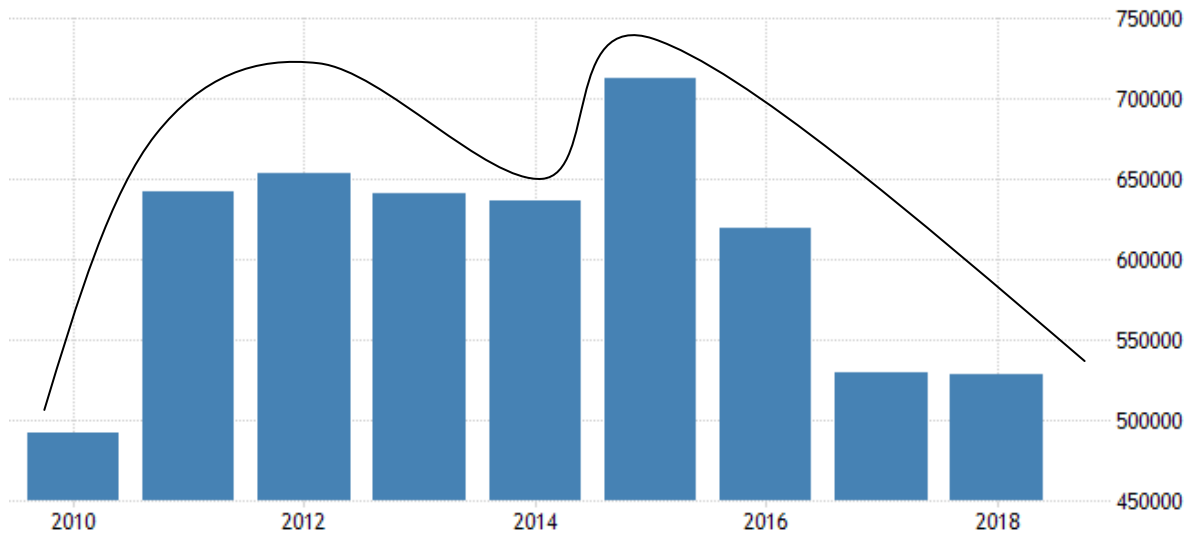
¹ بودهان ياسين، طباعة "أوراق النقد" في الجزائر ... بين حل الأزمة المالية و تعقيدها، الجزائر، تاريخ النشر 2018/09/15 تاريخ الاطلاع

يتضح من خلال الشكل أعلاه، تطور قيمة الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال السنوات 2010، 2011، 2012، لتعرف انخفاضا طفيفا سنة 2013. ويمكن إرجاع هذا الارتفاع إلى رغبة الحكومة الجزائرية في انتهاج سياسة تنمية تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز المشاريع الاستثمارية العمومية الكبرى. حيث بلغ الإنفاق الحكومي ذروته سنة 2015 بقيمة 712707 مليون دج.¹ ومع انخفاض مداخل الدولة الجزائرية،

وبالذات الاعتماد المتزايد والمرتبط بمداخل المحروقات، جعل من قيمة الإنفاق الحكومي تعرف انخفاضا محسوسا في السنتين 2016 و 2017 بقيمة 620000 و 530000 مليون دج على التوالي مع انخفاض طفيف نهاية 2018.

وبالتمتع في الشكل الموالي، وحسب التقديرات المشار إليها في الشكل الموالي، فإنه من المتوقع استمرار انخفاض الإنفاق الحكومي في السنوات اللاحقة (2018-2020) رغم زيادة إصدار النقود وجوء الخزانة الجزائرية إلى إصدار السندات لمدة خمس سنوات بداية من سنة 2017.

الشكل رقم (2-8): توقعات الإنفاق الحكومي (2010-2018)



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على:

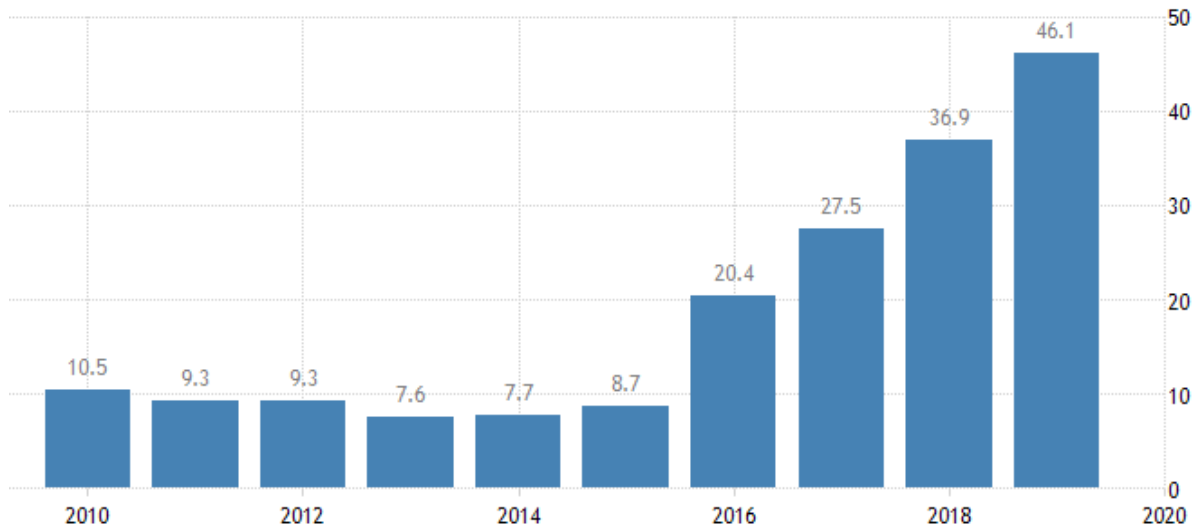
<https://ar.tradingeconomics.com/algeria/government-spending> En ligne consulté le 26/09/2020

¹ <https://ar.tradingeconomics.com/algeria/government-spending>

وبالنظر للشكل السابق المتعلق بتوقعات الإنفاق الحكومي، وانخفاض الإنفاق الحكومي نتيجة لانخفاض المداخيل، سيؤدي إلى استئدانة الدولة سواء من الداخل أو الخارج، وهذا ما يظهر حليا في الشكل الموالي من خلال تطور نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2010-2018.

حيث يتضح من خلال الشكل رقم (2-8) انخفاض نسبة الدين الحكومي من 10,5% سنة 2010 إلى 7,6% سنة 2013. ولكن مع انخفاض أسعار البترول سنة 2014 تم تسجيل زيادة نسبة الدين الحكومي سنة 2014 من 7,7% إلى 36,9% سنة 2018 رغم إتباع سياسة التمويل غير التقليدي وزيادة الإصدار النقدي.

الشكل رقم (2-9): الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2010-2018)



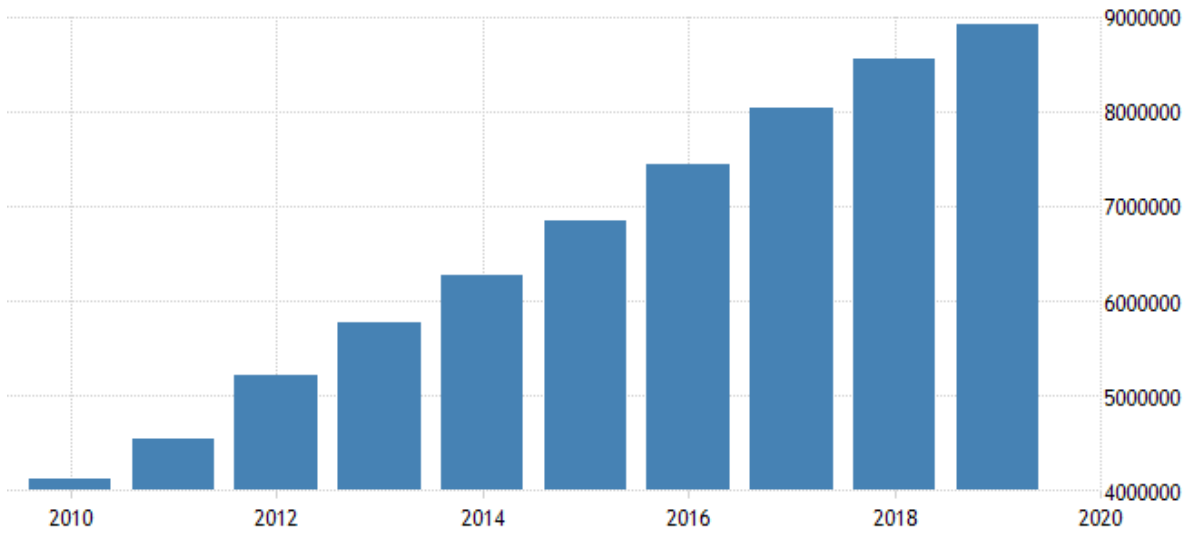
المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على:

<https://ar.tradingeconomics.com/algeria/government-debt-to-gdp> En ligne consulté le 26/09/2020

الفرع الثاني: الإنفاق الاستهلاكي

يمثل الإنفاق الاستهلاكي ما ينفقه الأفراد والعائلات لشراء السلع والخدمات لتلبية الحاجات، وعليه من خلال الشكل الموالي سيتم تحليل تطور الإنفاق الاستهلاكي من سنة 2009 إلى 2017.

الشكل رقم(2-10): تطور الإنفاق الاستهلاكي للفترة (2010-2018)



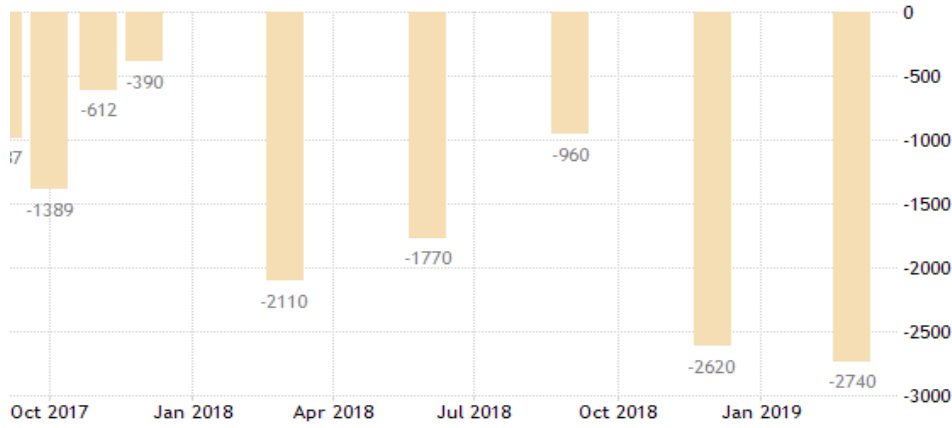
المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على:

<https://ar.tradingeconomics.com/algeria/consumer-spending> En ligne consulté le 26/09/2020

الاستثماري، وارتفاع الإنفاق الحكومي الذي تم تحليله سابقا من شأنه أن يؤثر بالحكومة الجزائرية إلى البحث عن مصادر تمويلية داخلية كانت أو خارجية، بالاعتماد يتضح من خلال الشكل أعلاه، تطور قيمة الإنفاق الاستهلاكي في الجزائر تطورا متزايدا بدءا من سنة 2009 إلى سنة 2017. ليبلغ ذروته بقيمة 800000 دج. ويمكن استرجاع هذا الارتفاع إلى الاستهلاك المتزايد للأفراد والعائلات، نتيجة عوامل ديموغرافية، عوامل اقتصادية وسلوك المستهلك... كما أن هناك علاقة بين الإنفاق الحكومي والإنفاق الاستهلاكي، إذ أن الإنفاق الحكومي يشمل الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الحكومي، إذ أن الإنفاق الحكومي يشمل الإنفاق الاستهلاكي و الإنفاق الاستثماري، وارتفاع الإنفاق الحكومي الذي تم تحليله سابقا من شأنه أن يؤثر على النفاق الاستهلاكي ، وفي هذا الإطار، زيادة الإنفاق الاستهلاكي سيدفع بالحكومة الجزائرية إلى البحث عن مصادر تمويلية داخلية كانت أو خارجية بالاعتماد على التمويل غير التقليدي أو اللجوء إلى الاستدانة.

كما أن سياسة الدعم الاجتماعي خصوصا في القمح والحليب، سترفع لا محالة من واردات الدولة الجزائرية وسيؤثر سلبا على احتياطي الصرف للدولة الجزائرية، وكذا اختلال الميزان التجاري. وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم(2-11): عجز الميزان التجاري سنتي 2017 و2018



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على:

<https://ar.tradingeconomics.com/algeria/balance-of-trade> En ligne consulté le 26/09/2020

يتضح من خلال الشكل أعلاه، أن هناك عجز في الميزان التجاري في أكتوبر 2017 بقيمة 1389 وهذا يعود إلى ارتفاع الواردات بقيمة ¹4255 مليون دولار مقابل تسجيل الصادرات من السلع والخدمات في نفس الفترة بقيمة ²2866 مليون دولار أي عدم تغطية الواردات بالصادرات، ولكن تراجع هذا العجز بشكل كبير خلال شهرين من نفس السنة بقيمة 1000 مليون دولار وهذا يعود إلى تطبيق الجزائر إلى أسلوب التمويل غير التقليدي، ومع مطلع سنة 2018 لم يسجل الميزان التجاري أي عجز بعد ثلاثة أشهر بعدما كان (-1389) وهذا ليس راجع لتطور الصادرات الجزائرية وإنما لتقليص رخص الاستيراد حيث ارتفعت الصادرات بنسبة 35% أما بالنسبة للواردات فقد سجلت انخفاض بنسبة 8% لكن لم يستمر هذا الوضع فقد زاد العجز ولم يسجل فائض حسب توقعات الحكومة من تطبيق هذا الأسلوب، وفي شهر فيفري فقد ارتفعت قيمة الميزان التجاري ب 2110 وينتج عن هذا ارتفاع في الواردات ب 12280 ³ مليون دولار.

¹ <https://ar.tradingeconomics.com/algeria/imports>

² <https://ar.tradingeconomics.com/algeria/exports>

³ <https://ar.tradingeconomics.com/algeria/imports>

و بالتالي لم تحصل تغطية الواردات للصادرات حيث قدرت قيمة الصادرات ب 10170¹ مليون دولار أما في شهر سبتمبر عرفت الواردات انخفاضا ملحوظا بقيمة 11180² مليون دولار وهذا بسبب ارتفاع نسبي لقيمة الصادرات بقيمة 10220³ مليون دولار ، لكن لم يبقى على هذا الوضع فسرعان ما سجل عجز ذروته في مارس 2019 قيمته 2740 مليون دولار، وهذا يعود إلى أسعار البترول التي لم تعرف استقرارا حيث أن هناك علاقة طردية بين أسعار النفط ورصيد الميزان التجاري، حيث كلما ارتفعت أسعار النفط ارتفع رصيد الميزان التجاري ويعود سبب هذه العلاقة إلى طبيعة القطاع التجاري وخاصة قطاع الصادرات الذي يعتمد بشكل شبه كلي على قطاع المحروقات.

المطلب الثالث: آثار التمويل غير التقليدي على التضخم وعلاقته بمستوى الدخل

الفرع الأول: آثار التمويل غير التقليدي على التضخم

قالت الحكومة الجزائرية أنها ستلجأ للتمويل الجديد بصفة استثنائية ولمدة 5 سنوات لأنها تدرك مخاطر التضخم الذي ينتج من طبع نقود جديدة لسد العجز في الميزانية ومواصلة الإنفاق على الشعب حيث سترتفع الأسعار وتنخفض القدرة الشرائية للمواطن والمستثمرون من خلال شراء السندات الحكومية (القروض السندية) سينتهون لمسألة التضخم وارتفاع الأسعار وسيصرون على أن تكون الفوائد عالية علة تلك السندات لأنهم يعرفون أن القدرة الشرائية للدينار ستنخفض تدريجيا.

فعندما ترغب الحكومة الجزائرية في المستقبل في إنفاق مبالغ طائلة من المال لتمويل حرب لا قدر الله -لا يمكنها أن تجمع من الضرائب إلا مبلغا محدودا. بعدها يمكن أن تجمع قدر آخر عن طريق الاقتراض. وعندها، إن كانت لا تزال رغبة في إنفاق مزيد من النقود، فإنها ستلجأ إلى طبع نقود جديدة.

لنفترض أن الحكومة تريد إنفاق 6 ملايين دولار في حين أن إيراداتها الضريبية هي 2 مليار دولار فقط. تستطيع الحكومة اقتراض 6 مليار دولار الباقية ببيع سندات الخزينة. لكن قد يشعر المستثمرون بالقلق إزاء ضخامة المبلغ، وربما يطلبون بمعدل أعلى كثيرا من المعتاد. علاوة على ذلك، قد يعترض الجمهور على مثل هذا العجز الهائل (كجزء من إجمالي الموازنة) ويصرون على أن تخفض الحكومة نفقاتها. وفي ظل هذا المأزق قد تقترض الحكومة مليار دولار فقط، ثم تلجأ إلى سك نقود جديدة بقيمة 3 ملايين دولار كي تتمكن من تغطية نفقاتها. وهذا تستغل الحكومة وضعها بوصفها المحتكر الأوحده لمنظومة النقد لتطبع نقودا جديدة. وكل ما تحتاج إليه الحكومة هو طباعة البنك المركزي نقودا جديدة وإقراضها لوزارة المالية التي تنفقها فيما بعد على برامجها المختلفة.

¹ <https://ar.tradingeconomics.com/algeria/exports>

² <https://ar.tradingeconomics.com/algeria/imports>

³ <https://ar.tradingeconomics.com/algeria/exports>

الفرع الثاني: علاقة التضخم بمستوى الدخل

إن طباعة نقود دون أن تكون لها غطاء يؤدي إلى نتيجة أساسية واحدة، هي ارتفاع الأسعار، حيث يزيد المعروض النقدي دون أن يقابله زيادة موازية في السلع والخدمات، هذه هي النتيجة الأساسية.

ولكن يوجد آثار سلبية أخرى على الاقتصاد ككل قد يؤدي إلى انهيار العملة كلية ومن ثم انهيار الاقتصاد ككل، وفقدان الناس ثقتهم في العملة. وهذا يؤدي إلى إحداث موجة من التشاؤم تؤدي إلى أن يقوم الناس بالتخلص مما لديهم من هذه العملة وشراء عملات أجنبية، والذي يؤدي إلى مزيد من انخفاض قيمتها، وفي النهاية يؤدي إلى انهيار قيمتها ومن ثم انهيار الاقتصاد ككل.

ومن جهة أخرى، فإن طباعة المزيد من النقود قد يكون أحد أدوات السياسة الاقتصادية لإنعاش الاقتصاد والحث على زيادة الإنتاج. وتستخدم هذه الأداة فقط عندما يكون الاقتصاد في حالة نمو وليس في ركود. حيث تكون النقود بمثابة دماء جديدة تضح في شرايين الاقتصاد القومي مما تؤدي إلى انتعاشه. حيث في هذه الحالة، يؤدي طباعة المزيد من النقود إلى خفض الأسعار، ومن ثم إقبال أصحاب رؤوس الأموال على الاستثمار في هذا البلد لرخص أسعاره، فيزيد الإنتاج تبعاً لذلك. وبزيادة الإنتاج يزيد المعروض من السلع والخدمات، مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار مرة أخرى.

ومن نافلة القول، واستكمالاً للموضوع، فإن الغطاء للعملة لا يعني بالضرورة غطاء من المعادن النفيسة فقط كما كان متبع في الماضي، ولكن يعني أيضاً غطاء من زيادة الإنتاج¹.

الفرع الثالث التحليل الاقتصادي لمسار تطور مستويات التضخم في الجزائر للفترة 2000-2017

يمكن توضيح تطور مستويات التضخم في الاقتصاد الجزائري من خلال الجدول و الشكل المواليين :

¹ عبد الحكيم ، ماهي المشاكل الاقتصادية التي ستنتج عنها في حالة ان تم طباعة عملة للدولة دون وجود غطاء كافي للمقدار المالي الذي سيتم طباعة الموقع الالكتروني :

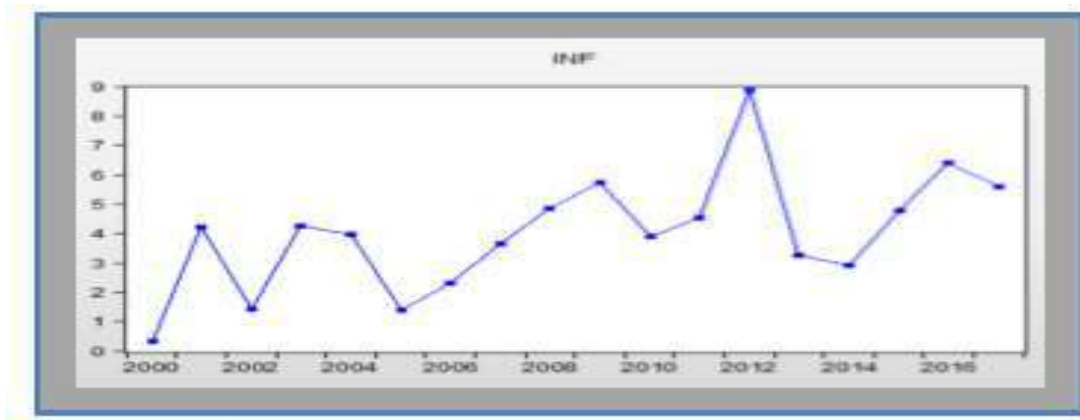
<http://www.bayt.com/en/specialties>

الجدول رقم (2-11) تطور مستويات التضخم في الجزائر للفترة 2000-2017

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
%INF	034	4.23	1.42	4.27	3.96	1.38	2.31	3.67	4.87
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
%INF	5.73	3.91	4.52	8.89	3.25	2.92	4.78	6.4	5.59

المصدر : من إعداد الطالبين بناء على قاعدة بيانات البنك الدولي

الشكل رقم(2-12) تطور مستويات التضخم في الجزائر للفترة 2000-2017



المصدر: من اعتماد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2-11)

تزامنا مع انطلاق برامج الإنعاش الاقتصادي إلى غاية سنة 2017 يمكن تتبع مسار مستويات التضخم في الجزائر والتي شهدت حركة من التذبذب بين الارتفاع والانخفاض ، حيث سجلت أدنى مستوى لها (34%) سنة 2000) و هذا نظير الإجراءات التي اتخذتها الحكومة في إطار برنامج التعديل الهيكلي وما تبعه من سياسة تقشفية تمثلت في تعديل الأسعار و تقليص عجز الموازنة العامة إلى مستويات المعقولة و التحكم في الائتمان و امتصاص السيولة النقدية الزائدة . و مع انتهاء الدولة لسياسة مالية توسعية ذات طابع الكينيزي عرفت مستويات التضخم ارتفاع محسوس وصل إلى حدود 8.89% سنة 2012 مقابل 4.23% سنة 2001 يفسر بارتفاع أسعار المحروقات التي خلفت ارتفاع مناظر في النمو الكتلة النقدية جراء ارتفاع الأرصدة النقدية الصافية هذا من جهة ، و من جهة أخرى فان ارتفاع مستويات التضخم خلال الفترة 2001-2012 يرجع إلى البرامج التوسعية المتمثلة في برنامج الإنعاش الاقتصادي ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو و التي أنجز عنها توسع في مكونات الإنفاق العام ، الزيادة في تكليف التاج ، نمو الكتلة النقدية ، زيادة الأجور¹ .

¹ وفاء رمضان & عقبة ريمي ، "التنبؤ بمسار التضخم في اطار التمويل غير التقليدي في الجزائر- دراسة قياسية" ، المجلة الجزائرية للعبة و السياسات

الاقتصادية ، الجزائر ، المجلد 2020/11، ص-ص 87-89

المطلب الرابع: آثار التمويل غير التقليدي على معدلات البطالة

سنحاول من خلال هذا المطلب، إبراز تأثير أسلوب التمويل غير التقليدي على ظاهرة البطالة التي تعتبر من أكبر التحديات التي تواجهها اقتصاديا الدول في الوقت الراهن.

الفرع الأول: تطور معدلات البطالة

كثيرا ما يستخدم مصطلح البطالة (Le chômage/Une employment) للتعبير عن الأشخاص في سن العمل والذين مازالوا يبحثون عن وظيفة ما. لكن بتطبيق تعريف المكتب الدولي للعمل ((BIT سنة 1982 فإن العاطل عن العمل هو شخص في سن الشغل (15 سنة فأكثر) والذي يتوفر فيه الشروط التالية مجمعة:¹

✓ أن يكون من دون وظيفة أو بعبارة أخرى من دون عمل؛

✓ أن يكون متفرغا لشغل منصب العمل خلال الفترة المقبلة؛

✓ في طريق البحث عن العمل، أو وجد منصب عمل بحيث سيشغله مستقبلا.

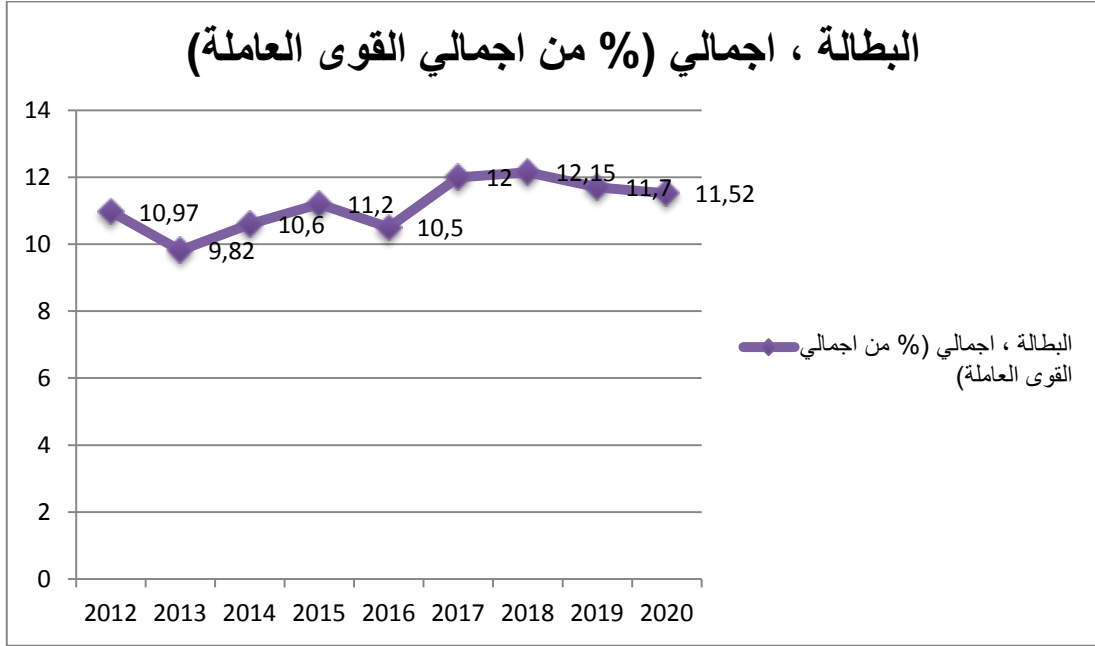
بعبارة أخرى؛ العاطل عن العمل هو كل شخص قادر على العمل، راغب فيه، باحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد. وتقاس البطالة بحساب معدل البطالة وهو نسبة عدد الأفراد العاطلين إلى القوة العاملة الكلية، وتختلف نسبة العاطلين حسب الجنس (ذكر/أنثى)، حسب الوسط (حضري/قروي)، حسب السن والفئات العمرية والمستوى الدراسي...

الجدول رقم (2-12): البطالة، إجمالي (% من إجمالي القوى العاملة) للفترة (2012-2020)

2016	2015	2014	2013	2012	السنوات التعيين
10.5	11.2	10.6	9.82	10.97	القيمة
	2020	2019	2018	2017	السنوات التعيين
	11.52	11.70	12.15	12	القيمة

Source : <https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS?locations=DZ>

الشكل رقم (2-13): البطالة، إجمالي (% من إجمالي القوى العاملة) للفترة (2012-2020)



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على :

<https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS?locations=DZ> en ligne consulté le 27/09/2020

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أنه قبل حدوث الأزمة البترولية كانت معدلات البطالة في تدهور مستمر فقد وصلت إلى 10% سنة 2012 بعدما كانت مرتفعة جدا وهو مؤشر إيجابي لم تعرفه الجزائر منذ الاستقلال وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى ارتفاع أسعار المحروقات، وخلال سنتي 2013 و2014 انخفضت معدلات البطالة على ما كانت عليه من قبل، لكن بعد الأزمة البترولية ارتفعت نسبة البطالة إلى 11% سنة 2015 لتعود تنخفض إلى 10,5% سنة 2016 أما سنة 2017 عرفت ارتفاع طفيف و بلغت ذروتها في 2018 قدرت ب 12.15 و بدأت بالانخفاض في السنتين الأخيرتين.

لكن بعد تبني أسلوب التمويل غير التقليدي ارتفعت البطالة بشكل ملحوظ رغم أن الخبراء تقول بأن البطالة في انخفاض لكن يبقى هذا مجرد إشاعة، والدليل على ذلك أن الخزينة في عجز.

الفرع الثاني: البطالة حسب الجنس

تطرقنا آنفا إلى البطالة سنتطرق في هذا الفرع إلى معدلات البطالة حسب الذكور والإناث وتأثير تطبيق التمويل غير التقليدي عليها.

الجدول رقم (2-13): البطالة حسب الجنس (% من ذكور وإناث في القوى العاملة) للفترة (2012-2020)

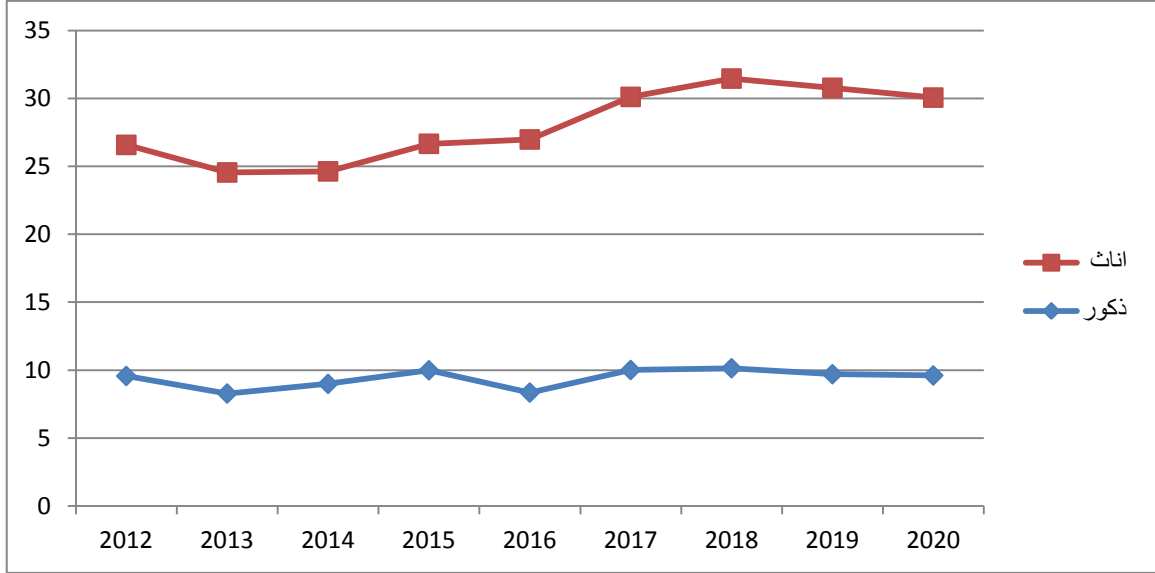
2016	2015	2014	2013	2012	السنوات التعيين
8.35	9.99	8.99	8.28	9.57	ذكور
18.63	16.67	15.64	16.27	17.01	إناث
	2020	2019	2018	2017	السنوات التعيين
	9.61	9.70	10.14	10.01	ذكور
	20.45	21.08	21.32	21.10	إناث

Source :

<https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.MA.ZS?view=chart>

<https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.FE.ZS?view=chart>

الشكل رقم (2-14): البطالة، حسب الجنس (% من ذكور وإناث في القوى العاملة) للفترة (2012-2020)



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على :

<https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.MA.ZS?view=chart>

<https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.FE.ZS?view=chart> En ligne consulté

le 26/09/2019

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن المعدلات البطالة كانت في تدهور مستمر من سنة 2012 إلى غاية سنة 2014 بنسبة 0,58% بالنسبة للذكور، أما بالنسبة للإناث فنلاحظ أنها مرتفعة جدا مقارنة بالذكور لكن هي أيضا سجلت انخفاضا بنسبة 1,37% لكن لم يبقى الوضع هكذا فبعد حدوث الأزمة البترولية ارتفعت معدلات البطالة بالنسبة للذكور فسجلت سنة 2015 نسبة 9,99% أما بالنسبة للإناث فسجلت نسبة 16,67%، وفي ظل تبني أسلوب التمويل غير التقليدي ارتفعت معدلات البطالة بشكل كبير وهذا راجع إلى عدم توفر مناصب شغل كافية، حيث بلغت أعلى مستوياتها سنة 2018 فقد سجلت نسبة 10,14% بالنسبة للذكور وسجلت ما نسبته 21,32% بالنسبة للإناث أما بالنسبة للسنتين الأخيرتين عرفت البطالة انخفاضا للذكور و الإناث أيضا .

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل قمنا بتقييم و تحليل وضعية الاقتصاد الجزائري في ظل التمويل غير التقليدي و ذلك بالاعتماد على معرفة إن كان هناك تأثير أسلوب التمويل غير التقليدي على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية و النقدية و المالية و لقد فصلنا ذلك في المباحث الثلاثة السابقة

و يمكننا أن نقول بالنسبة للتمويل غير التقليدي انه كان سبب مباشر في عجز وضعية الاقتصاد الجزائري وهذا ما تم تأكيده من خلال إحصائيات لمختلف المؤشرات من تضخم بطالة و عجز في الميزان التجاري.....

و لا ننسى انه بالرغم من أن الخزينة العمومية اعتمدت على سياسة التمويل غير التقليدي من خلال الاقتراض المباشر من البنك المركزي و هذا من اجل تغطية العجز إلا انه تبقى هذه السياسات الحديثة مؤقتة غير مضمونة في استخدامها مع المخاطر التي يمكن أن تحدثها مثل فقدان النقد لوظيفة من وظائفه و هي كمخزن للقيمة.

الخاتمة العامة

منذ صيف 2014 بدأت أزمة أسعار النفطية التي مر بها الاقتصاد الوطني حيث انهارت الأسعار المحروقات تبعثها عجز على مستوى الموازنة العامة و عدم قدرة الإيرادات العامة على تغطية نفقات العامة فأصبح اقتصاد الجزائر بخير بين الاستدانة الخارجية أي الرضوخ إلى شروط الصندوق النقد الدولي أو الاستدانة الداخلية للخزينة العمومية من البنك المركزي .

لكن انتهى الأمر إلى الخيار الثاني الأمر الذي فرض إجراء بعض التعديلات على قانون 10/90 من قانون النقد و القرض .

في الوقت الراهن وجدت الدولة ارتياح من هذا الإجراء في إطار السياسة النقدية غير التقليدية تحت اسم التمويل غير التقليدي لأنه كان حلا مؤقتا في الحاضر و علاجا للامزة حاليا لكن لا بد من إيجاد حلول مناسبة مستقبلية قبل أن تنفجر أزمات أخرى و أعظم من سابقتها .

و يبقى الحل ليس في استخدام آليات إقراض جديدة للخزينة العمومية بل في استحداث موارد تحويل حقيقية كما أن مصادر التحويل غير التقليدية تحتاج إلى اقتصاد قوي على غرار الضعف الاقتصاد الجزائري و البعد الاجتماعي مبالغ في السياسة الاقتصادية التنموية في الجزائر هو أساس فشل نموذج التنمية و هو ما يجب إعادة النظر فيه كأحد الخطوات بتعديل السلوك الاقتصادي للحكومة و دعم برنامج النمو الاقتصادي في الدولة .

من خلال الدراسة الإستشرافية المتضمنة للآثار السوسيوقتصادية المالية و النقدية لتمويل غير التقليدي على الاقتصاد الجزائري من خلال تقارير البنك الدولي و بنك الجزائر تم التوصل إلى تطبيق هذه الأداة أدى إلى تدهور الوضعية من ارتفاع في المعدلات التضخم و البطالة و تآكل احتياطات الصرف .

إنما تم التوصل له على المستوى النظري مجموعة من النتائج للإجابة على التساؤلات و الفرضيات نذكر منهم :

اولا : النتائج المستمدة من الجانب النظري

- تفاقم الركود الاقتصادي في البلدان النامية منذ الأزمة المالية عام 2008 عند عجز النقدية التقليدية مما استدعى إلى لجوءها إلى السياسة النقدية غير التقليدية .
- لا يوجد مبرر لاستخدام السياسة النقدية غير التقليدية إلا في ظروف استثنائية لإعادة السوق المالية الطبيعية كذا عدم تمكن البنك من تغطية تدني الموارد المالية بصفة كلية .
- نجاح تجارب بعض الدول من خلال تبني التسيير الكمي حيث يقوم على أساس قيام البنك المركزي باستخدام النقود المصدرة لشراء أوراق مالية لتحقيق رفع أسعار الأوراق المالية و زيادة سيولة المصارف التجارية و أيضا معالجة أزمة السيولة أي هو عكس ما طبق في الجزائر .

- إن تقنية التسيير الكمي تاتي بثمارها في ظل اقتصاد قوي إنتاجي ذو طاقات تنافسية عالية إما للاقتصاد الجزائري اضعف من أن تحتضن هذه الآلية المتقدمة و يمكن أن يتماشى مع واقع الجزائر و الهدف من التمويل و الغير التقليدي في الجزائر ليس لتأثيرات في المتغيرات المالية بل لتمويل عجز الميزانية العمومية لا أكثر و لا اقل
- سياسة الطبع المزيد من الأوراق النقدية بتمويل عجز الموازنة العامة و شراء المديونية الداخلية تعكس زيادة في معدل التدخل في ظل غياب المقابل من لقيمة المضافة الناتجة عن الإنتاج الحقيقي بعكس بدوره الزيادة في عجز الموازنة العامة
- جعل هذه التقنية التمويينية مؤقتة في ظل البحث عن التقنية البديلة المناسبة للاقتصاد و التي حتى و لو كانت لها آثار سلبية على اقتصاد الجزائر لن تكون بشدة أثار التمويل غير التقليدي

ثانيا : الاقتراحات و التوصيات

- على الدولة التحكم في النفقات العمومية كأفضل طريقة لضمان نجاح هذه الآلية و التحكم فيها من خلال تعزيز أحكام التنظيمية المتعلقة بنفقات التجهيز
- استغلال سياسة التمويل غير التقليدي و المترتب عنه من ارتفاع السيولة في السوق و انخفاض التكلفة لدعم القدرة الشرائية للدينار الجزائري.
- التزام الحكومة بتحقيق الميزانية بين مداخل و النفقات بكبح جامع الإنفاق العمومي و ترشيد سياسة الإعانات العمومية .
- عصرنة القطاع الفلاحي لتحقيق الأمن الغذائي و تنويع الاقتصاد و تحسين مناخ العمل و العمال و جذب الاستثمارات الخارجية المباشرة الأجنبية .
- اعتماد سياسة عقلانية التمويل و تنشيط السوق المالي و تشجيع البنوك التجارية و المؤسسات الاقتصادية للولوج إليه للتخلص من سياسة التقشف و أثارها السلبية ..
- عصرنة أنظمة الدفع و إصلاح المنظومة من خلال تكمين الإطار التشريعي و التنظيمي و تطوير سوق القرض .
- تعزيز الدور الإشرافي و الرقابي لبنك الجزائر لفعالية السياسات النقدية المنقذة بعصرنة النظام المصرفي الجزائري .
- تنويع المنتجات المحلية و زيادة كفاءة عناصر الإنتاج و الإنتاجية و توفير الموارد اللازمة للحد من آثار التضخم و انخفاض قيمة العملة الوطنية .

- وضع خطة اقتصادية تجمع بين جانب القانوني و التنفيذي خاصة في إطار محاولة الاستفادة من السعر المرجعي لأسعار البترول ..
- تحديث أنظمة الدفع و تسهيل الإجراءات الخاصة بأكبر العمليات البنكية و اتخاذ قرارات التمويل في وقت قصير و مناسب .
- عدم اللجوء إلى الإيرادات التي تؤثر على الدولة سلبا مع ترشيد النفقات العامة للجزائر في حدود المعقول و توجيهها إلى مجالات هامة و ضرورية تعود بالنفع على الدولة .
- تفعيل دور جباية الدولة في الحياة الاقتصادية بتوسيع ضوابط قانونية و رقابية للنشاطات الاقتصادية

ثالثا أفاق البحث :

و ختاماً ، وفي سياق الحديث عن التمويل غير التقليدي في ظل تطورات الاقتصادية و الاجتماعية الراهنة تثار عدة قضايا التي تحتاج إلى المزيد من البحث و التعمق و التوسع فيها ، نقترح منها عدة عناوين قد تكون مواضيع لأبحاث علمية في الأجيال القادمة :

- ❖ دور البنك الجزائري في تبني آلية التمويل غير التقليدي
- ❖ علاقة التمويل غير التقليدي بض =ظاهرة التضخم
- ❖ المقارنة بين سياسة النقدية التقليدية و غير التقليدية
- ❖ استثمار في الجزائر و تأثير التمويل غير التقليدي في الاستثمار في الجزائر .

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع:

الكتب العلمية

- 1 - إبراهيم متولي حسن المغربي، الآثار الاقتصادية للتمويل بالعجز، من منظور الفقه الإسلامي والاقتصاد الوطني، دار الاسكندرية، 2010،
- 2 - أحمد زهي شامية، اقتصاد النقود والبنوك، المنشورات جامعة حلب، 2000
- 3 - أوسرير منور، حمو محمد، " محضرات في جباية المؤسسات " ، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود ، 2009
- 4 - بشير يلس شاوش ، "المالية العامة ، المبادئ و تطبيقاتها في القانون الجزائري " ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2013
- 5 - ج . أكلي ، " الاقتصاد الكلي : النظرية و السياسات " ، ج1 ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، 1980
- 6 - حامد نزار، مبادئ الاقتصاد العام، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر، الاسكندرية، دون سنة النشر، ص 344.
- 7 - حسين بن صافي، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الكندي للنشر والتوزيع، عمان، 2002،
- 8 - حميد بوزيدة ، " جباية المؤسسات " ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2005
- 9 - خالد الوصفي الوزني، الاقتصاد الكلي، ط 1، دار وائل للنشر، دون ذكر بلد النشر، 2000
- 10 - رضا خلاصي ، " النظام الجبائي الجزائري الحديث " ، دار هومة ، الجزائر ، 2006،
- 11 - زينب حسين عوض الله ، " مبادئ المالية العامة ، دراسة مقارنة " ، دار النهضة العربية ، لبنان، 1978،
- 12 - حمادي خليل ، " نظرية الاقتصاد الكلي " ، دار النهضة العربية ، القاهرة ط2 ، 1985
- 13 - سميد عبد العزيز عثمان ، حامد عبد المجيد دراز ، " مبادئ المالية العامة " ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2002
- 14 - حموزي عدلي ناشد ، " المالية العممة ، النفقات العامة ، الإيرادات العامة ، الميزانية العامة " ، منشورات الحلبي الحقوقية ، الإسكندرية، مصر ، 2006
- 15 - صقر أحمد صقر ، النظرية الاقتصادية الكلية " ، وكالة المطبوعات الكويت ، 1979
- 16 - ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية ، التحليل الاقتصادي الجزئي ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 1989
- 17 - ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي " المؤسسات النقدية-البنوك التجارية-البنوك المركزية" ، مؤسسة شباب الجامعة، 2008،
- 18 - طاهر لطرش ، التقنيات بنوك الديوان ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائري
- 19 - الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر
- 20 - عبد الاغفار الحنفي، أساسيات التمويل والإدارة المالية، الدار الجامعية، مصر، 2001.
- 21 - عبد الرحمان محمد سلطان ، "النظرية الاقتصادية الكلية"، مكتبة الملك فهد الوطنية ، الطبعة الأولى محدثة 2018
- 22 - عبد المجيد قدي ، "دراسات في علم الضرائب" ، دار جرير للنشر و التوزيع، الأردن، 2011،
- 23 - عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية الإسكندرية، 2007
- 24 - عبد المطلب عبد الحميد، "اقتصاديات النقود و البنوك " ، الدار الجامعية ، 2009
- 25 - عبد المنعم السيد علي، اقصادات النقود و المصارف ، الأكاديمية للنشر، المفرق، الأردن ، 1999
- 26 - عبد المنعم السيد علي، دراسات النقود والنظرية النقدية، مطبعة العاني، ط 2، د.ت

- 27 - عبد الناصر نور ، نائل حسنة عدس ، "الضرائب و محاسبتها" دار الميسرة للنشر و التوزيع و الطباعة ن الأردن ، 2003
- 28 - عجاج هيثم صاحب، سعود علي محمد، فح المديونية الخارجية للدول النامية لأسباب والاستراتيجيات، دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، 2006،
- 29 - علي زغدود ، "المالية العامة " ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2006
- 30 - علي كنعان، النقود والصرف والسياسة النقدية، ط1، دار المنهل اللبناني، 2012،
- 31 - كردودي صبرينة، تحويل عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي الجزائر، دار الخلدونية، 2007.
- 32 - كمال سي محمد ، الاقتصاد النقدي "أساسيات النقود" ، دار صفاء للطباعة و النشر و التوزيع ، 2017
- 33 - محمد احمد افندي ، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الكتاب الجامعي ، صنعاء 2012 م -1433 هـ ص 249-253
- 34 - محمد طاقة وهدى الغزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 161.
- 35 - محمد عباس محرز ، " اقتصاديات الجباية و الضرائب" دار هومة ، الجزائر ، 2003 ، ص 11
- 36 - محمد عبد الحليم عمر، الأدوات المالية الإسلامية لتمويل العجز الحكومي، ندوة الصناعات المالية الإسلامية لبنك الإسلامي للتنمية، الإسكندرية، أكتوبر 2000، ص 22.
- 37 - محمد علي شابر، نحو نظام نقدي عادل الو.م.أ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1987.
- 38 - وليد مصطفى شاويش ، " السياسة النقدية بين الفقه الإسلامي و الاقتصاد الوضعي " ، الطبعة الاولى 2011/1432 م مكتب التوزيع في العالم العربي
- 39 - يوسف حسن يوسف، التمويل في المؤسسات الاقتصادية، دار التعليم الجامعي، مصر، 2012

الكتب المترجمة

- 1 - ايفلين دوريت - فير ، ترجمة / د. صباح ممدوح كعدان ، الاقتصاد الياباني ، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب ، دمشق 2010
- 2 - براين هيلر ، " الاقتصاد التحليلي الكلي : نماذج و مناقشات و تطورات " ، مترجم ، منشورات جامعة قار يونس ، بنغازي ، ط 1999 ، م 1 ،
- 3 - فيكتور مورجان و ترجمة نور الدين خليل، تاريخ النقود "الهيئة المصرية العامة للكتاب"، 1993
- 4 - م.أ. ج كوك الصيرفة المركزية ، ترجمة عبد الواحد المخزومي ، دار الطليعة للطباعة و النشر بيروت ، 1987
- 5 - مايكل ايدجمان ، "الاقتصاد الكلي ، (مترجم)" ، دار المريخ، الرياض 1408

الأطروحات الجامعية

- 1 - ابتهاج جامد عبد الحي جبار، تقييم عوامل عجز الموازنة العامة في بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، جامعة الرباط الوطني، السودان، 2016،
- 2 - بهاء الدين طويل، دور السياسة المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1990، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2016

- 3 - سعد أولاد العيد ، " ترشيد سياسة الإنفاق العام : دراسة ظاهرة عجز الموازنة العامة للدولة ، دراسة حالة الجزائر " أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير - جامعة الجزائر 3 ، 2013-2014
 - 4 - سنامية نزالي، التأهيل المصرفي للخصوصية، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة البليدة، 2004-2005
 - 5 - العشي وليد ، تقييم أدوات السياسة النقدية غير التقليدية بعد الأزمة المالية 2008 ، أطروحة دكتوراه ، تخصص نقود مالية ، جامعة أدرار ، 2018
 - 6 - عصماني مختار ، " دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام " ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير - جامعة سطيف 1 ، الجزائر ، 2013-2014
 - 7 - خاطمة الزهراء قطوش ، " إشكالية العلاقة بين تطور حجم النفقات العممة و قواعد تحصيل الضريبة ، حالة الاقتصاد الجزائري " أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير - جامعة الجزائر 3 ، 2014-2015
 - 8 - فراس دبا، إجراءات التسيير الكمي للولايات المتحدة الأمريكية في الأسواق الناشئة، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلاقات الاقتصادية الدولية، سوريا، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة حلب، 2018،
 - 9 - لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة، دراسة مقارنة، جزائر وتونس، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014
 - 10 - مرفان العيد، دور الجهاز المصرفي في تدعيم وتنشيط برنامج الخصخصة، رسالة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير، علوم التسيير جامعة قسنطينة 2010،
 - 11 - منى بن فراقي ، " فعالية السياسة المالية في ظل عجز الميزانية ن دراسة حالة الجزائر خلال فترة 1990-2011" مذكرة ماجستير غير منشورة
 - 12 - ناصر مراد ، " فعالية النظام الضريبي و إشكالية التهرب ، دراسة حالة الجزائر " ، أطروحة دكتوراه الغير المنشورة ، كلية العلوم الاقتصادية - جامعة الجزائر، 2002-2003
- المجلات والمقالات

- 1 - ابراهيم محمد السقا ، رسم كرتوني عن التسيير الكمي المجلة الاقتصادية السعودية
- 2 - ابراهيم محمد السقا ، " طباعة المزيد من الدولار التسيير الكمي 2" ، المجلة الاقتصادية ، السعودية
- 3 - ابراهيم محمد السقا ، " ماذا سيحدث للعالم نتيجة نتيجة خطة التسيير الكمي 2" ، المجلة الاقتصادية ، السعودية، 1 نوفمبر 2010
- 4 - احمد هاني ، ا. ياسين مراح ، مجلة منار للبحوث و الدراسات القانونية و السياسية " حدود السياسية للإصدار النقدي كالية التمويل الغير التقليدي الموازنة العامة في الجزائر -دراسة تحليلية لمضمن قانون 10/17 "
- 5 - بوشناف فايزة ، مجلة البشائر الاقتصادية " التمويل غير التقليدي في الجزائر من الخيار إلى الضرورة الاقتصادية ، الواقع و المأمول " المجلد الخامس ، العدد 1
- 6 - حمزة كحال ، الجزائر ترفض تقرير صندوق النقد الدولي حول مخاطر طباعة النقود ، تاريخ النشر 21 أبريل 2018

- 7 - سخير الدين ، محمود بوزرب ، أبو بكر شريف خوالد ، التوريق المصرفي و دوره في حدود الأزمة المالية العالمية 2008 ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد 51
- 8 - زغلول رزق، اتجاهات الدين العام المحلي في مصر وكيفية إدارته، مجلة الاقتصاد والعلوم والسياسة، العدد 13، جامعة القاهرة، 2002،
- 9 - سايح جبور علي ، د. عزوز علي ، "مكانة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، المجلد 14 ، العدد 19 ، 2018
- 10 - صاري علي، تقييم فعالية سياسة التسيير الكمي في تخفيف أثر الأزمات مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، جامعة تبسة، الجزائر، المجلد 3، العدد 5، سبتمبر 2018
- 11 - صبيحة شاوي ، "الإصلاح الضريبي في الجزائر و أثره على تعبئة الجباية العادية ، المجلة الجزائرية للمالية العامة ، جامعة تلمسان ، الجزائر ، العدد 06، ديسمبر 2016
- 12 - عبد الحميد قجاتي ، كمال سي محمد ، " هيكل الضرائب و النمو الاقتصادي خارج المحروقات ، دراسة حالة الجزائر 1992-2015" ، مجلة اقتصاديات المال و أعمال ، المركز الجامعي ميله ، الجزائر ، العدد 01 ، مارس 2017
- 13 - عبد العزيز شويش عبد الحميد، بشرى عبد الباري أحمد، التسهيل الكمي ودوره في السياسة النقدية، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 4، العدد 2، 2014
- 14 - عبد اللطيف ماجد، مأمون قامسة، الدين العام الداخلي، وعجز الموازنة العامة للدولة، مجلة آفاق اقتصادية مجلد 22، العدد 7، مارات العربية، 2001، ص 52، كاظم السعيد، ميزانية الدولة، مطبعة الزهراء، بغداد، 1969
- 15 - العشي وليد ، تجربة التسيير الكمي في الجزائر، مجلة اقتصاديات المال و الأعمال ، جامعة أحمد دراية ، العدد 06، الجزائر ، جوان 2018
- 16 - العشي وليد، صديقي أحمد، تجربة التسيير الكمي في الجزائر، مجلة اقتصاد المال والأعمال، مركز الجامعي ميله، الجزائر، المجلد 2، العدد 2، جوان 2018،
- 17 - علي بودلال، العجز الموازني في الجزائر (الأسباب - النتائج والحلول)، مجلة الاقتصاديات لأعمال التجارة، العدد السادس، سبتمبر 2018،
- 18 - علي صاري، السياسة النقدية غير التقليدية الأدوات والأهداف، المجلة الجزائرية للعملة والسياسات الاقتصادية، العدد 4، 2013،
- 19 - علي صاري، تقييم فعالية سياسة التسيير الكمي في تخفيف أثر الأزمات، الآفاق للدراسات الاقتصادية، العدد الخامس
- 20 - ماريو بليجيير أوربين تسبيستي، كيف يقاس العجز المالي، المجلة التمويل والتنمية، سبتمبر 1992، ص 40.
- 21 - مجد مالك خضر، فعالية الاسياسة النقدية التقليدية، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد 26، العدد 101، 2018
- 22 - محمد لاميس سري، محمد لحسن علاوي، الحماية الجديدة، حرب العملات وأهمية تفعيل دور منظمة التجارة العالمية، مجلة الباحث، العدد 14، 2014
- 23 - محمد مولود غزيل، علي صاري، حرب العملات الأزمة القادمة، مجلة دراسات، (سبتمبر 2016)،
- 24 - مطاي عبد القادر ، راشد فتحة ، سياسة التسيير الكمي الأسلوب الحديث لإدارة السياسة النقدية في ظل الأزمات تجربة في كل من اليابان و الو.م.أ ، مجلة رأى الاقتصادية ، جامعة الوادي ، العدد 11، ديسمبر 2016

- 25 - مطاي عبد القادر، راشدي فتيحة، سياسة التسيير الكمي كأسلوب لإدارة السياسة النقدية في ظل الأزمات، مجلة رؤى اقتصادية (العدد 11)، 11 ديسمبر 2016
- 26 - مكاوي هجيرة، (أبو بكر محمد، مساهمة التمويل الغير التقليدي في عجز الموازنة العامة في الجزائر، دراسة تعليمية في 2014-2019)، مجلة اقتصاد والأعمال fbc، المجلد 4، العدد 1، أبريل، 2020
- 27 - نوفل سماعيل، فضيلة بوضورة، فاعلية الأدوات السياسية النقدية وغير التقليدية للبنك المركزي الأوروبي في مواجهة أزمة الديون السياسية الأوروبية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 44، العراق، 2015، ص 312-313.
- 28 - هدى هذباء يونس، ماجدة مدوخ، أساسية التسيير الكمي على المستوى العام للأسعار في الجزائر، مجلة آفاق علمية، المركز الجامعي تلمسان، الجزائر، المجلد 11، العدد 2، ص 340-342.
- 29 - وفاء رمضاني، عقبة رمي، "التنبؤ بمسار التضخم في اطار التمويل غير التقليدي في الجزائر- دراسة قياسية"، المجلة الجزائرية للعملة و السياسات الاقتصادية، الجزائر، المجلد 2020/11
- 30 - وليد محمد الأمين طالب (2016)، السياسة النقدية خلال الأزمة اللازمة المالية العالمية 2008، البنك المركزي الأوروبي والاحتياطي الفدرالي الأمريكي، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد التاسع،

الملتقيات

- 1 - محيريق فوزي، عقبة عبد اللاوي، مصيدة السيولة الكينيزية كأحد حلول الأزمة - بين وصمة من انتكاس رأسمالي و وصفة من طرح إسلامي، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة و البدائل المالية و المصرفية - النظام المصرفي الإسلامي نموذجاً - جامعة خميس مليانة الجزائر 2009

المحاضرات

- 1 - سنوس علي، محاضرات في مقياس النظام المصرفي الجزائري، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2019-2020،

قائمة المصادر

القوانين والمراسيم

- 1 - لقانون رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003، المتعلق بقانون النقد والقرض المكمل بقانون رقم 17-10، الجريدة للجمهورية الجزائرية، العدد 57، المؤرخ في 11 أكتوبر 2017، ص 04.
- 2 - قانون رقم 90-10 الصادر في 14 أبريل 1990، المتعلق بالنقد و القرض، الجريدة الرسمية العدد 16 بتاريخ 1990/04/14
- 3 - قانون النقد و القرض رقم 03-15 المؤرخ في 10/25 . 2003 لقانون يتضمن الموافقة على الأمر رقم 03-11 المؤرخ في جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 غشت 2003 و المتعلق بالنقد و القرض ج.ر رقم 16 المؤرخة في .. ج ر : الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

- 4 -نظام 02-04 المؤرخ في مارس 2004 و الذي يحدد شروط تكوين الاحتياطي الإلزامي المؤرخ في الجريدة الرسمية العدد 27 المؤرخ في 04/04/28
- 5 -نظام 01-2000 المؤرخ في 13 فبراير 2000 يتعلق بعمليات إعادة خصم و القروض الممنوحة للبنوك و المؤسسات المالية في الجريدة الرسمية العدد 12 المؤرخ في 2000/03/12
- 6 -نظام رقم 11-91 مؤرخ في 14 غشت سنة 1991 يتعلق بسلك قطع نقدية من فئة دينار واحدة دينارين و خمسة دنانير ذهبية و إصدارها و وصفها التقني جريدة رسمية عدد 26 المؤرخ في 1992/4/8
- 7 -نظام رقم 01-94 مؤرخ في 6 ابريل 1994 يتعلق بسك قطع نقدية من فئة 50 دينار و 20 دينار و 10 ذهبية و إصدارها و وصفها التقني جريدة رسمية عدد 26 المؤرخ في 1994/9/7
- 8 -نظام رقم 02-96 مؤرخ في 13 مارس سنة 1996 يتعلق بسك قطع نقدية من فئة 200 دينار و إصدارها و وصفها التقني جريدة رسمية عدد 26 المؤرخ في 1995/5/22
- الجرائد الرسمية

1 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية . العدد 53 الصادر في 23 رمضان 1430 الموافق ل 13 سبتمبر 2009

المراجع باللغات الأجنبية

- 1- Ahmed Henni , " Economie De L'Algérie Indépendante" ,ENAG ,Algérie ,1991
- 2- Allan H. Meltzer. A Historié of the Fédéral Reserve, Volume 1 :1913-1951 ,th université o Chicago presse, 2010
- 3- Argeirisirs dotter, k.(2014) quantitative easing, economic and- fainanceial effects of an unconventional monetary, colenhagen rusines school, 8, denmark
- 4- Bank of england (2018-07-07) monetarypolicy, récupéré sur bank of england
- 5- Basel committee Risk mangement for electronic Banking and electronic money activities , march 1998
- 6- Brett w .fawley and christopher j . neely four stories of Quantatives Esaing . Federal reserve bank of st .Louis reviw , juanuary /february 2013
- 7- Douglas A. Irwin, Gold stérilisation and the récession of 1937-1938 Financial Historié Review/volume 19 / Issue 03 /Décembre 2012
- 8- François JERUEL , « Finances publiques , droit fiscal », Editions DALLOZ , Paris , 1995

- 9- Gertler, mark peter, karadi model of unconventional monetary policy. Ny university april 2010.
- 10- Harrison , Edward , « what are the differences between QE1, QE2 and QE3 ?web log . credit whrite N.p , 20 juine 2011
- 11- Herve KRUGER , « Les principes généraux de la fiscalité » , Ellipses Editions Marketing , Paris , 2000
- 12- hoe kin, role of instivition in finiscal and monetary policie phd disservation university of bonois, 2004
- 13- J-L Bailly , G. caire , A Figliuzzi et V lelièvre « économie monétaire et financière» Bréal , 2 Edition , 2006
- 14- John . C Williams , Lessons from the finacial crises for unconventional monary policy , NBER conferance , october 18 , 2013
- 15- Joyce michel, david miles, ardrew scott and dimiki vayaos quantitative easing and vronventionl monebry bolioy-01 introduction, the economie journal, novvember 2012, p 276
- 16- Robert CROS , « Finances publiques , institutions et mécanismes économiques » , Editions CUJAS , Paris , 1994, P82
- 17- Sylvie Lecaprentier et Moyel Pascal Gaudron , Economie monétaire et financière , Economica, 6Edition , Paris, p13
- 18- Walras, Leon 1926, E liements d'économie politique pure ; ou, Théorie de la richesse sociale. Ed, définitive, revue et augmentée par l'auteur, Ed, paris : Pichon et Durand- Auzias ; Lausanne, rouge.
- 19- Werner, Richard A. Economies focus. 19 June 1993 Werner. 1995 Keiki Kaifuku ryoteki kinyu kanwa kara Nilson Keizai Shinbun , Keizai Kynabun 2 September , p. 26 in Japonaise ; English translation at : www.eprints.spton.ac.net
- 20- Werner,1997 .Towards a new Monetary Paradign A Quantry Theurans of disaggregated Credit , with Evidence from japan , kredit and kapital
- 21- William H. Branson and James M , Litvack, Macroeconomics , 1981

- 1- إصلاح مالي وبنكي وجبائي ولجوء استثنائي للتمويل غير التفليدي يومية المساء، ا www.el/ massa.com/dz
- 2- <http://www.bayt.com/en/specialties>
- 3- <https://ar.tradingeconomics.com/algeria/exports>
- 4- <https://ar.tradingeconomics.com/algeria/government-spending>
- 5- <https://sptnkne.ws/g5yg>
- 6- <https://www.federalreserve.gov/newsevents/press/monetary/>
- 7- <https://www.aljazeera.net/encyclopedia/economy>
- 8- <http://www.bis.org/publ/bcbs35.htm>, para, 1, 2, 2
- 9- <https://www.bayt.com/en/specialities/q/8458>
- 10- http://federalreserve.gov/faqs/money_12845.htm

III	الشكر.....
IV	إهداء.....
V	إهداء.....
أ	مقدمة عامة.....

الفصل الأول

الإطار النظري و المفاهيمي لمتغيرات الدراسة

2	تمهيد.....
3	المبحث الأول: ماهية النقود وتطورها.....
3	المطلب الأول: أنواع النقود.....
10	المطلب الثاني: تقييمات النقود و وظائفها.....
15	المطلب الثالث: كل ما يتعلق بالجزائر حول النقود.....
24	المطلب الرابع: أدوات السياسة النقدية في الجزائر.....
	المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للسياسة النقدية التقليدية والغير التقليدية وموازنة العامة وقانون النقد والقرض
36
36	المطلب الأول: ماهية السياسة النقدية التقليدية.....
46	المطلب الثاني: ما هي السياسة النقدية غير التقليدية.....
52	المطلب الثالث: سبل العجز في الموازنة العامة.....
61	المطلب الرابع: قانون النقد والقرض.....
70	المبحث الثالث: التمويل غير التقليدي كأداة من أدوات السياسة النقدية غير التقليدية.....
70	المطلب الأول: التمويل غير التقليدي أم التسيير الكمي.....

المطلب الثاني: مخاطر تبني سياسة التسيير الكمي.....82

المطلب الثالث: الآثار الإيجابية والسلبية لتمويل غير التقليدي.....86

الفصل الثاني

الدراسة التحليلية الاستشرافية لتمويل غير التقليدي في الجزائر

تمهيد:.....100

المبحث الأول: تمويل الجباية العادية للميزانية العامة للدولة ومراعاة ظروف الدول الأجنبية و الجزائر قبل التطبيق

وتجربة الجزائر له :.....101

المطلب الأول: دور الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة في الجزائر.....101

المطلب الثاني أسباب اعتماد الجزائر سياسة التمويل الغير التقليدي.....117

المطلب الثالث ظروف اقتصاد اليابان و الو.م.أ و الجزائر قبيل تطبيق التمويل الغير التقليدي.....119

المطلب الرابع تجرته التمويل الغير تقليدي في الجزائر.....121

المبحث الثاني الآثار المالية والنقدية لتمويل الغير تقليدي.....124

المطلب الأول تشخيص الوضعية الاقتصادية للاقتصاد الجزائري.....124

المطلب الثاني آثار التمويل الغير على احتياطي الصرف.....127

المطلب الرابع: اثر التمويل غير التقليدي على أسعار صرف العملات الأجنبية.....134

المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية و الاجتماعية لتمويل الغير التقليدي.....136

المطلب الأول: آثار التمويل غير التقليدي على التنمية الاقتصادية في الجزائر.....136

المطلب الثاني: آثار التمويل غير التقليدي على الإنفاق الحكومي و الاستهلاكي.....140

المطلب الثالث: آثار التمويل غير التقليدي على التضخم وعلاقته بمستوى الدخل.....145

المطلب الرابع: آثار التمويل غير التقليدي على معدلات البطالة.....148

152.....	خلاصة الفصل.....
154.....	الخاتمة العامة.....
158.....	قائمة المصادر والمراجع.....

قائمة الجداول		
الصفحة	العنوان	رقم الجدول
07	يبين الاحتياطية الإجبارية للبنوك المركزية في العالم	جدول رقم (1-1)
33	قائمة المركز المالي لبنك الاحتياطي الفدرالي في 2007/12/31.	الجدول (2-1)
34	قائمة المركز المالي لبنك الاحتياطي الفدرالي في 2016/2/24	الجدول (3-1)
60	تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2018-2014	الجدول رقم (4-1)
61	حصيلة التمويل الغير التقليدي في الجزائر 2019-2017	الجدول رقم (5-1)
73	يمثل نموذج ARDL لأثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي	الجدول (6-1)
82	يمثل معدلات النمو في الاقتصاد الأمريكي المصاحبة المراحل التيسير الكمي	الجدول (7-1)
110	تطور حصيلة الجباية العادية والجباية البترولية خلال الفترة 2015-1992	الجدول رقم (1-2)
112	تطور حصيلة مكونات الجباية العادية خلال الفترة 2015-1992	الجدول رقم (2-2)
114	تطور معدل تنفيذ الجباية العادية خلال الفترة 2015-1992	الجدول رقم (3-2)
116	تطور معدل الضغط الجبائي خارج المحروقات خلال الفترة 2015-1992	الجدول رقم (4-2)
125	تطور حجم الجباية البترولية إلى حجم الإيرادات الكلية 2020-2014	الجدول (5-2)
128	احتياطات الصرف (بما فيها الذهب ، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) للفترة (2019-2012)	الجدول رقم (6-2):
130	احتياطات الصرف (مطروحا منها الذهب ، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي للفترة (2019-2012)	الجدول رقم (7-2)
132	تطور الكتلة النقدية للفترة (2018-2016).	الجدول رقم (8-2)
133	تطور السيولة البنكية للفترة (2018-2016)	الجدول رقم (9-2)
135	تطور أسعار العملات الأجنبية مقابل الدينار للفترة (2018-2016)	الجدول رقم (10-2)
148	تطور مستويات التضخم في الجزائر للفترة 2017-2000	الجدول رقم (11-2)
149	البطالة، إجمالي (% من إجمالي القوى العاملة) للفترة (2020-2012)	الجدول رقم (12-2)
151	البطالة حسب الجنس (% من ذكور وإناث في القوى العاملة) للفترة (2020-2012)	الجدول رقم (13-2)
قائمة الأشكال		
الصفحة	العنوان	رقم الشكل
31	تأثير التيسير الكمي في نموذج IS-LM	الشكل رقم (1-1)
59	مدى تأثير العرض النقدي على الطلب الكلي	الشكل رقم (2-1)
77	توضيح عملية التيسير الكمي محاسبا	الشكل (3-1)
78	تطور ميزانية الفدرالي الأمريكي خلال مراحل التيسير الكمي	الشكل (4-1)

فهرس المحتويات

79	تطور معدل التضخم في الو.م.أ خلال مراحل التيسير الكمي	الشكل (5-1)
80	تطور الأساس النقدي واحتياطات البنوك لدى الفدرالية الأمريكية	الشكل (6-1)
82	تأثير سياسة التيسير الكمي على مؤشر Dow Jones الصناعي	الشكل (7-1)
127	قيمة السحوبات من صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة 2013-2018	الشكل (1-2)
129	احتياطات الصرف (بما فيها الذهب ، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) للفترة (2012-2019)	الشكل رقم (2-2)
131	احتياطات الصرف (مطروحا منها الذهب ، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)	شكل رقم (3-2)
133	تطور الكتلة النقدية للفترة (2016-2018).	شكل رقم (4-2)
134	تطور السيولة البنكية للفترة (2016-2018)	شكل رقم (5-2)
136	تطور أسعار العملات الأجنبية مقابل الدينار للفترة (2016-2018)	شكل رقم (6-2)
141	تطور الإنفاق الحكومي للفترة (2010-2018)	الشكل رقم (7-2)
142	توقعات الإنفاق الحكومي (2010-2018)	الشكل رقم (8-2)
143	الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2010-2018)	الشكل رقم (9-2)
144	تطور الإنفاق الاستهلاكي للفترة (2010-2018)	الشكل رقم (10-2)
145	عجز الميزان التجاري سنتي 2017 و 2018	الشكل رقم (11-2)
148	تطور مستويات التضخم في الجزائر للفترة 2000-2017	الشكل رقم (12-2)
150	البطالة، إجمالي (% من إجمالي القوى العاملة) للفترة (2012-2020)	الشكل رقم (13-2)
152	البطالة حسب الجنس (% من ذكور وإناث في القوى العاملة) للفترة (2012-2020)	الشكل رقم (14-2)